الثلاثاء 29 تشرين الأول 2019
العدد 3895 السنة الرابعة عشرة
Mardi 29 Octobre 2019 no 3895 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

حكومة بغداد ترفض الانتخابات المبكرة
18

أنقرة تهدّد باستئناف العملية العسكرية
18

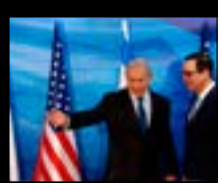

إسرائيل تُدخل اليمن دائرة مخاوفها
20

هلأ لوين؟

(مروان بوحيدر)

على الغلاف

رياض سلامة يهوّل بانهيار «خلال أيام»... ثم يسحب كلامه!

محمد وهبة

بالتهويل والتهديد، دخل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي - وزير المالية السابق جهاد أزعور، على خطّ الحراك - قوى السلطة. سلامة يبحث عن مخرج يرفع عنه مسؤولية إيصال البلد إلى الانهيار وتحميل نتائجه للناس التي انتفضت في الشارع، فيما أزعور بدأ يحدّد شروط صندوق النقد الدولي، مروّجاً لاستعادة الثقة عبر خصخصة قطاعي الاتصالات والطاقة.

انهيار خلال ايام

حاكم مصرف لبنان أجرى مقابلة مع شبكة "CNN" سئل فيها: «قلتَ إن لديك ما يكفي من الاحتياطات لضمان عدم حصول انهيار اقتصادي، فهل نتحدث عن أيام أو أسابيع أو شهور؟». أجاب سلامة: «المسألة مسألة أيام، لأن الكلفة كبيرة على البلاد، وتخسر يومياً المزيد من الثقة، فيما التمويل والاقتصاد يعتمدان على الثقة. المصارف مقفلة، فيما الأصول الأهم للبنان هي المغتربون الذين إذا لم يروا أن هناك حلاً يعطيهم أملاً في المستقبل، فإن التدفقات التي يعتمد عليها لبنان ستنخفض. ومن أجل معالجة الأزمة نحتاج إلى حل فوري. الرئيس الحريري كان يريد الاستقالة من أجل تشكيل حكومة جديدة، واعتقد أن خطواته السياسية تدل على أنه يحاول الحصول على إجماع على تشكيل حكومة جديدة أو تغيير في الحكومة الحالية بشكل يرضي الشعب اللبناني ويعيد بعضاً من الثقة. حتى الآن ليس هناك تقدم في هذا المجال».

كلام سلامة لا يحتمل الكثير من التأويل؛ فمن جهة، يأتي بعد ساعات على لقائه رئيس الحكومة سعد الحريري بحضور وزير المال علي حسن خليل، كما أنه للمرّة الأولى يقرّ بأن اقتصاد لبنان قابل للانهيار سريعاً لأن الاحتياطي بالعملات الأجنبية لا يكفي إلا لأيام. وهذا الكلام لا يمكن تفسيره إلا بأنه محاولة لغسل يديه من أي مسؤولية تتعلق بحدوث الانهيار، وتحميله للتحركات الشعبية، رغم أن سياساته النقدية، والنموذج الاقتصادي المعتمد في لبنان على مدى العقود الماضية، أوصلا البلد مراراً وتكراراً لمرحلة الانهيار التي استدعت طلب مساعدات مالية من الخارج للبنان. كما بدا أنه يحاول، عبر التهويل من الانهيار، تقديم يد المساعدة للحريري لإجراء تعديل حكومي أو تشكيل حكومة جديدة، أي تحميل القوى السياسية الرافضة لهذا الإجراء مسؤولية الانهيار.

الحاكم يلحس كلامه

لاحقاً، أجرى سلامة حواراً مع "رويترز" حاول فيه إنكار ما قاله للقناة الأميركية رغم وضوح كلامه، زاعماً أن العنوان الذي وضعته CNN «لا يتماشى مع ما قلته في المقابلة معهم». ناكراً أنه قال «نحن بصدد الانهيار خلال أيام، بل ما قلته هو أننا نحتاج حلاً فورياً خلال أيام لاستعادة الثقة وتفادي حدوث انهيار في المستقبل».

وزعم سلامة أنه «عندما تفتح المصارف أبوابها، لن تكون هناك قيود على حركة الأموال ولا خفض لقيمة الدين». لكن، وفي مقابل مزاعمه، تشير الوقائع إلى أن المصارف تطبّق قيوداً منظمة على عمليات السحب والتحويل، منها تحديد سقف للسحب النقدي من الصرافات الآلية، وامتناع المصارف عن تمويل عمليات التحويل من الليرة إلى الدولار بشكل استنسابي، وبحجّة أنه لا توجد لديها سيولة كافية للقيام بكل العمليات... ثمة الكثير من الإجراءات التي يمكن إدراجها تحت عنوان «قيود على السحب والتحويل»، تمارسها المصارف منذ أشهر بناءً على اتفاق شفهي مع مصرف لبنان. لا فرق بين وجود قرار خطي من مصرف لبنان أو اتفاق شفهي مع المصارف ما دامت النتيجة واحدة، إلا إذا كان سلامة يعتبر أن إقفال المصارف أبوابها لا يمكن أن يندرج في إطار القيود على السحب والتحويل أيضاً. فإذا كان الوضع جيداً، فلماذا يستمر إقفال أبواب المصارف لليوم العاشر؟ ولم يكتفِ سلامة بهذا السلوك المتهوّر من حاكم لمصرف لبنان، بل

> عين صندوق النقد الدولي على قطاعي الطاقة والاتصالات

عندما سئل عن احتمال لجوء لبنان إلى برنامج مع صندوق النقد الدولي، أجاب: «على الحكومة أن تقرّر ما ينبغي القيام به». لم ينفِ سلامة احتمال القيام بهذه الخطوة، ولكنه تركها لتكون قراراً سياسياً على عاتق قوى السلطة التي فشلت في إدارة الأزمة منذ سنوات.

إصلاحات الIMF مجددا

تهديدات سلامة سبقها كلام لوزير المالية السابق جهاد أزعور الذي يرأس حالياً إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي. أزعور قال لـ«رويترز» إن الصندوق يدرس الإجراءات التي أعلنتها الحكومة الأسبوع الماضي (الورقة الاقتصادية لرئيس الحكومة) «ليس فقط ما تتضمنه، بل الجدول الزمني للحزمة في بلد مثل لبنان الذي يعاني من مثل هذه المستويات المرتفعة، من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ومستويات مرتفعة لعجز مزدوج». واوضح أن «ثمة حاجة عاجلة إلى إصلاحات أساسية في لبنان من أجل استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي والثقة وتحفيز النمو وتقديم بعض الحلول للقضايا التي يثيرها الشارع». ويعتقد أن استعادة الثقة في الاقتصاد تأتي عبر «تنفيذ بعض الإصلاحات التي طال انتظارها في قطاعي الطاقة والاتصالات، وفقاً لجدول زمني مفصّل جداً».

بمعنى آخر، يُفهم من كلام أزعور أن صندوق النقد الدولي لا يرى إلا خصخصة قطاعي الاتصالات والطاقة خياراً أساسياً للقيام بإصلاحات يرضى عنها الصندوق. وهو الخيار الذي تبنّاه رئيس الحكومة سعد الحريري في الورقة التي وافقت عليها الحكومة وأعلنها بعد جلسة لمجلس الوزراء. ويتناغم أزعور مع احتمالات الانهيار التي سأل عنها ممثلو صندوق النقد الدولي في اجتماعات الخريف التي عقدت أخيراً في الولايات المتحدة. بمجرد وجود احتمال الانهيار، تزداد فرص لجوء لبنان، أو إخضاعه بقوّة الدائنين الأجانب، لبرنامج مع صندوق النقد الدولي مقابل قروض يحدّد الصندوق وجهة استعمالها. لذا، يرسم أزعور الشروط التي سيقبل بها الصندوق للقيام بمثل هذا الأمر، وهي شروط سبق أن طالب بها قبل انعقاد مؤتمر سيدر وبعده. والحديث عن إصلاحات في قطاعي الطاقة والاتصالات في هذا التوقيت السيّئ لبيع أي شيء بالمطلق في لبنان، ليس سوى بداية الوصفة التي يطالب الصندوق بتطبيقها في لبنان، وهي تشمل أيضاً زيادة ضريبة القيمة المضافة والرسوم على استهلاك الوقود.

(هيثم الموسوي)

اسعار بطاقات الخلوي تواصل الإرتفاع

يتواصل ارتفاع أسعار بطاقات الخلوي حتى بات يتراوح أخيراً، بين 47 و50 ألف ليرة بعدما كان السعر الرسمي بالدولار سابقاً محدد بـ37 ألفاً و500 ليرة لبنانية، وفق جمعية المستهلك التي حذّرت، أمس، من تعميم انتشار ارتفاع الأسعار على بقية الخدمات.

وطلبت الجمعية من وزير الإتصالات «إصدار مُذكرة فورية لشركتي إدارة الخلوي لإصدار الفواتير بالليرة اللبنانية»، وذلك «لأن استمرار التسعير بالدولار لخدمات محلية غير مستوردة هو مخالف لقانون حماية المُستهلك ولقانون النقد والتسليف وهو يولّد سوقاً سوداء وبلبلة في السوق». وكان لافتاً في هذا الصدد أن يُسجّل عدد من الزبائن عشرات الشكاوى المرتبطة بغياب الشركتين عن السمع في ما خصّ الإتصالات على الخطّ الساخن.

إلى ذلك، ختمت الجمعية في بيانها بالإشارة إلى أنه على مُديرية حماية المُستهلك في وزارة الإقتصاد تحريك موظفيها وتوجيههم في مناطق سكنهم بدلاً من ترك التجار لجشعهم.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

هلّا لوين؟ [2/1]

الواقعية أفضل السبل لمعالجة أي مشكلة. والواقعية، هنا، ليست دعوة إلى فقدان الحس ولا إرادة التغيير، بل لفهم عناصر الأزمة القائمة، ودرس موازين القوى الموجودة، والبحث في آليات العمل لتحقيق ما يريده هذا الطرف أو ذاك.

الانقسام السياسي القائم حول الحراك وقيادته وبرامجه ونتائجه انقسام حقيقي، سواء عُبّر عن ذلك في الشارع أم لا. ومن لا ينتبه الى حجم المشاركة العامة في النقاش حول تفاصيل الحراك، لا يمكنه التعامل مع الوقائع الجديدة. وأخطر الأمور لا أن يحبط المتظاهرون فحسب، بل أن يلقوا بالمسؤولية على خصومهم، وكأنهم أنجزوا كل ما يقدرون عليه. لذلك، على من يريد مصلحة الحراك والبلاد التصرف بواقعية مع وقائعنا الآن.

لنحسم سريعاً قراءة واقع السلطة. هنا، لا توجد مؤشرات جدية على نية أركان السلطة التنازل ابتداءً، أي من تلقاء أنفسهم. هم لن يتراجعوا إلا تحت الضغط. وكلما شعروا بأن الضغط ناجم عن ناس، لا عن جهات سياسية، اقتربوا أكثر من الحلول. وكلما شعروا بأن القوى السياسية الشريكة

> يتحمل كثيرون من الناشطين في الحراك الحقيقي المسؤولية عن حماية حركتهم ومنع اللصوص من العمل براحة بينهم

لهم في السلطة هي من يقبض على الأمر، تريّثوا وثبتوا على مواقفهم، وبالتالي تكون النتيجة مزيداً من قهر الناس. بالتالي، فإن أركان السلطة اليوم ليسوا في وضع يمكن الرهان فيه على أخلاقياتهم لتحقيق تقدم. بل يمكن فهم أن الضغط عليهم يقوى بقدر ما يبتعد الحراك عن قوى متورطة في السلطة تحاول اليوم تعزيز مكاسبها أو كسر خصومها. وفي مقدم هؤلاء، القوات اللبنانية والحزب الاشتراكي وبقايا 14 آذار. وكل محاولة من حراكيين لتقليل أهمية هؤلاء، لا تمثل إلا سذاجة أو مكابرة، علماً بأن الفاعلين في الحراك - متى تنظّموا - قادرون على منع هذه القوى من استغلالهم أو النطق باسمهم، وصولاً الى إخراجهم من الشارع ودفعهم الى الركون حيث تقف قوى السلطة نفسها.

الواقعية تقول إن السلطة لا تبني حساباتها اليوم على أساس ما يجري في الشارع فقط، بل وفق ما تراه من خلف الستارة. وهذا قد لا يهم الناس في الشارع، لكنه أمر حقيقي وليس مفتعلاً من الخصوم، وحقيقته نابعة من الحماسة غير المقنعة لقوى وشخصيات وشركات ووسائل إعلام لدعم الحراك وإدارة بعض تفاصيله، علماً بأنها قوى ليست صاحبة مصلحة في الإصلاح الكامل، لأنها مستفيدة، بأشكال مختلفة، من واقع السلطة اليوم. وهو حال وسائل الإعلام (بالمناسبة، من المفيد لإدارة قناة «الجديد» إطلاع الناس على واقع القروض المالية التي تخصّ القناة نفسها، أو تخص أصحابها، ولا سيما القروض التي أخذت تحت عنوان دعم الإنتاج الوطني برعاية ودعم مصرف لبنان وحاكمه رياض سلامة، إضافة الى ملفات النزاع حول العمل في قطاعات الكهرباء، في لبنان، وعلاقة عقود العمل الخاصة بهم في العراق وسوريا وليبيا بالنزاع السياسي لإدارة المحطة مع قوى في البلاد، وهذا توضيح ضروري بدل التلهّي ببيانات وعبارات لا تنفع حتى في مقدمة إخبارية).

لنعد الى الواقعية المتصلة بما يجري. إذا كانت السلطة غير مؤهلة الآن للقيام بخطوة نوعية، فإن النقاش المجدي والفعال والأصدق هو مع المعنيين، من الحراك نفسه، والصادقين من ناشطيه وناسه.

الأيام الأولى للحراك لم يكن ممكناً أن تضج إلا بالفقراء الذين لا يملكون غير أصواتهم للتعبير عن غضبهم وضيقهم من إجراءات الحكومة. لكن مرور أيام قليلة على حراك صمد واستمر، ومن دون عنف حقيقي مقابل، شجّع آخرين من فئات اجتماعية أخرى على التقدم صوب الشارع. وفي غضون أسبوع، ملأت الجمعيات والمنظمات والقوى الساحات بحشد من «المؤثرين» الذين انتشروا الى جانب المواطنين ممن ليسوا بحاجة إلى من يدعوهم الى النزول. لكن اللافت، هو أن الحشد جذب لاحقاً فئة جديدة من الناس، وهم أفراد من طبقات اجتماعية غير مقهورة. واستمر تعاظم حضور هؤلاء، مع تراجع حضور المعدمين الذي تأثروا بعناصر عديدة، منها خطب الأمين العام لحزب الله، أو بضغوط أهلية واجتماعية وجهوية، وبعضهم تأثر بأشكال مختلفة من الترهيب. لكن هذه الكتلة هاجت وماجت ربطاً بآليات التعبير في الشارع، من طريقة تعامل الميديا والمنابر المفتوحة، الى الطابع الاحتفالي الذي ساد الساحات.

يجب التوضيح أن هذه المشاركات طبيعية ومنطقية وعادية. ويجب على الناطقين باسم المقهورين إدراك أن الاحتجاج يشمل الأغنياء أيضاً، ليس لنقص في الرواتب، بل لشعورهم القوي بأن الدولة مناهرة، وأنهم يبحثون عن استقرار عام، سياسي وأمني وقضائي وحقوقي ومصلحي. وهؤلاء، كما غيرهم، من المنضوين إلى طبقات وسطى، لهم مصلحة في مكافحة دولة الفساد والرشوة والابتزاز والمحسوبيات، إضافة الى المشاكل البيئية والصحية والتربوية. وبين المتظاهرين المحتجين، فئات جرى تهميشها عنوة من خلال قوانين الانتخابات القطاعية، لأن قوى السلطة الإقصائية والاستحواذية لم تترك مجالاً إلا وطالته أيديها السوداء، من البلديات الى المحافظات الى نقابات المهن الحرة الى المؤسسات العامة والاندية والجمعيات الاهلية. وبين الذين تعرضوا للإقصاء من وجد فرصته في الحراك.

بناءً عن التشكيلة الواسعة، قام الحراك بعمل كبير يستهدف تغييرات كبيرة في الدولة. لكن الذي لا يمكن تجاوزه هو الدور الإضافي الذي لعبته قوى سياسية هي من صلب السلطة، وشخصيات سياسية واجتماعية ونقابية وإعلامية هي جزء من المنظومة الحاكمة في البلاد. هنا، كان يفترض بمن يقول إن الحراك له ويمثله، المبادرة الى محاصرة تأثير هؤلاء، والعمل على منع تمددهم بين الجموع، والحد من أدوات العمل المباشرة أو غير المباشرة لهم بين الناس.

ألا نعرف، مثلنا مثل المشاركين في الحراك، أن فكرة قطع الطرقات بالعوائق، وأن يتم ذلك صباحاً فقط من قبل «شباب»، ثم قرار إقفال الطرقات بالسيارات والحشود لاحقاً، هي فكرة لم تتداول بها أي من المجموعات الأكثر نشاطاً في الحراك، وأن فريقاً منظماً تولى تنفيذها (القوات اللبنانية شمال بيروت، والحزب الاشتراكي على الطريقين الساحلي والجبلي)؟ ثم لماذا الإصرار على هذه الخطوة في هذه اللحظة، علماً بأن السلطة هي من يعمد عادة الى قطع الطرقات لمنع وصول الناس الى الساحات، فلماذا تلجأ المعارضة الى هذه الخطوة، وهي عملياً تعيق وصول الناس الى الساحات... أم هناك من بدأ يشعر بالقلق من تراجع الحماسة للنزول الى الساحات؟

إذا كانت منطقية مشاركة كل لبناني مستاء من الدولة في الحراك، فإن من المنطقي القبول برأيه خارج المشترَك من المطالب. وهذا يعني أن من يقبل بأصوات تعتقد أن المشكلة سياسية بالاساس، وأن حزب الله هو من يقف خلف هذه المشكلة (لنفترض أنه حر برأيه وليس من المرتزقة)، هل من المنطقي ألا يقبل رأي آخرين، يرفضون وجوداً مباشراً أو غير مباشر لكل القوى التي شكلت 14 آذار، أو من المنظمات غير الحكومية التي «يصادف» أن كل مواقفها ضد حزب الله حصراً؟ وليس بين هؤلاء من هو متضرر من ضيق حذائه على قدمه أو تراجع دخله أو بطالته. وهؤلاء يرفضون التصريح عن مصادر دخلهم، كما يرفضون إبلاغنا بنتائج عملهم على مدى عشر سنوات، أو الاسباب التي تجعلهم اليوم مجتمعين في منظمة ثم يتوزعون غداً على مجموعات أكبر، ثم لا نعرف أين يختفون؟

بهذا المعنى، يتحمل كثيرون من الناشطين في الحراك الحقيقي المسؤولية عن حماية حركتهم، ومنع اللصوص من العمل براحة بينهم. وإذا كانت غالبية هؤلاء لا تريد للسياسة الخلافية مكاناً، فليس منطقياً السماح لهذه المجموعات بالتحرك بصورة عادية. ثم كيف يمكن فهم أن أكثر من 250 ناشطاً من قوى الحراك الحقيقي، لم يكن بمقدورهم انتزاع ميكروفوناً واحداً من جيوش المراسلين والتحدث عن حقيقة الأزمة التي يواجهها لبنان والتي تستوجب التحرك؟ وكيف لم يكن بالامكان إقناع ألف شخص بالتوجه الى مقار جهات رسمية وسياسية واقتصادية ومالية ودينية تخص مواقع وأشخاصاً من نادي المسؤولين عن قهر الناس؟ هل صارت جلسة رياضة يوغا على جسر الرينغ أجدى للحراك من الاحتجاج أمام المصرف المركزي؟

أمر آخر يخصّ الحراك وقواه الرئيسية، من الشيوعيين المنقسمين على أنفسهم رغم كل مصائبهم، الى متقاعدي اليسار المنتشرين على شاشات افتراضية ومع جمهور افتراضي، الى أحرار ينظرون بقلق الى مستقبل لبنان لكنهم لا يجدون حلاً غير توليّهم هم مقاعد السلطة: هلّا وقفتم للحظة واحدة أمام المسؤولية التاريخية في حماية الحراك من نفسه؟ هل صحيح أن العجز كبير الى حدود عدم القدرة على إنتاج ورقة أهداف وليس هيئة ناطقة؟ هل العجز كبير الى حدود أن الضياع هو المسيطر على المشهد، وأن السؤال الأكبر السائد منذ أمس هو: هلا لوين؟

غدا: عن إذلال المعارضين جنوباً

يحيى مولود يرد: إذا كانت لديكم أي وثائق... فلتقدّموها

في سياق مقال تحت عنوان «خطف الحراك» المنشور في «الأخبار» أمس، تناولتموني فيه بشكل سيّئ يمس بسمعتي، حيث تمّ اتهامي بأنني «أوزّع المال الإماراتي في طرابلس بصفتي مندوب تحسين خياط»! الأمر الجاري من الصحة جملة وتفصيلاً، وعليه، وإنطلاقاً من مبدأ حق الرد، أطلب نشر التالي:

من المفاجئ والمؤسف في آن واحد أن يكتب هكذا كلام على صفحات جريدتكم الموقرة، وأنا الذي يتابعكم ويستشير عدداً من الصحافيين الأصدقاء العاملين لديكم في كيفية مواجهة هذه السلطة الفاسدة منذ زمن، وهم أنفسهم شاهدون على ما أقول ويستطيعون نفي هذا الخبر جملة وتفصيلاً!

لقد غاب عن كاتب المقالة حقيقة أنني كنت مرشّحاً مستقلاً في الانتخابات النيابية الفرعية الأخيرة في طرابلس من ضمن تحالف «وطني» الذي يمنع بنظامه تلقّي أيّ مساعدات من أي جهة خارجية. وقد قمت، طوعاً، برفع السرية المصرفية عن جميع حساباتي. تناسى كاتب المقال، عمداً، أن قناة بيار الضاهر هي التي أبعدتني قبل يومين فقط في اللحظات الأخيرة من الحلقة التلفزيونية التي بُثّت من طرابلس، وقد حذّت حذوها يوم الخميس الماضي قناة ميشال المر. ولو كنت مدعوماً من السفارة الإماراتية أو غيرها، لما كنت محروماً من أبسط حقوقي المتمثلة في الظهور إعلامياً، للتعبير عن مطالب شريحة من الناس أعطتني ثقتها في الانتخابات الماضية.

فقليل من الجدية!!

نعم أنا من مموّلي الثورة بما أوتيت من جهد ووقت وفكر ومال! ما أحلم به منذ زمن، وأنا الذي واجهت السلطة بكل أطيافها في المعارك الانتخابية وبكل الساحات منذ العمل الطلابي عام 2004 حتى اليوم. وفي قراءة سياسية للذي يحصل، أجد هذا الهجوم المبرمج من ضمن الحملة التي تعرّض لها باكثر من وسيلة من أجل كمّ الأفواه المعارضة الوطنية المستقلة والمؤمنة بوطن يحمي مواطنيه، جميع مواطنيه! وكاني أرى في ما كتب على صفحاتكم أن مصيبة الكراسي والحفاظ على مكتسبات النظام الفاسد، العدو الأول للمواطنة والحرية والسيادة والاستقلال والمقاومة، جمعت الأضداد في مواجهتي.

أحتفظ بحقي القانوني بملاحقتكم قضائياً، وإذا كان لديكم أيّ معلومة أو وثائق فلتقدموها للقضاء وأنا تحت سقف القانون!

هذه ثورة شعبية أهم من كل تلك الافتراءات، وسأستمر مع الناس في كل ساحات للدفاع عن حقوق المواطن اللبناني! لا أخاف بعض الأقلام الصفراء (رحم الله الأستاذ الكبير جوزف سماحة الذي قال في افتتاحية العدد الأول من الجريدة عام 2006 «نعد أن نرمي غير بحصة في الإعلام اللبناني»!) ولا أجهزة المخابرات التي تبث الإشاعات لتأليب الرأي العام على الثورة بوجه نظام الفساد والسرقة والمحاصصة!

عسى أن يجعل هذا النوع من المقالات حافزاً أكبر للشرفاء للذود عن كرامتهم في ساحات الثورة، لقطع الطريق على ساسة الكذب والنفاق والارتهان الخارجي، ونجدد التزامنا بثورتنا الشعبية والنظيفة، الرافضة لأي تمويل إماراتي أو غيره!

يحيى مولود

على الغلاف

باسيل: الرأس المقطوعة في الحكومة؟

من هو فوق سيظل كذلك. ومن هو تحت أيضاً. ستأتيكو جديد بين السلطة وشارعها على أبواب انقضاء أسبوعين على العصيان. كلا الطرفين ينتظر الآخر يتعب قبله. أما البديل من هذا الانتظار فصدمة ما تقلب المعادلة الراهنة رأساً على عقب

نقولا ناصيف

ليس مجدياً لفريقي الاشتباك الجديد منذ 17 تشرين الأول، السلطة والشارع المحتج، الرهان على الجيش. لن يصطدم بالحراك تبعاً لما تطلبه منه الطبقة الحاكمة، ولا يسع المحتجين توقع انقلابه على السلطات الدستورية لإطاحتها. يستكمل المعادلة الجديدة التي ترسي ستاتيكو في وسعه أن يطول اسابيع، موقفان متناقضان: فريق السلطة لا يتنازل ما لم يُرغم، وفريق الشارع يحتاج الى كسر السلطة او جزء منها. طبيعة توازن القوى بين من هو فوق ومن هو تحت لا يسمح بحسم النزاع. اضف ان كليهما يراهن عبثاً على عامل الوقت. الواضح ان الجيش ليس طرفاً في ما يدور بينهما. استمرار وقوفه على الحياد من ضمن ضوابط وضعها بنفسه، تتيح له مراقبة ما يجري الى ان يتراجع احد الطرفين عن عناده وتحجره، بالحوار المستعصي بينهما او بحدوث ما ليس في حسبانهما.

عند هذا الحد تتجمع معطيات المواجهة بين السلطة والشارع:

1 - اخذت السلطة علماً بموقف قائد الجيش العماد جوزف عون، وهو ان لا حسم لما يجري في الشارع من دون قرار سياسي يصدر عن مجلس الوزراء. الامر الذي يتعذر حصوله مذ انقطع مجلس الوزراء عن الاجتماع في 21 تشرين الاول، ما هو قاطع عند قائد الجيش ان المشكلة سياسية تُحل بإجراءات سياسية. يتمسك بضابطين اساسيين لدور الجيش يقعان في صلب مسؤولياته: حماية المتظاهرين والمعتصمين كما الأملاك الخاصة والمرافق العامة. اذ ذاك لم يعد في الامكان التعويل على قرار مجلس الوزراء عام 1990 تكليف الجيش حفظ الامن في البلاد - بغية التنصل من قرار جديد للحكومة الحالية - كون ذلك القرار غير ذي قيمة قانونية استناداً الى قانون الدفاع رقم 83/102. في الظاهر تسري مهمة حفظ الامن منذ عام 1990 خلافاً للقانون، الا ان مبررات «الامن القومي» حتّمت السكوت على هذه المخالفة مذاك. اذ تقصر المادة 4 من قانون الدفاع مهمة حفظ الامن على «مهلة محددة تمدد عند الاقتضاء بالطريقة ذاتها»، فلا يصحّ عندئذ تمديدها ثلاثة عقود متتالية.

استمد قائد الجيش قوة موقفه من المادة 4 في قانون الدفاع التي توجب صدور مرسوم عن مجلس الوزراء بتكليف الجيش حفظ الامن بناء على اقتراحي وزيري الدفاع والداخلية. الواقع ان العقبة التالية تكمن في ان يرجّ الوزيران على اقتراح تدخّل الجيش لاقتلاع الاعتصام والعصيان بالقوة.

> ما نصيحة استخبارات السفارة الاميركية للحريري وجنبلاط وجعجع؟

لعل ما حدث الاربعاء 26 تشرين الاول خير دليل. بناء على ما تقرر في الاجتماع الامني في البرزة في 25 تشرين الاول، وُضعت خطة لفتح الطرق والشرايين الرئيسية وتقرر التنفيذ في الغداة 26 تشرين الاول، من خلال اختبار غير حساس هو جسر فؤاد شهاب (الرينغ)، وتكليف فرقة مكافحة الشغب في قوى الامن الداخلي فتحه. بعد اقل من نصف ساعة من المواجهة مع المعتصمين الذين رفضوا فتح الطريق، تلقت وزيرة الداخلية ريا الحسن مكالمة هاتفية من رئيس الحكومة سعد الحريري يطلب منها سحب قوى الامن فوراً من الشارع. مؤشر كهذا يصدر عن الحريري بعدما ابدت الحسن قبلاً تحفظاً عن استخدام القوة، كفيل بالحؤول دون اللجوء الى خيار كهذا، او القبول بصدام بين الجيش والمحتجين. في ذلك يكمن مغزى تحميل العماد عون السلطة السياسية بالذات - لا الجيش - مسؤولية اعتماد العنف.

2 - مصير حكومة الحريري، كأحد الشروط التي ينادي بها الحراك ويصر على أسقاطها، تتجاذبه ثلاثة مواقف غير متجانسة: رئيس الحكومة، المعني الاول وصاحب الصلاحية الدستورية، يرفض على نحو قاطع الاستقالة تحت ضغط الشارع. يلاقيه في هذا الموقف رئيس الجمهورية ميشال عون وحزب الله، ما يجعل هذا الخيار مستبعداً تماماً. يتصرّف الحريري، اكثر من اي طرف آخر في السلطة، على انه حاجة للجميع، ولا يمكن الاستغناء عن وجوده على رأس الحكومة الحالية كما هي، او معدلة حتى، او على رأس حكومة جديدة. بمرور ايام على حركة الاحتجاج، وان تحت شعار «كلن يعني كلن»، اضحى الحريري اقل السياسيين شتماً وتعرّضاً للاهانة، مع انه رئيس حكومة متهمة بنهب المال العام والفساد، والشريك الفعلي والوحيد للشخصية الاكثر استهدافاً وتعرّضاً للتشهير والاتهامات الوزير جبران باسيل. كلاهما ابرما معاً تسوية 2016، ومسؤولان كلياً بالتساوي عن كل ما رافق السنوات الثلاث من الولاية. اضف احد ابرز بنود التسوية تلك، وهو ان يكونا معاً في الحكم طوال السنوات الست. بينما لا يزال الحريري الضرورة الملحة لأي حكومة، فإن باسيل هو اول المدعوين الى الخروج منها. الى ذلك، يقاسم الحريري رئيس مجلس النواب نبيه برّي ووليد جنبلاط وحزب الله الرأي في اكثر من فكرة: اولى ان الحكومة لن تسقط في الشارع على غرار حكومتي 1992 و2004، وثانية ان الحريري هو مَن يُقدم على الاستقالة في التوقيت الذي يختاره اذا توصل استنتاجه وإياهم الى حتمية هذه الخلاصة، وثالثة ان لا استقالة تفضي للفور الى الفراغ الذي يقود بدوره الى المجهول.

(مروان بوحيدر)

3 . في اليومين الاولين من الاحتجاجات، كان ثمة اعتقاد بقبول رئيس الجمهورية باستقالة الحكومة برمتها لئلا يُستشم ان المقصود هو صهره وزير الخارجية. بيد ان مسارعة رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ليل اليوم الثالث على الحراك، 19 تشرين الاول، الى اعلان استقالة وزرائه الاربعة احالت مرونة عون صعبة ومتعذرة. قبل ساعات من هذا الاعلان قصد مسؤول الاستخبارات الاميركية في سفارة بيروت الحريري والعماد عون ووليد جنبلاط وجعجع، ناصحاً بعدم استقالة الحكومة نظراً الى تداعياتها على الاستقرار. نصيحته الرئيسية كانت لجنبلاط وجعجع اللذين، منذ اليوم الاول للاحتجاجات، قالا باستقالة الحكومة وبدوا جاهزين لها. في ضوء زيارة الديبلوماسي الامني الاميركي، صرف جنبلاط النظر عنها بينما استعجل جعجع اعلانها قبل منتصف الليل، وفي ظنه انه يسبق الزعيم الدرزي اليها.

بدا آذاك الكلام عن احتمال تعديل وزاري كأحد الخيارات لتفادي اطاحة الحكومة برمتها، يشمل ثلث وزرائها. الاستنتاج الاول بعد استقالة وزراء القوات اللبنانية الاربعة جعل من المحتم ان يكون الوزير المسيحي الخامس هو باسيل. بذلك، بات الرجل هو صاحب الرأس المطلوب قطعها واجراء التعديل بسببه، من ثم تحميله كل وزر الحراك كما لو انه هو - وطبعاً من ورائه رئيس الجمهورية - يدفع الثمن السياسي الباهظ. الامر الذي وضع الرئيس في المقلب الآخر من رفض الاستقالة، كما من رفض التعديل الذي سيبدو المستهدف الفعلي منه هو اولاً، ومن ثم رئيس التيار الوطني الحر. بل يكاد يكون الوزير الوحيد الذي يتوخى التعديل طرده من الحكومة.

ترهيب أمنيّ للمتظاهرين في صور...

أمال خليل

يواجه حراك صور تحدّي الإلغاء، على نحو تدريجي، خفّت وهج الاعتصام المفتوح عند دوار الاستراحة على مدخل المدينة الجنوبي. قلّ عدد المشاركين. انسحب البعض، وقاطع البعض الآخر. القلّة منهم يئست وتعبت بعد مرور أكثر من عشرة أيام من دون نتيجة. لكن الغالبية أجبرت على الانسحاب. لم يكن كافياً الاعتداء على المتظاهرين والظهور المسلح من قبل مناصرين لحركة أمل في اليوم الثالث للتحركات، بل عمد نافذون ومسؤولون في «أمل»، في بعض بلدات المنطقة، إلى منع الناس من المشاركة في التظاهرة، بالترغيب وبالترهيب، ولا سيما التهديد بالطرد من الوظيفة. بعض الذين عبّروا عن آرائهم المنتقدة لحزب الله و«أمل» عبر مواقع التواصل الاجتماعي تعرّضوا للتهديد، من بينهم من يقيم خارج لبنان. إلا أن أثقل أشكال الترهيب التي يواجهها الحراك، الاستدعاءات التي قامت بها القوى الأمنية واستخبارات الجيش للعشرات ممن شاركوا في التظاهرات. ووفق أحد المستدعين، خضع للاستجواب لدى القوى الأمنية حول سبب مشاركته في التظاهرة ومشاهداته عن حادثة إحراق استراحة صور السياحية ليل الجمعة في 18 تشرين الأول الماضي. وفي ملف الـ«رست هاوس»، بلغ عدد الموقوفين لدى الجيش نحو 17 شخصاً من بين لائحة تضم حوالى 60 شخصاً. وتعليقاً على الاستدعاءات، أصدر حراك صور بياناً أعرب فيه عن «مفاجاته من قيام مخفر صور لعشرات الشباب للتحقيق، ومنهم من هو قاصر وبينهم حالات مرضية. والأخطر أسلوب التحقيق الغريب ذو الدلالة المخيفة التي تظهر تدخلاً سياسياً واضحاً من أحزاب السلطة من خلال توجيه أسئلة للموقوفين عن مواقفهم على وسائل التواصل الاجتماعي». واعتبر الحراك أنه «لا يجوز بحجة الاعتصام والمشاركة في حقوق مطلبية، استدعاء من شارك في الاعتصامات، والأجدى التحقيق مع من قصّر في أداء واجبه بحماية الممتلكات العامة والخاصة من تخريب قام به بعض المندسين». ودعا المتظاهرون الى الاعتصام عند العاشرة من صباح اليوم أمام مخفر صور.

> دعا المتظاهرون إلى الاعتصام عند العاشرة من صباح اليوم امام مخفر صور

إلى حين انتهاء التجمع كالعادة حوالى الساعة الثامنة مساء، تاطر حراك النبطية ضمن لجنة وضعت برنامجاً يومياً لاستثمار ساعات التجمع بأنشطة مختلفة كالندوات التثقيفية والرسم. في كفررمان، يتضح يوماً بعد يوم الخلفية الشيوعية والإيديولوجية للمشاركين. وضوح المطالب ونوعية الأنشطة اليومية التثقيفية تحت خيمة الاعتصام المفتوح يذكران بـ«جلسات الشاي» التي كانت تقام في القرى النائية لمناقشة الفكر الاشتراكي والتنوير ضد الإقطاع. صباحاً، نفّذ القيّمون على الحراك وعدهم للجيش اللبناني وأزالوا الخيمة التي كانت منصوبة في وسط دوار كفررمان ونقلوها إلى جانب من الرصيف لاستئناف حركة السير. أما مساءً، فقد نظّموا ندوة تحدث فيها الخبير الاقتصادي غسان دبية. لجنة التنسيق تشكلت، ورقة المطالب ثبتت فوق الخيمة، أولها «رحيل الحكومة، كمقدمة لرحيل كل فاسد في الطبقة الحاكمة، ومن بعدها إقالة رياض سلامة، ورفض كل أنواع الخصخصة، ومراجعة كل مداخيل وإنفاق صناديق الإنماء والإعمار ومجلس الجنوب والمهجرين».

في صيدا، يوازن الحراك بين ناشطي المجتمع المدني والعقائديين المخضرمين في التنظيم الشعبي الناصري والحزب الديموقراطي الشعبي والقوى الوطنية. صباحاً، أغار عدد من الشبان على المفاصل الرئيسية للطرقات في المدينة. أقفلوها فجراً بأجسادهم قبل أن يزيحهم الجيش مستخدماً القوة والعنف، واعتقل عدداً منهم قبل أن يطلق سراحهم مساء. وخلال النهار، عند الاعتصام المفتوح في تقاطع إيليا، تتولى اللجان المنبثقة عن لجنة الحراك توزيع وجبات الطعام التي تعدّها سيدات صيداويات تبرّعن بها إلى المتظاهرين، وخط الشعارات وجمع النفايات. وحوالى الساعة الخامسة مساءً، يبدأ التجمع الشعبي الذي لم يتغيّر حجمه أمس في الليلة الثانية عشرة للحراك، على وقع الأناشيد والأغاني الثورية. المتظاهرون، على تنوّع خلفياتهم، متوافقون على مطلب محدد للخروج من الشارع: «استقالة الحكومة وتشكيل حكومة إنقاذ وطنية انتقالية».

(مروان طحطح)

حزب الله لشركائه: عالجوا الأزمة التي تسبّبتم فيها

هيام القصيفي

تحفل الساحة اللبنانية، في الأيام الأخيرة، بحضور غربي وإقليمي فاعل لرصد تطورات التظاهرات وتأثيراتها. والرصد الذي ينفصل عن أيّ دور خارجي أو تأثير في ماهية التحرك الشعبي ومساره، هو بحسب المعلومات سياسي وأمني ومخابراتي على مستوى عال، خصوصاً مع تنسيق الأجهزة المعنية حضورها ومراقبتها، واستخلاص النتائج الأولية لما جرى حتى الآن، بحيث عادت بيروت مركز تحرك استخباري ناشط بفاعلية.

بقدر ما تصبح دلالات هذا الحضور المستجد لدول معنية مباشرة بالتواصل مع قوى سياسية رئيسية وأمنية، يمكن تسجيل انسحاب هذه القوى السياسية من المشهد المتعلق بمعالجة أسباب التحرك الشعبي الاجتماعي والاقتصادي. ولعل المتابعة الأهم يفترض أن تكون لحزب الله.

حدد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله مرتين، مقاربته للأزمة وللحلول المطروحة، ووضع خطوطاً حمراً حول ما هو مقبول وما هو غير مقبول. بعد كلامه الأخير، وفي انتظار كلمته المقبلة، ستكون المراوحة العنوان الأول والوحيد، بعدما وصلت الامور الى حائط مسدود فعلياً من جانب الأطراف الرئاسية والحكومية المعنيين مباشرة بفتح كوة فيه. وهذا أمر يجب أن يتحمله هؤلاء وحدهم بحسب رؤية الحزب. فبحسب معلومات مطلعين على مسار اتصالات جرت أخيراً، فإن حزب الله أبلغ رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ومعه الوزير جبران باسيل ورئيس الحكومة سعد الحريري أن عليهم العمل بجدية ووضع أسس لبداية حل، خصوصاً أن الحزب يرصد تراجعاً في «همة» المسؤولين عن الدخول بفاعلية على خط الاتصالات والخروج بعناوين إنقاذية، بدل ترك هذا المعالجة على عاتقه وحده. ويعود موقف الحزب الى أن ثمة واقعاً اقتصادياً تجب معالجته سريعاً، إضافة الى أن الحزب ليس معنياً بتركيبات اقتصادية ومالية كانت سبباً في الانهيار الحاصل الذي سبّب الأزمة الراهنة. تبعاً لذلك، صحيح أن للحزب رؤيته من مسار التحركات وبعض عناوينها وتدخلات عربية وغربية وتركية فيها، لكنه رصد أمرين: أولاً إن القوى السياسية تدور حول نفسها لجهة عدم الاعتراف بالمسؤولية والتفتيش عن حل متذرعين بموقف الحزب، وكل طرف

> الحزب لم يعد ينظر الى تصرف القوى الأمنية نظرة مطمئنة

يحاول تثبيت مواقعه في ساحة نفوذه وحزبية، بدل النظر الى المشكلة من زاوية وحيدة، وهي الخروج من المأزق الحالي. أما الأمر الثاني فهو أن الحزب لم يعد ينظر الى تصرف القوى الأمنية نظرة مطمئنة، لأنه يعتقد أن انسحابها من مهمتها لفتح الطرق تحديداً، أسهم في تكبير حجم المأزق، ما أدى الى محاولة وضع الحزب في مواجهة متظاهرين، لا سيما أن هذا التصرف ليس منزّهاً عن تدخّل غربي أو أميركي تحديداً. ورغم أن ذريعة القوى الأمنية والجيش هي عدم تلقي أي أوامر سياسية، وبأنهما لن يفتحا الطرق بالقوة لمنع إراقة الدماء، الا أن عدم التدخل هذا كان مطمئناً في الأيام الاولى، لكنه بدأ يطرح أسئلة، لأنه أسهم في ارتياح المتظاهرين، ومنهم قوى سياسية، لعدم فتح الطرق، علماً بأن بعض المراجعات الأمنية تحدثت عن أن أي مواجهة مع متظاهرين في ساحة تعني نقل هؤلاء احتجاجاتهم الى مناطق أخرى، ولا قدرة للقوى الامنية على مواكبة ما يحصل في كل لبنان.

تأتي هذه المعلومات وسط أجواء تحدثت عن قراءة للحزب للتطورات منذ اليوم الاول لها، بعدما تأخر كما غيره في استيعاب دلالاتها وإمكان استمراريتها. وقوع الحزب في فخ معلومات بعض الأطراف عن محدودية الحراك وإمكان ضبطه سريعاً، وسأم الناس من الشارع سريعاً. كان يمكن الحزب أن يستوعب الحركة منذ اليوم الاول أو الثاني بدفع حلفائه نحو إجراء تغيير جذري في الحكومة، والمساهمة في إخراج حل وسطي، قبل أن ترتفع مطالب المتظاهرين ورفع سقوفهم عالياً، بحيث صار أي تراجع أمامهم يُعَدّ كسراً للحزب وليس كسراً للحكومة وحدها.

في القراءة أيضاً إن الحزب الممتدة خطوطه من العراق (حيث التظاهرات تفعل فعلها أيضاً) الى اليمن وسوريا، لا يمكن أن يتراجع اليوم امام مجموعة سلمية، وهذا الامر يعرضه لمأزق سياسي، خصوصاً بعد خضوع الحالة اللبنانية الاخيرة لمعاينات إقليمية حثيثة. لكن هذه القراءة تخضع لنقاش جاد، لأن ثمة من يتحدث عن أن أي محاولة من الجميع لحل متوازٍ، يعيد عن الشخصانية، لا يمكن أن يُعَدّ كسراً لأي طرف، لأن غير ذلك يعني مواجهة مع الناس، والحزب لن يكون طرفاً في هذه المواجهة.

(مروان بوحيدر)

على الغلاف

الشيوعي - «وطني» - مستقلون أمام مصرف لبنان:

سياسات الحاكم هي الداء!

بعد 12 يوماً من الاعتصامات الشعبية، وجدت مجموعات «مدنية» أنه آن الأوان للانضمام إلى الحزب الشيوعي، ومستقلين آخرين، في تسجيل موقف اعتراضي ضدّ سياسات مصرف لبنان، وإدارة رياض سلامة. أعداد المشاركين لم تكن كبيرة، ولكن يبقى الأساس في كَسر «التابو» الذي كان يمنع انتقاد «حامي الليرة»، ويُبقي التنبيه من إجراء أنه محصور في دائرة صغيرة

ليا القزي

أغلبية المطالب الشعبية التي تُرفع في ساحتَي رياض الصلح والشهداء، أو تلك التي يُعبّر عنها الناس في يومياتهم، والتي أشعلت الانتفاضة الشعبية، من طبيعة اقتصادية واجتماعية؛ تَقلّص القدرة الشرائية، تَعذّر الحصول على قروض الإسكان، ارتفاع الفوائد، تدني النفقات الاستثمارية لتحسين معيشة المواطنين مقابل ارتفاع الفوائد على الدين العام، تركّز الثروة بيد 1% من المجتمع اللبناني، التضحية بحقوق المتقاعدين وموظفي القطاع العام،

اعتبرت «مجموعات» أنّ التوجه صوب المصرف «انجرار خلف مطالب حزب الله»

غياب نظام ضريبي عادل... إضافة إلى مطالب أخرى أنتجها النموذج الاقتصادي القائم. وفي ظلّ هذا الواقع، يبدو من البديهيات أن يكون مصرف لبنان عنواناً رئيسياً للمعترضين الطامحين إلى قلب الطاولة على من أفقرهم، وراكموا الثروات على حسابهم، فهو مُنفذ السياسة النقدية للدولة اللبنانية... و«مُهندس دَيننا». قلّة من الشباب واظبت منذ انطلاق الانتفاضة الشعبية على رفع الصرخة بوجه سياسات حاكم «المركزي» رياض سلامة، نصبوا خيمتهم على جنب الشارع أمام المصرف، غير آبهين بأعدادهم القليلة، أو بمحاولة التضييق عليهم من كلّ مَن تربطه مصالح مع سلامة والقطاع المصرفي، أو لا يعتبر أنّ التوقيت «مُناسب» للاعتصام ضدّ «المركزي». يُصرّون على أنهم ليسوا «ساحة بديلة» لأي من ساحات الاعتصام الأخرى، بل «مُكملين» لها، ولكن «نتوجه إلى المعقل لنوقف الغرق... سنُفلس بسبب هذه السياسات المصرفية. مال الشعب لم يعد معه»، تقول إحدى المشاركات. «تطور» بسيط طرأ على المشهد أمام المصرف أمس، وهو انضمام مجموعات «مدنية» إلى الاعتصام أمام الفرع الرئيسي للبنك المركزي في شارع الحمرا ببيروت، والدعوة إلى وقفة أمام فروعه في الأقضية. كانوا مجموعات من تحالف «وطني»، والحزب الشيوعي اللبناني، وأفراد مُستقلين، حاملين شعارات مُطالبة «باستعادة أموالنا» (مكتوبة باللغة الانكليزية)، على كرتونةٍ دُوّن أنّ «مصرف لبنان بؤرة الفساد والتامر، رياض سلامة موظف أميركي»، رُفعت على وقع هيصات «فليسقط حُكم الدولار». تولّت نُعمت بدر الدين شرح أهداف التحرك، مُعيدةً تصويب المعركة بأنّها لتحقيق «مطالبنا الاقتصادية والاجتماعية. نزلنا بسبب السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والبيئية الفاشلة». خوفاً من «هروب» الودائع، قرّرت المصارف (من دون ضغوط شعبية) إقفال إحدى أبوابها. هي المُنهمة بالتسبّب في الأزمة، ولكنّها قرّرت، بعد 12 يوماً من إقفال أبوابها، أن تُلقي بالمسؤولية على المُتظاهرين، مُحمّلةً إياهم عبء أي انهيار. فكان الردّ من بدر الدين: «وقت المعركة بأنّها لتحقيق «مطالبنا الاقتصادية والاجتماعية. نزلنا بسبب السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والبيئية الفاشلة». خوفاً من «هروب» الودائع، قرّرت المصارف (من دون ضغوط شعبية) إقفال إحدى أبوابها. هي المُنهمة بالتسبّب في الأزمة، ولكنّها قرّرت، بعد 12 يوماً من إقفال أبوابها، أن تُلقي بالمسؤولية على المُتظاهرين، مُحمّلةً إياهم عبء أي انهيار. فكان الردّ من بدر الدين: «وقت المعركة بأنّها لتحقيق «مطالبنا الاقتصادية والاجتماعية. نزلنا بسبب السياسات الاقتصادية والمالية

(هروان طحطح)

طرابلس: استياء لخروج الاحتجاجات عن أهدافها

عبد الكافي الصمد

«نحن عم نعمل عصيان مدني. بكرا الساعة 6 الصبح بدنا ننصب خيمة، روحوا عطلوا أسبوع على حساب الشعب». هكذا خاطب أحد المحتجّين موظفي بلدية طرابلس عندما دخل إليها، صباح أمس، مع مجموعة من رفاقه بهدف إغلاقها. وعندما سألته إحدى الموظفات: «وبعدين؟»، ردّ: «بعدين بتتحقق مطالبنا، ورح يستقيل الوزراء الفاسدين ويتحولوا إلى المحكمة العسكرية، وكل مواطن رح يرجعلوا 10 آلاف دولار ويفتح مصلحة صغيرة يعيش منها».

يعطي ذلك انطباعاً عمّا يدور في أذهان بعض المحتجّين في طرابلس من آمال يعلقونها على تحرّك يرون أنه سيغيّر حياتهم! على هذه الخلفية، أغلق هؤلاء، أمس، أبواب بلدية طرابلس، وتوجّهوا الى بلدية الميناء التي أغلقها موظفوها قبل أن يصل اليها المحتجّون. كما تولّت مجموعة أخرى إغلاق أبواب سنترال الميناء ومكاتب مصلحة مياه لبنان الشمالي وشركة كهرباء قاديشا، ودائرة مالية طرابلس ودائرة التربية، قبل أن يتوجهوا إلى أمام فرع مصرف لبنان، المقفل منذ الـ18 من تشرين الأول الجاري، حيث ردّدوا هتافات منددة به وبحاكمه رياض سلامة.

تراجعت أعداد المشاركين في ساحة الاعتصام في اليومين الماضيين

يقول محمد النابلسي، موضحاً أن «هناك نقمة في طرابلس بدأت ترتفع في وجه المحتجّين الذين شلّوا المدينة وعطّلوا الأسواق والجامعات والمدارس، والآن يرتكبون خطأً جديداً ويغلقون البلديات والدوائر الرسمية».

«قبل الاحتجاجات كانت أشغالنا شبه متوقفة، فكيف الآن؟»، يقول محمد الزين صاحب محل البسة في أسواق طرابلس الداخلية. ويضيف: «علينا مستحقات ورواتب وإيجارات، عدا عن المصاريف، من أين سنؤمّنها إذا استمر الوضع هكذا؟! هناك عائلات إذا لم يعمل معيلها لا تاكل ولا تشرب». ويسال مصطفى الحاج، سائق التاكسي الذي يعمل على خط التل ـ القبة: «إلى متى سنستمر على هذه الحال؟ أنا مع المحتجّين، لكن اعتصامهم هنا لا فائدة منه. لينزلوا إلى بيروت جديداً ويغلقون الطرقات والسراي الحكومي ومجلس النواب، ولا يخرجوا قبل إسقاط الحكومة والسلطة كلها».

ساحة الاعتصام التي تراجعت أعداد المشاركين فيها على نحو كبير خلال اليومين الماضيين بسبب الأمطار التي هطلت بغزارة، وعطلت مكبّرات الصوت، لم تخلُ من خلافات وتبادل لاتهامات بين مجموعات الناشطين بدأت تظهر إلى العلن على مواقع التواصل الاجتماعي، حول تقاضي أموال وجمع تبرعات وتبعية هذا الطرف أو ذاك لجهة سياسية أو جهاز أمني.

عن الحراك وتحدياته

نجيب نصرالله

ارتجفت السلطة لما رأت الجموع وقد «كسرت» الترسيمات الطائفية والمناطقية التي اجتهدت في صنعها ومنعت تجاوزها. وهال أطرافها المتربّحين من النموذج اللصوصي القائم أن الكسر المفاجئ، زماناً وجغرافياً، قد ترافق مع معالم أولية لانتظام شبه طبقي لم تتوقعه حتى في أسوأ كوابيسها. إذ أن أنها افترضت، بنتيجة تغوّلها المديد والسافر، وقصر نظرها البنيوي، أنها ومن خلال هندستها السياسية والاجتماعية العنيفة التي مارستها على امتداد السنوات الثلاثين الماضية (عمر النموذج)، قضت على احتمال إعادة الانتظام الطبقي قضاء مبرماً.

البعد شبه الطبقي الذي طبع أيام الحراك الأولى وظلّل فعالياته، هو ما أخاف منظومة النهب وأربكها. فأن يجتمع الناس، ومن مختلف المناطق، على مطالب لا لبس في هويتها الطبقية مسألة تبعث على الذعر والقلق، بل وتهدّد بخلط الأوراق. فإعادة الاعتبار إلى المسألة الاجتماعية من منظور طبقي صرف، وهنا يكمن جوهر الخوف، بعيداً عن «المسلّمات» السياسية والاجتماعية والثقافية المصاغة والمرعية طوائفياً، من شأنه أن يدفع، أو أقله يؤسّس، لاتجاهات جذرية عابرة وشاملة، ويهدّد بتقويض سياسات قاتلة وزعزعة مصالح راسخة، وأن يفتح الباب، إن عاجلاً أو آجلاً، أمام مساءلة ومحاسبة وإعادة نظر قد تسفر، لا محالة، عن الإطاحة بمجمل البنيان اللصوصي الذي أرسيت دعائمه، وصيغت طوابقه، مع وصول رفيق الحريري إلى السلطة. وقد نجح الرجل بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن رعاته الإقليميين والدوليين، في إقامة شبكته التي تولت مهمات تجويف الدولة وإفقار الناس والاستيلاء على ما يملكون وما لا يملكون. ولو لم تكن الأمور على هذه الدرجة من العمق البادي والجذرية المحتملة لما ترددت، على منوال ما تعلمت، في المبادرة إلى الاحتواء الذي درجت عليه في مواجهة ما ألفته وخبرته من أشكال الاعتراض السابقة.

المسألة بالنسبة للنموذج المهيمن ولأصحابه أبعد بكثير من احتجاج أو هبّة يمكن التعامل معها وفق الآليات المعروفة. الخطر، وهو هنا أكثر من جدّي، بالنسبة إليهم ينطوي على احتمالات، صارت ملموسة، تنذر بإعادة بعث المناخات المطلبية الواسعة التاريخية التي سبقت وقوع الحرب الأهلية اللبنانية. فيومها، وأمام الأخطار المحدقة بالنظام وبأركانه، اختار النظام، الذي جدّد نفسه مع «الحريرية السياسية»، فضّل جرّ البلد نحو أتون الحرب على القبول بإصلاحات السياسية طفيفة أو تنازلات اجتماعية بسيطة، والتي كان من شأن التسليم بها أن يجنّب البلد ويلات الحرب وأهوالها.

اليوم، وأمام التحديات التي تفرض نفسها على عموم الاجتماع اللبناني، ثمة من في السلطة، وليس كل من فيها السلطة (على ما يقوله الشعار الغبي والخبيث: «كلن يعني كلن» الذي ينطوي على رغبة التضليل والتعمية، تشويه أهداف الحراك ومنطلقاته، وأخذه باتجاهات مناقضة ومناهضة) من لم يتعلم ولا يريد أن يفعل. بل تراه، وبالرغم من تاريخية ومفصلية الحراك غير المسبوق، يتابع ما اعتاده من إنكار أبله وتجاهل مجرم. وزاد عليه اليوم ما هو أخطر: الخفّة والرعونة، وإلا ما معنى «الورقة الحريرية» المسماة بالإصلاحية، وما معنى «سيرك» الكشف عن سريّة الحسابات... وغيرها من الممارسات التي لا تقول شيئاً بإزاء الأزمة الكبيرة التي يواجهها البلد.

يجب على زمرة النهب المتوزعة في شرايين البلد السياسية والثقافية والإعلامية، أن تعي أن لبنان اليوم يعيش لحظة انفجار اجتماعي لم يعد ممكناً معالجته بالتسويات الفوقية، ولا بالمسكّنات الوهمية. إننا في قلب وضع على درجة عالية من الحراجة، والاعيب وبهلوانيات رياض سلامة وشركائه وعرّابيه من رجال سياسة وإعلام باتت تثير الغثيان. والوضع الدقيق، هذا، يحتّم على من أوجد الأزمة وساهم في تفاقمها أن يكون أول من يتولّى تبعاتها. وأول موجبات التعبير عن مسؤوليته الإسراع في إعلان تخليه عن المكابرة التي صارت بلا معنى، وأن يسارع إلى الإقرار بالحلول الكفيلة بتجاوز ما نحن فيه بعيداً عن «اللصوصية». وإلا فإن الوضع مفتوح على الانهيار وعندها لن يبقى لهؤلاء الطفيليين ما يبتهجون به.

وإذا كان صمم السلطة عن المطالب مشكلة كبيرة وغير مفهومة فإن هناك ما هو أسوأ من صمم السلطة. إنه صمم المعنيين الحقيقيين بالحراك والحاجة إلى تثميره. وإذا

> **الحراك الذي امتلك قوة دفعه الذاتية قد انطلق من المعاناة الفعلية الشديدة الوطأة**

ما نحنا أولئك الذين يحاولون خطف الحراك أو سرقته أو حتى تثميره في اتجاهات مضادة فإن صمت أصحاب المصلحة (أين الحزب الشيوعي؟) وتلكؤهم عن مهمة تصويب الأهداف وإيضاح الأفكار ورسم الآليات المؤدية إلى تحقيقها يرسم علامات استفهام باتت تفرض نفسها.

فعوضاً عن التجيير الفعلي يحلّ التجيير اللفظي وهو عين الخطر الذي يتكامل مع إنكار السلطة. والخطورة أن هذا النوع البائس من التجيير بات هو السمة «الحاضرة» في بعض الفعاليات. بل يبدو وكأنه التعويض عن هدف التجيير الفعلي. وإلا ما هو تفسير غياب البرامج الواضحة والمبوبة لوجع الناس وآلامها، وماذا عن المبالغات الانتصارية وإغراق الناس بالآمال الزائفة...

وإذا كان مفهوماً، في الأيام الأولى، أن تكون المبالغة في القدرات والآمال وما يتصل بهما شكلاً من أشكال التعبئة لحثّ الناس ودفعها للنزول إلى الشوارع فإن الأمر لم يعد كذلك. فاليوم وبعدما دخلنا الأسبوع الثاني باتت الأمور مختلفة وصارت المهام أعقد وتحتاج إلى دقّة في تعيين المسؤوليات ومعها المتربصين، وبرمجة واقعية للأهداف ومسؤولية في الحساب. أما الاكتفاء بالتجيير اللفظي، والاعتداد الفارغ بالأرقام، وتكرار العبارات الفارغة فمن شأنه أن يضعف من عزيمة الناس وإقبالهم وسيؤدي عما قريب إلى انفضاضهم التدريجي، وبالتالي الإطاحة بهذه الفرصة التاريخية التي ربما لن تتكرر.

وإذا كان مفهوماً أن الواقفين وراء هذا النوع التافه من التجذير، الذي يساهم الإعلام في مفاقمته، لا يقوون على الإتيان بما هو مخالف فالسؤال هو عن القوى ذات الرصيد النظري والعملي، والتي تبدو وكأنها في موقع المتفرج بإزاء حراك لا سابق له كماً ونوعاً وأهدافاً ومنطلقات. بل أن هذه القوى، وبدلاً من أن تبادر إلى نداء القيادة وتتصدّر الصفوف تتخلف عن هذا الدور الذي لا يملك أحد شرعية منافستها عليه. إن من شأن هذا القصور عن التصدّي للعب الدور التاريخي المنوط بقوى اليسار الحقيقي أن يترك الساحة، وهو الحاصل حتى اللحظة، لحفنة من المأزومين أخلاقياً وسياسياً من مرتزقة السفارات وماجوري المجتمع المدني فضلاً عن إعلام المنظومة الناهبة إياها.

إن ازدحام الأهداف وتداخلها من دون أدنى شروط التبويب هو مسؤولية القوى الممثلة لمصالح هذه الفئة العريضة من اللبنانيين وكل تأخر عن صوغها في برنامج عمل يساعد الحراك على تزخيم نفسه، ويرسم له أهدافه، يفتح الباب أمام المزيد من المغامرة التي تهدد بتضييع الموضوع وإعادتنا إلى الشرنقة ذاتها. فالإصرار على المجهولية في تنظيم الحراك وقيادته يترك الباب مشرعاً أمام هذا وذاك من الأدعياء والطفيليين. إن وضوح الحراك ووضوح قادته وجذريتهم هو ما يمنحه التحصين اللازم. فمناورات السلطة وكذبها المفضوح وتجاهلها لما هو واضح وجلي من معاناة وإفقار وإذلال، يتطلب من الحراك وضوحاً وإعلان هوية وأسماء مؤهلة ذات صدقية ومصلحة فعلية في تجذير المواجهة. وقد وفّرت الأيام الماضية وزخم الحراك فرصة قد لا تتكرر لبلورة وتجذير الحراك وتحويله من غضبة وهبّة إلى برنامج عمل يستقطب ويؤطر. فالناس لم تنتفض إلا لسيطرة الغموض ولعجزها عن الفهم. لذا فإن الإرادة بالاستمرار تحتاج إلى حصانة وحماية من الدخلاء الذين يتكاثرون يوماً بعد آخر، وأن تبادر قوى اليسار الوطني إلى تنقية صفوف الحراك من أزلام المنظومة، وهذا ما يمكن لا يتوفر إلا من خلال الدفع باتجاه الوضوح. وأول الوضوح يكمن في اعلان الأطر وإظهار وجوه الفاعلين، لأن في ذلك الضمانة الكفيلة بتزخيم الحراك وتعرية العناصر الدخيلة عليه.

إذا كان صحيحاً أن لا جدال في أهمية الحراك وضرورته في استعادة التوازن المفقود والمختل لصالح المنظومة القابضة على مقدرات البلد. فإن الأصحّ أن هناك ما بات يوجب تغييراً في آليات المواجهة، باتجاه بعض الإبداع. وهذا لا يتم إلا ساعة الإقلاع عن ممارسات طفولية لا تليق بالأوجاع الحقيقية التي حركت الناس ودفعتهم إلى النزول هاتفين ومنددين، أي بعيداً عن الفولكلور اللبناني السقيم الذي يفاقمه الأداء التلفزيوني وبرعاه.

إن ما يجب أن يحفظه الجميع، وفي المقدمة منهم أولاد المكاتب، إن الحراك الذي امتلك قوة دفعه الذاتية قد انطلق من المعاناة الفعلية الشديدة الوطأة، والفضل الأول فيه يعود أولاً وأخيراً إلى الفقراء والمعدمين الذين حرّكوا مياه الأسن السلطوي وأقلقوا راحة من يسكنون القصور، ولم تنطلق من أي مكان آخر.

على الغلاف

العفو العام: «إسلاميّون» ومخدّرات... بلا عملاء

(صورة طوطح)

محمد نزال

لم يُحسم أمر إقرار قانون العفو العام بعد. اللجنة المكلّفة دراسته، برئاسة رئيس الحكومة سعد الحريري، اجتمعت أمس وناقشت مواد المشروع. ستكون هناك جلسة لاحقة. القانون يستهدف موضوعين أساسيين، بحسب المسوّدة، هما جرائم المخدّرات وما يُعرف بـ«ملف الإسلاميين». تجري حالياً مناقشة القانون بشكل مكثّف، على وقع الاحتجاجات التي تشهدها البلاد في الشارع، مع الإشارة إلى أنّه من العناوين التي تضمنتها الورقة الإصلاحيّة للحكومة أخيراً. مصادر في اللجنة المذكورة أشارت إلى أن

> **لم يتطرق مشروع القانون إلى العفو عن العملاء الذين فرّوا إلى فلسطين بعد التحرير**

موضوع جرائم المخدّرات ما زال البحث فيه جارياً، لناحية تحديد معنى «التعاطي» بحسب النصّ، وتحديد نوعيّة المواد المخدّرة والتمييز بين أنواعها. الأهم أن البحث سيكون لاحقاً في تحديد إنْ كان العفو سيشمل قضايا التجارة بالمخدرات وترويجها، بل في إيجاد تعريف واقعي لمعنى الترويج تحديداً. معلوم أن الذين يُطالبون بالعفو، منذ سنوات، يشتكون من كون الأحكام التي تصدر بحقّ بعض «المروّجين الصغار» إنّما تساويهم بالتجّار، في حين أنّ هؤلاء التجّار هم أيضاً على درجات. منهم مَن يعمل على نطاق واسع وربّما دولي، وقد جمع ثروات، ومنهم مَن انطبق عليه الفعل الجرمي بحسب نصّ القانون فيما هو عمل على نطاق ضيّق ولم يستفد كثيراً. عموماً، تبقى مسألة التفريق بين التجّار والمروّجين (فضلاً عن الزراعة) هي الأكثر أهمية وحاجة للفصل، بحسب المطالبين بالعفو، الذين يبدون خشيتهم من اقتصار الأمر على عنوان «التعاطي» و«تسهيل التعاطي»... لأن «المشكلة في مكان آخر وهذا لا يفيد في شيء». يُذكر أنّ «لجنة العفو العام والإصلاح» في بعلبك كانت، قبل أيّام، شدّدت على أهمية تنفيذ هذا القانون، وذلك «لأثاره على النسيج المجتمعي اللبناني عموماً، والبقاعي خصوصاً، وهو يعني انخراط كثير من المواطنين في السلك المجتمعي والوطني ويصوب كثيراً من المغالطات التي كانت تحدث في السابق... سيضمد جراح عوائل عديدة ويشفي صدور الكثير من الأمهات».

أما في ما يتعلّق بـ«ملف الإسلاميين» المذكور، فأيضاً لم يخلص النقاش في التفاصيل، أمس، إلى نتائج نهائيّة. يجري النقاش لإيجاد تحديد دقيق لمعنى «المشاركة» في عمل إرهابي، وكذلك في تحديد معنى «التدخل». أهالي هؤلاء السجناء كانوا عقدوا مؤتمراً صحافيّاً، الشهر الماضي، طالبوا فيه بالعمل على إقرار العفو العام، وذلك «حتى يُرفع الظلم عن شباب أهل السنة ولفتح صفحة جديدة لمصالحة مجتمعيّة حقيقيّة». طبعاً لا يوجد في النصوص القانونيّة شيء بعنوان الإسلاميين، إذ تُوضع الأفعال تحت عنوان «الجنايات (قانون العقوبات)، إضافة إلى قانون صادر عام 1958 يتناول جرائم العصابات المسلحة.

اللافت أن مسوّدة مشروع قانون العفو، التي تُناقش حالياً، لم تتضمن موادها أيّ إشارة إلى العفو عن العملاء الذين ذهبوا إلى إسرائيل بعد التحرير عام 2000 (ميليشيا لحد). ما جرى هو أنّه، بحسب المادّة الرابعة من القانون، استثنيت الجرائم المتعلقة بقانون مقاطعة إسرائيل من العفو، وذلك إلى جانب استثناءات أخرى لن يشملها العفو، ومنها: الجرائم المحالة على المجلس العدلي، جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، الجرائم المتعلقة بالآثار، جرائم الاعتداء على الأموال والأملاك العموميّة أو الخصوصيّة والمشاعات، قانون الجمارك، قانون البناء، قانون احتكار التبغ والتنباك، قانون حماية المستهلك، قانون معاقبة جريمة الاتجار بالبشر... وغيرها. هل ستثير مسألة عدم شمول القانون لقضية العملاء خلافاً؟ لا يبدو ذلك. مصدر حكومي يجزم أنّه «أبداً لا يُمكن البحث في هذا الأمر حالياً وفي ظلّ الظروف التي نمرّ بها».

يُذكر أن مشروع القانون يُعطي للنيابات العامة، على اختلاف اختصاصاتها، وخلافاً لقانون أصول المحاكمات الجزائيّة، جواز التنازل عن الدعوى العامة (قبل الحكم) في حال كان الجرم مشمولاً بالعفو، حتى ولو جرى تحريك الدعوى العامة. الغاية هنا تسهيل إسقاط الدعاوى العامة، وهي كثيرة ومكدسة لدى القضاء، وطبعاً هذا لا يشمل دعوى الحقّ الخاص (كذلك في سائر المواد). أمّا المادّة الأخيرة من المشروع، والتي ستكون مفيدة لعموم السجناء المحكومين، فتنص على الآتي: «تخفّض العقوبات في سائر الجرائم المرتكبة قبل نفاذ هذا القانون، الداخلة في اختصاص المحاكم العدلية أو العسكرية اللبنانية، والتي لم يشملها العفو، في حال إسقاط الحق الشخصي قبل أو بعد إصدار الحكم وفي حال عدم وجوده أصلاً، وذلك على الوجه الآتي: تُستبدل عقوبة الإعدام بالأشغال الشاقة لمدّة 25 سنة، وتُستبدل الأشغال الشاقة المؤبدة بالأشغال الشاقة لمدّة 20 سنة، وأخيراً، وهذه الأهم نظراً لشمولها العدد الأكبر: تُخفّض العقوبات الجنائية والجنحيّة بمقدار النصف، على أن لا يشمل ذلك تخفيض الغرامات. هكذا، السلطة تُحبّ الغرامات. السلطة لا تتسامح في الغرامات... ولو كانت على وشك الانهيار.

مدارس خاصة تخرق قرار «الإقفال حتى إشعار آخر»: لا سلطة للوزير؟

فاتن الحاج

وسط التزام المدارس الرسمية وعدد كبير من المدارس الخاصة قرار «الإقفال حتى إشعار آخر»، انتظمت الدراسة، أمس، في عدد من المؤسسات التربوية التابعة لجمعيات دينية إسلامية ومدارس إفرادية في النبطية وصور والبقاع والضاحية

> **مصادر في «مدارس المهدي»: دوافع الوزير سياسية وليست تربوية**

الجنوبية لبيروت. وبحسب مسؤولين إداريين وتربويين، فإنّ «قرار العودة اتخذ مع انتفاء أسباب التعطيل، ولا سيما لجهة زوال الخطر وسلامة الطرقات المؤدية إلى مدارس هذه المناطق وبعدها عن الشرايين الرئيسية المقطوعة، وتلبية لرغبة الأهل بانضباط أبنائهم في الحياة التعليمية». المسؤولون تحدثوا عن نسبة غياب لا تتجاوز 5%، وهي نسبة تسجل في الأيام العادية.

وفيما ليس معروفاً حتى الآن إذا ما كان وزير التربية أكرم شهيب ينوي اتخاذ إجراءات بحقّ مدارس خرقت قراره، أوضح الوزير السابق، الخبير القانوني، زياد بارود أن للوزير سلطة مركزية على المدارس الرسمية، ويستطيع أن يتخذ تدابير تسلسلية بحق المخالفين لقراره. أما بالنسبة إلى المدارس الخاصة، فـ«ليس هناك نص قانوني واضح ما عدا المرسوم 1436 الصادر في العام 1950 الذي يخضع في بعض مواده المدارس الخاصة لمراقبة وزارة التربية، وهذا تعبير فضفاض. أما إذا كان تعليل قرار الوزير يتعلق بسلامة الطلاب، وإذا كان هو من يعطي الرخصة للمدارس الخاصة ويحجبها عنها، فإنّ اتخاذ إجراءات بحق مخالفة قرار إداري يصبح من صلاحياته».

مصادر في المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم ـ مدارس المهدي اعتبرت أن «دوافع الوزير سياسية وليست تربوية، إذ ليس منطقياً استخدام مصطلح حتى إشعار آخر، وكنا نتمنى أن يبقى على موقفه الأول لجهة ترك الخيار لإدارات المدارس تقدير الظروف المحيطة بها واتخاذ القرار المناسب بشأن استئناف التدريس أو الاستمرار في الإقفال». وأوضحت أن مدارس المؤسسة في بيروت والجنوب والبقاع تضم 22 ألف تلميذ، وقد تجاوزت نسبة الالتزام بالحضور في معظمها 95 %، باستثناء مدرستين في الغازية وشمسطار حيث لامس الغياب 18%.

وبينما لم يتجاوز الانقطاع في مدارس المهدي أياماً معدودة، أشار المدير المركزي للتربية الدينية في جمعية التعليم الديني ـ مدارس المصطفى، محمد سماحة، إلى «أننا فتحنا مدارسنا اليوم (أمس) للمرة الأولى منذ بداية الحراك، انطلاقاً من أن أسباب الإقفال منتفية، ونحن قادرون على تأمين الحماية والسلامة العامة لطلابنا»، نافياً أن يكون القرار باستئناف التدريس مخالفاً لقرار وزير التربية المسؤول بالدرجة الأولى عن المدرسة الرسمية. ولفت إلى أن أحد المسوّغات الأساسية لاستئناف الدراسة هو «ضغط الناس وتشجيعهم، ونسبة الغياب لم تتجاوز نحو 3 % في المرحلة المتوسطة، فيما ارتفعت قليلاً في مرحلة الروضات». وكشف سماحة أن «هناك نقاشاً عاماً داخل اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة الذي يضم مدارس تابعة لجمعيات دينية إسلامية ومسيحية بتحديد المدارس عن المشاكل القائمة والتداول بالوسائل والآليات لإعادة الحياة إليها». وفي حين أن باقي مدارس الاتحاد لا تزال مقفلة ولم يصدر حتى الآن أي بيان يخرق قرار الوزير، برزت دعوة بعضها، ومنها تابع للأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية، الأهالي لمساعدة أبنائهم في المنزل على إنجاز دروس وفروض محدّدة من الإدارة.

معاودة التدريس شملت أيضاً مدارس جمعية المبرات ومؤسسات أمل التربوية وعدداً من المدارس غير التابعة لمؤسسات دينية في المناطق عينها، بعد تشاور في ما بينها.

أما إدارات الجامعات الخاصة والجامعة اللبنانية، فقد أوقفت الدروس وتركت الخيار للموظفين بالحضور وتسيير أعمال إدارية داخلية، من دون أن تتخذ إجراءات بحق المتخلفين عن الوصول إلى حرم الجامعة، مثل الحسم من الراتب أو من أيام الإجازة السنوية. المسؤول الإعلامي في الجامعة اليسوعية، روجيه حداد، قال إن الدراسة متوقفة كلياً، ويحضر فقط من يتمكن من الإداريين لتأمين الاستمرارية، من دون أن تفرض الإدارة عليهم ذلك. كذلك نفى عميد شؤون الطلاب في الجامعة اللبنانية الأميركية، رائد محسن، أن تكون الجامعة فتحت أبوابها أمس أمام الطلاب، «فالقرار منذ الأسبوع الماضي هو الإقفال حتى إشعار آخر، ولكن الإدارة دعت أول من أمس الموظفين الذين لديهم عمل داخلي، خصوصاً المعنيين بإنجاز الخدمات الطلابية والمعاملات مع المصارف، ليتسنّى قبض الرواتب».

(هيثم الموسوي)

عيسى يوضح فيؤكد: اقترحنا أسماء لحكومة مستقلة

صدر عن الأمين العام لـ«حزب الكتلة الوطنيّة اللبنانيّة» بيار عيسى وعضو «اللجنة التنفيذيّة» فيه روبير فاضل، بيان توضيحي على ما ورد في «الأخبار»، أمس، تحت عنوان: «#الحراك_تأذى_يفضلو»:

1- أعدت «الكتلة الوطنيّة» لائحة واسعة من الأسماء التي يمكن أن تُشكّل نواة حكومة مستقلة من اختصاصيّين قادرين. ولم تتضمّن هذه اللائحة اسم أيّ منهما، وهي تهدف إلى تأكيد فكرة أنّ هناك إمكانيّة لتشكيل حكومة توحي بالثقة.

2- لم يتّصل عيسى ولا فاضل برئيس الجامعة الأميركيّة في بيروت فضلو خوري ولم ينسّقا معه لا من قريب أو من بعيد ولم يلتقيا به منذ أشهر.

3- إنّهما يؤكّدان دعمهما الانتفاضة الشعبيّة، وقد عبّرا عن ذلك عبر المشاركة في التظاهرات، ولكنّهما لم ولن يموّلا أيّ تظاهرة.

4- لجهة ما ورد عن نشاط روبير فاضل ضمن «مجموعة الأزمات الدولية»، فإنّ نشاطه السياسي متّصل بعضويّته في «حزب الكتلة الوطنيّة اللبنانيّة» وليس بالمنظّمة التي تُعنى بحل النزاعات الدوليّة والإقليميّة لا بالانتفاضات الشعبيّة.

5- على العكس تماماً مما ورد في المقالة ولما أوضحه الحزب تكراراً، فإنّ كارلوس إدّه لم يهدِ الحزب لأحد، فهو لا يزال عضواً في «اللجنة التنفيذيّة» فيه، وقد تبنّى نقله من عائلة عريقة في خدمة لبنان إلى مؤسّسة وطنيّة، على أمل أنْ يكون ذلك مصدر وحي للأحزاب اللبنانيّة الأخرى.

«الجديد»: إنها الغرف السوداء

رداً على ما نشرته «الأخبار» أمس تحت عنوان «خطف الحراك»، عن أنّ «رئيس مجلس إدارة محطة LBCI بيار الضاهر اعترف أمام الرئيس الحريري بأنه تلقّى أموالاً من السعودية والإمارات مع زميليه تحسين خياط وميشال المر لتمويل تغطية الحراك الشعبي»، صدر عن قناة «الجديد» البيان التالي:

تضع قناة «الجديد» «إخبارية» جريدة «الأخبار» ضمن خانة ما يخرج عن الغرف السوداء التي تعمل ليلاً ونهاراً على خلق أكاذيب تساهم في ضرب الشارع ومطالب الناس وحماية السلطة ومنظومة الفساد والفاسدين فيها.

بدأت هذه الغرفة «مجهولة الهوية» معروفة المصدر بالعمل منذ أيام لضرب سمعة قناة «الجديد» والقيّمين عليها من كذبة فرار رئيس مجلس إدارة «الجديد» إلى تلقّي أموال وتوزيعها على الناشطين، ثم تخمين القدرة المالية على البث المباشر وغيرها من النظريات، وعلى ما يبدو فإن صحيفة «الأخبار» قد أعلنت انضمامها مؤخراً الى هذه الأوركسترا العازفة على وتر من نشاز.

كل هذه الأكاذيب وحملات التهويل والتخويف واختراع التمويل هدفها ضرب سمعة «الجديد» وتشويه صورة حراك عفوي نظيف يعكس أوجاع الناس. إن ما ورد على صفحات الجريدة، والذي نفاه رئيس الحكومة سعد الحريري، يندرج ضمن منظومة نشر الفتن والمعلومات التي تعزز نظريات مؤامرة لم تولد الا عبر ادوات تروج لأبلسة التظاهرات والمتظاهرين.

وإذ لا تحتاج «الجديد» الى تأكيد استقلاليتها المالية، فإنها في الوقت ذاته تنفي كل ما ورد في جريدة «الأخبار» من تلقّيها أيّ تمويل من أيّ من الدول المذكورة أو عبر جهات تمثلها. ولن تحتاج «الجديد» بالتالي إلى الدخول في التفاصيل لكونها شياطين بحدّ ذاتها وعلى مستوى كاتبها.

وتؤكد «الجديد» أن دعمها للتظاهرات في لبنان لن تعوزه سوى العزيمة والقرار بالبقاء الى جانب شعب مقهور يرفض نهب موارده المنظم. والتمويل الوارد ما هو إلا تهويل وترهيب وعربدة إعلامية لا تستند الى أي دليل سوى «قيل وقال».

ولـ«الأخبار» وسائر المشككين، فإن «الجديد»، ومرة أخرى، عمّرت سنواتها التي تشارف على الثلاثين من صوت الناس، عاينت مسيرة ثلاثينية من الفساد وشر الفاسدين، واليوم لن تسأوم على صوت مقهور أراد أن يخرج الى الشارع شاهراً سيف مرارته. فإلى صحيفة «الأخبار»، كفاكم «افتراءً».

وكيل الضاهر وLBCI ينفي

رداً على ما نشرته «الأخبار» أمس تحت عنوان «خطف الحراك»، وما ورد فيه عن أن «رئيس مجلس إدارة «أل بي سي آي»، بيار الضاهر، اعترف قبل أيام للرئيس سعد الحريري كيف تلقّى أموالاً من السعودية والإمارات...»، جاءنا من المحامي نعوم فرح، «وكيل المؤسسة اللبنانية للإرسال أنترناشيونال ورئيس مجلس إدارتها ومديرها العام بيار الضاهر الرد الآتي:

من المؤسف أن يتحول تصويب صحيفة «الأخبار» سهامها نحو مؤسسة إعلامية كالـLBCI ونحو رئيس مجلس إدارتها ومديرها العام لقيامهما بواجبهما الاعلامي بتغطية مجريات الحراك الشعبي وفق القواعد الاعلامية المتعارف عليها والأصول والمعايير التي تنظم عمل المؤسسات الاعلامية بموجب قانون البث التلفزيوني والاذاعي 382/94 وسائر القوانين المرعية.

إن مراجعة مسيرة الـLBCI وتغطياتها للأخبار والأحداث على مدى 27 عاماً، وما تعرضت له طوال هذه السنوات لغاية تاريخه من ملاحقات ودعاوى قضائية من مختلف الجهات والأطراف السياسية المتخاصمة كفيل بحد ذاته للدلالة على موضوعيتها وعلى الحرفية التي تتميز بها في نقل الخبر دون تمييز أو تحريف.

إن اتهام صحيفتكم الموكلين «بتلقّي أموال» من دول الى جانب ما يشكله من إساءة وتعرض للموكلين اللذين يحتفظان حياله بكافة الحقوق يدل على تجاهل متعمد لطريقة عمل النقل التلفزيوني المباشر ولتكاليفه اعتقاداً منها بأنه يستوجب نفقات ومصاريف مرتفعة تخرج عن قدرات المؤسسة الاعلامية وامكانياتها المادية. في حين أن الواقع على خلاف ذلك تماماً، بحيث إن هذه النفقات والمصاريف هي أقل بكثير من نفقات ومصاريف بث البرامج ضمن الشبكة العادية.

وتأكيداً لعدم صحة الخبر المنشور في صحيفتكم، أصدر اليوم المكتب الاعلامي للرئيس سعد الحريري بياناً نفى بموجبه صحة الخبر المنسوب للموكلين، وأكد أنه «مختلق ولا أساس له من الصحة».

ختاماً كنا نتمنى على صحيفتكم التأكد من مدى صحة الخبر الذي نشرته بحق الموكلين قبل الإقدام عليه والعودة اليهما في أي خبر يتعلق بهما قبل إطلاق الاتهامات وبثّ الشائعات بحقهما.

على الغلاف

الأبلسة بدأت في الإعلام الخليجي وتمدّدت في المشهد اللبناني

هكذا أُقحِم «حزب الله» في اللعبة الإعلامية

المتابع للإعلام الغربي، والخليجي على وجه التحديد، يدرك جيداً التكتيك الذي عُمل عليه ليلاً ونهاراً لاستهداف شخصية أمين عام حزب الله. لكن ما الذي نقل هذا الخطاب المسموم إلى الساحة اللبنانية؟ وكيف عُمل على توسيعه أكثر في الفضاء التلفزيوني، مع مساهمة واضحة من قبل أطراف تحاول تسلّق الحراك الشعبي؟

زينب حاوي

منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي، بدأت تتبدّى تصريحات ومحاولات زجّ اسم «حزب الله» فيها. بدأت المحاولات خجولة، وتطورت مع الأيام، بمساندة أدواتها، سيّما عبر استغلال شوارع ومناطق نُظمت فيها التظاهرات ومحسوبة على الثنائي الشيعي. الحراك الذي نزل إلى الشارع بالآلاف، تحت سقوف مطلبية وكتعبير عن قهر اجتماعي-اقتصادي موجع، سرعان ما دسّ اسم الحزب بين ثنايا، ضمن أجندة واضحة في تحوير المشهدية من حراك/ سلطة إلى حراك/ حزب الله. المتابع للإعلام الغربي، والخليجي على وجه التحديد، يدرك جيداً هذا التكتيك الذي عُمل عليه في الليل والنهار، لا لتوريط الحزب، بل لاستهداف شخصية أمينه العام السيد حسن نصرالله، مع دفع ملايين الدولارات لتشويه صورته في الماضي.

عدا الاستهداف السياسي للحزب، بدا جلياً هذه المرة التركيز على صورة نصرالله، ومحاولة تحطيمها، وكسر «هالتها»، خليجياً سيّما من الجهة السعودية/ الإماراتية، في وقت كانت قطر تتجاهل فيه الموضوع اللبناني إلى حين دخولها آخيراً المعترك، وانضمامها إلى غريمتها السعودية. يوم السبت الماضي، بثّت «العربية» نقلاً عن هُتاف التقطته في «رياض الصلح» يقول: «نصرالله واحد منّ»، وراحت تستثمر فيه طيلة الأيام الماضية. «المتظاهرون يُسقطون هالة نصرالله»، كان عنوان التقرير الذي بُثّ في ذاك اليوم، وفيه تركيز على الهتافات التي «تمسّ هالة وقدسية نصرالله». التقرير أعاد نشر الفيديو الذي بثّه «النادي العلماني» في «الجامعة الأميركية في بيروت» الذي يدعو نصرالله إلى الرحيل، وتضمّن تضليلاً واضحاً عبر الادعاء بأن «مناصري الحزب» نزلوا بعد خطابه يوم الجمعة الماضي، واشتبكوا مع المتظاهرين وأحرقوا خيمهم. الشبكة السعودية، التي

(يافيك كوزينسكي ـ بولندا)

تضع نصب عينها التصويب على الحزب، ترى في هذا الحراك «قلقاً من قبل إيران» في ظل «ترنّح مشروعها التوسعي»، منذ الأيام الأولى للحراك اللبناني، لم تتوانَ الشبكة على التحريض، واستضافة شخصيات سياسية تتلاءم مع أجندتها، كسامي الجميل وفؤاد السنيورة وأشرف ريفي. وعلى الوجهة الإماراتية وتحديداً «سكاي نيوز عربية»، كلام عن خوف «حزب الله» من الشارع ومحاولة «تخويفه»، واتهام له بجرّ البلاد إلى «حرب أهلية»، وتركيز على أن المتظاهرين «كسروا محرّمات في مناطق كانت تُعدّ معاقل حزب الله وتوجه انتقادات إلى الحزب».

قد تبدو هذه الأجواء متوقّعة من تحريك لماكينات خليجية على وجه التحديد ضخمة تعمل في الليل والنهار، للهجوم على الحزب، واليوم تُصبّ تركيزها على صورة نصرالله. على قناة «الحرة» أيضاً، السياق عينه، من خلال التركيز على «قدسية» نصرالله، وكسرها من خلال الحراك الشعبي، واتهام الحزب بأنه «راعٍ للفساد الذي تسبّب في الجوع والفقر».

لكن ما الذي نقل هذا الخطاب المسموم إلى الساحة اللبنانية؟ وكيف عُمل على توسيعه أكثر في الفضاء التلفزيوني، مع مساهمة واضحة من قبل أطراف تسلّقت الحراك الشعبي؟

فترة أسبوع فصلت بين خطابين لأمين عام «حزب الله». وبينهما بدا جلياً، اللعب على مضامين ما قاله، ومحاولة تسويق برويغاندا مضادّة تُمعن في الشرخ أكثر بين الحراك وبين الحزب، وبالتالي بين صفوف جمهوره. قد يكون الخطابان ليسا على قدر تطلعات وتوقعات الشارع اللبناني. لكن هذا الأمر أسهم في دخول بعض الناشطين والصحافيين الذين كانوا يشكلون خلايا فاعلة في السابق (على قلة عددهم) إبان الأزمة السورية، وأضحوا في السنوات الماضية، مجرد مجموعات هامشية هُزم مشروعها في الداخل السوري، ووجدوا اليوم فرصة مناسبة للثأر في خضم اتهام «حزب الله» بتحصين النظام الفاسد اللبناني. تغلغلت أكثر هذه الفئات، مستفيدة من الوضع القائم والغضب الشعبي، لتبثّ سمومها أكثر. ليس غريباً أن يخرج قبل أيام قليلة منشور فايسبوكي لأحد هؤلاء يقول فيه بالحرف «نصف الثورة هو نزع القداسة عن نصرالله، والتعامل معه بوصفه من لحم ودم، وليس من إلهام وغيب». وتلاقيه صحافية أخرى، من المجموعة عينها، في مقال نُشر على الموقع المدار منها، وتخبرنا أن «أحد عناصر قوة الانتفاضة اللبنانية هو الجراة وإسقاط كل الرموز ودوسها والانتفاض عليها. ونزع القداسة المزعومة عن نصرالله والتعامل معه بوصفه واحداً من السياسيين المسؤولين عن ارتهان البلد والعبث بمصير مواطنيه، أمر تحقق وبات واقعاً يستحيل الرجوع عنه».

في الخطاب الأخير لنصرالله، الذي أفرد مساحة واسعة للحديث عن إيجابيات الحراك، عُمل إعلامياً على إسقاط كل كلمة إيجابية قيلت في الخطاب خصوصاً في ما يتعلق بالحراك ومطالبه المحقّة. بدأت الخطوط تشتغل من خلال التركيز على الجزء السلبي من الخطاب، أي ما يتعلق بالتشكيك في المجموعات التي تحاول تسلّق الحراك وتتلقّى دعماً مالياً من السفارات. فكيف اشتغل بعض الإعلام المحلي، ومراكز السوشال ميديا هنا؟ كان واضحاً، استخدام أداة السخرية لتفريغ الخطاب من مضمونه. هكذا، انتشرت فيديوات ساخرة من قصة التمويل، وعُمل على تظهيرها كنوع من رد على كلام السيد وتسطيحه... إلى حين انتقالها إلى الميدان الشعبي، وفي حركة المراسلين/ ات. إذ تعمّدوا إقحام السؤال ــ عبر الطريقة الساخرة ـ للمحتجّين، ومحاولة الاستخفاف به، فيما طُمس كلياً، الحديث عن دعم الحزب للحراك، والسياق الإيجابي له ولإنجازاته في هزّ السلطة إبان أيام قليلة.

برويغاندا مضادة، سرعان ما تمدّدت داخل خلايا بعض الإعلام المحلي. قد لا يُستثنى أحد من المحطات الرئيسية الثلاث التي لا تزال تغطي الحراك لساعات طويلة خلال النهار (mtv، «الجديد»، وlbci)، من التصويب على «حزب الله». لكن المدقّق قليلاً في المشهد التلفزيوني، لا بد من أن يلحظ التطور الحاصل على قناة «الجديد» التي واكبت الحراك منذ اللحظات الأولى، وبدأت منذ تاريخ 19 تشرين الأول (أكتوبر) ـ أي بُعيد إلقاء السيد نصرالله لخطابه الأول ـ هذه الحملة الواضحة عليه. خرجت المحطة مساء، بمقدمة نشرة أخبار لم تعهدها أدبياتها من قبل، عندما استهلّت بـ «لا كلام يعلو على صوت الشعب، فهو السيد والرئيس»، وأسئلة حول «ماذا فعل حزب الله حيال هذه الزمرة (بري، جنبلاط والحريري)، ولماذا أعاد اليوم حمايتها معارضاً استقالة الحكومة وإسقاط العهد؟». يمكن البدء من هذه النقطة، لنبني عليها في تحليل أداء «الجديد» حيال الحزب وجمهوره، واستخدام هذا الجمهور لمحاولة التصويب عليه. تظهّر هذا الأمر من خلال أجندة واضحة، بدأت أولاً بإخفات أي صوت من المحتجين يحاول الكلام إيجابياً عن الحزب وأمينه العام، إما عبر مقاطعته أو تشتيت الصورة وانتباه المشاهد. لاحقاً، بدأت المحطة في التغلغل أكثر في المناطق المحسوبة على الحزب، وتشهد حراكات شعبية غاضبة من الوضع المعيشي الحاصل في البلاد، مثل صور، النبطية... ويوم السبت الفائت، عنونت المحطة تقريرها «متظاهرون من بعلبك: نحن مع المقاومة لكننا

> **عنونت قناة «العربية»: المتظاهرون يُسقطون هالة نصرالله**
>
> **تركيز على الجزء السلبي من خطاب نصرالله، أي ذاك الذي يتعلق بالمجموعات التي تحاول تسلّق الحراك**

نريد الأمن والأمان». في المضمون تجمّع لنساء بعلبك ورفضهن للسياسات الاقتصادية الحالية، لكن ماذا فعلت المراسلة هنا (جويل الحاج موسى)؟ اقحمت عبارة «المقاومة» في معمعة التحرك، فسألت إحداهن: «أنت مع المقاومة؟»، وتبعته باخر: «ما بتخافي ينقال أنه نازلين ضد المقاومة؟». اشتغلت هنا، عبارة «مقاومة» لتدخل في بازار المحطة، وتختلط مع باقي عناصر الاحتجاج، للتصويب عليها وتصوير المحتجين على أنهم خارجون عنها. هذا ما تظهّر أيضاً، في تقرير ثانٍ، من ساحة «خليل مطران» في بعلبك، يتحدث عن «لسان حال المتظاهرين في بعلبك: نحن مع المقاومة لكننا نثور من أجل حقوقنا»!

ومع نسبة الوعي المرتفعة في الشارع، التي عرفت جيداً أجندة المحطة، استمرت «الجديد» بهذه اللعبة. يمكن العودة هنا، إلى حلقة خاصة بُثت في الليلة عينها، أدارت جزءاً منها راشيل كرم مع المحتجين في ساحة «الشهداء». في تلك الحلقة، خرج أحد المتظاهرين الآتي من منطقة النبطية، وحاولت كرم جرّه ومن حوله من جمهور إلى المستنقع. هكذا فجأة، توجهت إلى الحضور وطلبت منهم رفع الأيدي للمؤيدين للحزب، فقالت: «مين مؤيد لحزب الله؟»، «مين مؤيد للمقاومة؟». هنا، خرجت أصوات سريعاً، لتعترض على هذا الخلط، فعاد الشاب المستصرخ ليصوّب لها المسار: «كلنا مقاومة مش بحاجة لشهادة من حدا... الموضوع مش موضوع مع المقاومة الموضوع هو وجع الناس». الأمر لم ينته هنا. خلال استصراح صبية أخرى آتية من «الشوف»، وأكدت في بداية حديثها عن رفضها لشتم حسن نصرالله، تدخلت مراسلة المحطة هنا، لتقول لها: «مش السيد هو من الطبقة (السياسية)؟»، وحاولت بعدها طرح نظريتها في مساواة كل الأطراف السياسية بالشتم!

هكذا، أُخفتت الأصوات المهاجمة لغالبية الطبقة السياسية وأحزابها، بل تظهّر خطاب آخر يدعم ـ على سبيل المثال ـ سعد الحريري من قبل المتظاهرين أنفسهم. مسار امتدّ على أسبوعين، شُغل فيه بإتقان على إقحام «حزب الله» في اللعبة الإعلامية والشعبية، والتحريض عليه، واجتزاء خطاباته التي تُسهم في تأجيج الشارع. ولا شك في أن هذه الحملة لا تنفصل عن سياق إقليمي يلعب في الساحة اللبنانية، ويجد منافذ له اليوم، من خلال اختراق الحراك الشعبي واختطاف مطالبه المعيشية المحقّة.

lbci قطفت اللحظة

في ظل تصاعد غضب «الجمهور الشيعي» على «الجديد» وتظهير نقمته تجاه القناة التي يشكل فيها الجزء الأكبر من جمهورها، دخلت lbci على الخط وقطفت هذه اللحظة. كان لافتاً، دخول المحطة نهار الجمعة الماضي إلى أحياء الضاحية الجنوبية، كمواكبة لمسيرات داعمة لـ«حزب الله» بُعيد انتهاء خطاب السيد حسن نصرالله. فتحت الهواء وقتها لساعات طويلة، حيث نقلت استصراحات المتظاهرين ضمن هذه البيئة، من دون أن يتسنّى لزميلتها «الجديد» الدخول إلى تلك المنطقة. وفي اليوم الثاني أيضاً، نزلت المحطة إلى الضاحية، ووقفت على خاطر أبنائها، ونقلت استعدادهم للنزول إلى الساحات في حال تطلّب الأمر ذلك. دخول المحطة على الخط يُعدّ خرقاً واضحاً للصورة التلفزيونية المكرّسة، إذ اشتغلت القناة بذكاء، واختطفت جمهور «الجديد».

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدر الحسوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأندري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 15 ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع اللكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

على الغلاف

ميثاق شعبي لدولة مدنية *

علي حمية **

بصفتي مواطناً لبنانياً يعاني ما تعانونه في حياتكم وأعمالكم ومستقبل أجيالكم، ويتشوّق، مثلكم، إلى تغيير حقيقي يشمل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والروحية كافّة، ويتطلع إلى نظام جديد يقوم على مبادئ إصلاحية كفصل الدين عن الدولة، ومنع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء، وإزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب... أتوجه إليكم، أيها المعتصمون والمعتصمات، بتحيتي الصادقة، مصحوبة بمقترح أختصره بما يلي:

1- لن يخرج المعتصمون من الشوارع والساحات كما خرج جيش الشرق الفرنسي عام 1945 أو الجيش السوري عام 2005، مخلفيْن وراءهما نظاماً إقطاعياً طائفياً انعزالياً يقمع الشعب، ويُدير ظهره لمعاناة الأمة، على امتداد جغرافيتها.

2- كل الأفكار السياسية المتداولة، حكومياً، اليوم، لا تتعدّى آفاقها الحدود الجغرافية للكانتونات الطائفية، وأوسعها (أرحبها) تلك الأفكار الباحثة عن تسوية تقوم على صيغة مخرج جامع.

3- إذا كانت المادة تقرّر الشكل، وهي كذلك، فإن شكل النظام السياسي المقبل تُقرّره المادة التي هي قوامه: (أ) القيادة الإقطاعية والطائفية وميليشياتها التي حُلّت رسمياً بعد اتفاق الطائف (1989) ولكنها لا تزال موجودة، عملياً. (ب) الشعب اللبناني متمثلاً في شريحة واسعة منه، لأجلّة قسرياً في كانتوناتها الطائفية. (ج) التحرك الشعبي الذي يملأ الساحات، عابراً الطوائف والمناطق والعصبيات.

لقد كان الإقطاع الطائفي يؤلف، دائماً، حزباً واحداً حكم لبنان منذ استقلاله (1943): فكرامي وفرنجية وشمعون وسلام والأسعد وأرسلان وجنبلاط والجميل والصلح... هم، تاريخياً، حزب واحد ما زال يحكم لبنان حتى هذه اللحظة. إنهم حزب الميثاق الوطني.

اليوم، سقط حزب الميثاق الوطني، ويستحيل على أصحابه إعادة بنائه، لخلافهم على شرعية الحقوق... حقوق كل طائفة، وكل طرف، وكل عصبية. وتستوجب المرحلة الراهنة إنهاء عهد الميثاق الوطني: عهد حزبه وأطراف حزبه المستمرين بالحكم والتفظيع بالناس حتى الآن، وتسليم اللبنانيين مسؤولية حياتهم.

لا شكّ، أن تحولاً كبيراً قد حصل في العقلية العامة لفئة كبيرة من اللبنانيين، ومعظمهم قادر على التفكير في إنشاء دولة حديثة، واختيار نظام جديد وتصوّر مؤسسات راقية. هذه الفئة الكبيرة هي، الآن، موضوع رهان: فكما كان ماركس يرى في عام 1863، عقب ما دُعي بالإصلاح الزراعي في روسيا (1861)، إمكان الانتقال الفوري من نظام القنانة الشبيهة بالاستعباد إلى نظام الملكية الجماعية، من دون المرور الحتمي بمراحل تكوّن المجتمع الرأسمالي الغربي، ولقد أثبتت التجربة صحة رؤياه، كذلك يمكن الانتقال في لبنان، من خلال هذه الظروف القاتلة، فوراً، من نظام ميثاق الإقطاع الطائفي إلى نظام الميثاق الشعبي، من دون المرور بنظام اختلاطي وسيط يُبطن العداوة والعمالة والخيانة في صلبه.

> **لا شكّ ان تحولاً كبيراً قد حصل في العقلية العامة لفئة كبيرة من اللبنانيين ومعظمهم قادر على التفكير في إنشاء دولة حديثة**

والطلاب والمثقفين والمزارعين والحرفيين والتجار الصغار والملاّكين الصغار والفنانين وسائقي السيارات وموظفي الدولة والبنائين وأصحاب المشاريع الزراعية والصناعية وممرّضي الشباب... وعشرات بل مئات الآلاف من اللبنانيين المؤهلين، المهجّرين والمقيمين في ديارهم، والهاربين إلى الخارج.

(4) بناءً على ما تقدّم، أتمثل لمستقبل لبنان نظاماً جديداً في جمهورية مستقلة، مرتبطة إقليمياً بمحيطها القومي، بنصوص واضحة في دستورها. الأمر الذي يدعو إلى قيام تحرك شعبي (بدأ، عملياً، منذ أكثر من أسبوع) يخلق حالة جديدة صالحة لإنجاز المطالب الشعبية الكبيرة ولرهانات السياسة القومية. يتخذ هذا التحرك شكل دعوة إلى مبادئ ميثاق شعبي يكون أساساً لتفكير جديد للبنانيين ونظام جديد للبنان. هذا الميثاق الشعبي موجّه إلى اللبنانيين، فرداً فرداً، لا جماعات، ولا طوائف، ولا أحزاباً، ولا شخصيات، ولا مناطق.

(5) اتمثّل لهذا التحرك الشعبي الأنشطة والمراحل التالية:

أ- قيام «الهيئة التأسيسية» من عدد من الرجال والنساء يُشترط فيهم أن يكونوا ذوي ثقافة عالية، وأن يُعلنوا التزامهم مبادئ الميثاق الشعبي بوصفها مشروعاً سياسياً.

ب- يُنتقى أعضاء الهيئة التأسيسية من أنحاء لبنان المختلفة، ومن اختصاصات مختلفة سبق تحديدها في الفقرة السابقة.

ج- في انتقاء أعضاء الهيئة، نعتبر أن المرحلة الأولى من الدعوة قد تمّت بنجاح، فيُدعى أعضاؤها إلى اجتماعهم التأسيسي الأول، حيث يتم الإعلان عن الميثاق الشعبي اللبناني وعن هيئته التأسيسية، ويجري انتخاب الهيئة العامة للدعوة.

د- قيام لجان فرعية للميثاق الشعبي في المدن والمناطق والأحياء والقرى، وظيفتها نشر الميثاق الشعبي وإقناع الناس بالإقبال عليه.

ه- في هذه المرحلة تُعنى الأمانة العامة عناية دقيقة بضمان إيجابية التحرك واستقلاليته في مواجهة ضغوط القوى الطائفية وإرهابييها.

و- يُعبّر المواطنون عن قبولهم الميثاق الشعبي بالتوقيع على الوثيقة الرسمية للميثاق.

ز- بعد حصول تلبية شعبية واسعة (وهي موجودة، فعلياً، اليوم) تدعو الأمانة العامة إلى «مؤتمر سياسي»، فيُقدّم الأمين العام ببياناً بما تمّ تحقيقه، وبمهامّ المرحلة المقبلة.

ح- يبلغ التحرك أول أغراضه في قيام المؤتمر الشعبي العام. ففيه:

* يجري الإعلان عن سقوط الجمهورية الأولى والثانية: سقوط دستورها ومؤسساتها السياسية والعسكرية، ومدارسها السياسية البالية، وأحزابها وأخلاقها ومواقفها من قضايا المصير القومي، وارتباطاتها الخارجية، وسائر بؤر التآمر والعمالة والتجسّس التي كانت جوهر عائلاتها الإقطاعية والمالية والروحية. وباختصار، سقوط نظام الميثاق الوطني الذي أقامه المستعمر بقوة جيوشه لموقّعي ذلك الميثاق من عملائه.

* الإعلان عن قيام نظام جديد في البلاد، هو نظام الميثاق الشعبي، نظام الجمهورية الثالثة، نظام الدولة المدنية الذي طال انتظاره وانتظارها!

أيها المعتصمون والمعتصمات في شوارع بيروت والمناطق كافة، لقد كانت سنوات الاقتتال الطويلة زمناً ثقيلاً ساحقاً لأنها كانت زماناً فارغاً. والفراغ اللبناني الراهن هو الحالة المُثلى التي يقتضيها الشروع في البناء... فهيّا إلى العمل!

* استندت هذه الورقة إلى نقاشات مطوّلة مع الكاتب هنري حاماتي

** أستاذ جامعي

(هيثم الموسوي)

منبر

الشارع اللبناني بين خطابين

مايا مجذوب *

رغم إجماع الشارع اللبناني على المطالب المعيشيّة التي انطلق منها الحراك اللبناني الشعبي ابتداءً من تاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، إلا أن المشهد السياسي العام اليوم منقسم ما بين خطابين: خطاب توجّس السيد حسن نصرالله من الحراك الشعبي اللبناني، في مقابل خطاب اندفاع الكثير من المواطنين نحوه باعتباره انتفاضة لبنانية. انطلاقاً من هذا الاختلاف، تتناول السطور التالية بعض النقاط النقديّة حول خطاب الحراك الشعبي بالمقارنة مع خطاب المقاومة. فيما يتعلق بخطاب الحراك الشعبي اللبناني:

● إن كان هناك من وصفة سريّة قادرة على إجهاض الحراك الشعبي المطلبي اللبناني واغتياله في عزّه، وخلق شرخ وانقسام حاد في البلد، فقد طالعتنا في بعض نماذج - وأشدد هنا على بعض - الهتافات «الثوريّة» التي تتعمّد المسّ باستراتيجية لبنان الدفاعية ضد العدو الإسرائيلي، وأعني بذلك سلاح المقاومة. كل دعوة في الشارع أو في استديوهات التحليل السياسية إلى نزع سلاح المقاومة اللبنانية هي أشبه بدقّ مسمار جديد في نعش حراك مطلبيّ لا يزال اليوم في أوج حياته. كل ثورة هي في صلبها معركة تحرير، وفي السياق اللبناني، أي ثورة حقيقيّة ستتبنّى معركة تحرير متكاملة الجبهات: تحرير الاقتصاد من الفساد، تحرير الفكر من الطائفيّة وتحرير الأرض من الاحتلال. كيف إذاً لثورة أو حتى انتفاضة تدّعي تحرير الناس أن تصوّب على طرف التحرير الأقوى في لبنان في ما يتعلق باستراتيجيته الدفاعيّة ضد الاحتلال الإسرائيلي؟ ألا يعني ذلك تشريع الأبواب أمام الانتهازيين من الداخل والخارج وأصحاب الأجندات المشبوهة ليصطادوا في «الماء العكر» ويصفّوا حساباتهم السياسية - مستعينين بالإعلام بشكل كبير - مع المقاومة مستترين بمطالب الناس المحقّة؟ وللمقاومة الحق في التوجّس من هكذا احتمالات، فبعض الأطراف التي تؤيد الحراك اليوم قد سبق لها وأن صادرت سلاح المقاومة في أوج الاشتباك مع الاحتلال الإسرائيلي عام 2006، ثم حاولت مصادرة ونزع شبكة اتصالات حزب الله في عام 2008. لذا، وحرصاً على الحراك وأحقية مطالبه وقدرته على الاستمرار والحشد واستقطاب الجموع لا تنفيرها - والإجماع العددي أساس لنجاح أي حراك شعبي - ينبغي للمعتصمين وبوضوح رفض أي مسعى لجعل مطلب «نزع سلاح المقاومة» مطلباً يوضع به الحراك. مطالبة حزب الله بمحاربة الفساد في الداخل اللبناني وكشف الفساد ومحاسبته، ابتداءً من بيئته وحلفائه الأقرب هو مطلب مُحق وضروري، لكن استغلال ذلك لإثارة الفتن والدفع نحو تعرية المقاومة من سلاحها سيعزي البلد أكثر فأكثر ويُجهض الحراك تماماً ويزيد من حدّة الانقسام الشعبي وربما يدفع بالبلد دفعاً نحو حرب أهليّة.

● من الإشكاليات المنطقيّة التي وقع فيها خطاب الحراك الحالي هي عدم الإفادة والتعلّم من تجربة فشل أو نجاح شعارات سبق أن استُخدمت في الحراك اللبناني الشعبي في عام 2015. حينها، طالعنا شعار "كلن يعني كلن" بعد تفاقم أزمة النفايات ونزول الناس إلى الشارع للمطالبة بحل فوري. هذّف الشعار إلى تحميل كل أفراد طاقم الحكم مسؤولية الأزمة البيئيّة، لكنه شكّل استفزازاً باراً حينها لفئة من اللبنانيين رفضت زجّ اسم السيد حسن نصرالله وصورته مع غيره من السياسيين، فليس من المنصف مثلاً وضع صورة السيد حسن وسمير جعجع معاً ومساواتهما ببعض! خلقت المقاربة شرخاً بارزاً بين المتظاهرين، وكون الثورة سيرورة تتعلم من مختلف محطاتها المتتالية، كان الأجدى بالحراك الابتعاد عن شعار سبق وأن اختبرنا قدرته على تقسيم المتظاهرين، رغم أنه محق في المنحى الاقتصادي من حيث تحميل جميع الحكّام مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع المعيشيّة، وإن كانت تقع هذه المسؤولية عليهم بنسب متفاوتة.

● من الأزمات التي تطالع الحراك حالياً هي عدم تسميته لمجلس تمثيلي يكون أشبه بائتلاف للثورة، عندما يتوجه السؤال التالي إلى ناشطين في الحراك أو إلى متظاهرين: من يقود هذا الحراك؟ يأتي غالباً هذا الجواب: لا قيادة لهذا الحراك، الشعب وحده هو القائد... جميلة هذه الحالة في الأيام الأولى للحراك، لكن في المرحلة الثانية، حيث يخفّ زخم العاطفة المرافقة للانتفاضات الشعبية وتزيد ضرورة العمل والتنظيم، يصبح غياب القيادة مؤشر ضعف ينمّ عن غياب الرؤية السياسية والقيادية التي تتعدّى الإطاحة بالحكومة أو

> **غياب القيادة مؤشر ضعف ينمّ عن غياب الرؤية السياسية والقيادية**

بحاكم ما هنا أو هناك. ماذا بعد هذه المرحلة؟ من سيتولى زمام الأمور بتمثيله/ها الشارع المطلبي والحرص على تحقيق مطالب الناس؟ اختيارهم سيُبعد حتماً شبح الفراغ، والأهم، الإسراع في عملية فرز الشارع لمجلسه التمثيلي الذي يستطيع أن يُريح جميع المتوجّسين من الحراك وأن يُبعد أي شبهات تثار حوله. عندها، لن يكون هناك من داعٍ للخوف من وجوه وبرامج واضحة المعالم، فهذا يختلف تماماً عن هاجس مواجهة قادة أشباح يتلطّون بجموع الناس.

في ما يتعلق بخطاب السيد حسن نصرالله:

● رغم تأكيد السيد على نوايا العديد من المتظاهرين الوطنية الحميدة وصدقهم في الانتفاضة لمطالب محقة، إلا أن لغته الطاغية حول الحراك اليوم أتت "مؤامراتيّة"، فصورت الحراك مرتهناً لتمويل سفارات خارجية وأجندات مشبوهة تستهدف المقاومة. بدا في ذلك أولاً استضعافاً لقدرة الناس على تمييز واستبعاد الجماعات الانتهازية من تمثيل الحراك، في الوقت الذي علّى من شأن ذكاء هؤلاء الجماعات وقدرتهم على اختراق الحراك وحرف مساره تجاه مصالحهم. كما وبدا ذلك التوجه اختزالياً بحق جماعات وأفراد وطنيين وشرفاء كثر شاركوا في ما اعتبره الخطاب حراكاً مريباً. حتى إنّ العديد من المتظاهرين المشاركين كانوا أنفسهم معتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي (كالأسيرين المحررين أنور ياسين ورياح شحرور وغيرهما). فما ذنب الأغلبية الشريفة إن حاول البعض تسلّق الحراك على أوجاعها والعمل على تحوير المسار؟ وكون حزب الله يمتلك معطيات حول هؤلاء، أليس من حق المواطنين المشاركين في الحراك معرفة هوية تلك الأطراف لمساعدتهم على نبذها واستبعادها حرصاً على حراكهم ومطالبهم المحقّة؟ أليس هذا أجدى من الشيطنة العامة للحراك؟ وقد كان لحرق العلم الإسرائيلي في عدد من مناطق الاعتصام اللبنانيّة دلالات جوهريّة، أبرزها التصدي لكل محاولات تخوين الحراك، كما والتأكيد قيميّاً أن لا مساومة في أنّ الاحتلال الإسرائيلي عدو مطلق للبنان، ولا أفق لحركة تغييريّة لا تتمسّك بهذا الموقف.

● عبارة «لا يمكنكم أن تُسقطوا العهد» بدت في خطاب السيد تحدياً سلطوياً مواجهاً لنبض الشارع وإرادة الناس، في الوقت الذي كان فيه الناس يثورون لحقوقهم الأساسية في الشارع صارخين «ما عاد فينا نتحمّل أكثر» من المفهوم والمتوقع طبعاً عدم تأييد حزب الله لسقوط العهد، لكن لِمَ التعنّت والتمسك بشخصيات نبذها الشارع العام بوضوح مثل جبران باسيل، رغماً عن إرادة الناس؟ لماذا الحرص على عدم دعم أي خطوة تغيير على مستوى السلطة تُشفي غليل الناس كاستقالة الحكومة؟ ولم لا ينفتح الحزب على التحالف مع قوى جديدة أكثر تمثيلاً وقرباً من الناس؟ المقاومة والشارع المطلبي مشروعان متكاملان لا متضادّان، وتصويرهما كأضداد سيؤذي الاثنين معاً.

● كان من المؤلم عدم إدانة السيد نصرالله لتعرّض بعض مناصري حزب الله لمتظاهرين سلميين في ساحة رياض الصلح أو في النبطية، بل فقط الاكتفاء بدعوة الشباب للخروج من ساحة وسط البلد من دون الإدانة لأي عنف مورس في حق المتظاهرين السلميين.

لا يخفى على أحد أن البلد اليوم يمر في وضع دقيق. ولعل أبرز المقترحات لتخفيف حدة خطورة هذه المرحلة وتبني حلول ترضي الشارع المطلبي وفي الوقت ذاته تطمئن المقاومة: استقالة الحكومة الحالية - الإبقاء على صيغة الاستراتيجية الدفاعية الحالية ضد الاحتلال الإسرائيلي، أي المقاومة اللبنانية، وعدم المسّ بسلاحها - تشكيل حكومة انتقالية مستقلّة تحظى بقبول الناس وثقتهم، حيث تعمل على إعداد قانون انتخابي عادل خارج القيد الطائفي وعلى استرجاع الأموال المنهوبة - إجراء انتخابات نيابية مبكرة بقانون (الهدف لبنان دائرة واحدة). هكذا إجراءات قادرة على أخذنا تدريجيّاً في اتجاه عقد اجتماعي جديد ينتشلنا من دوّامة النظام الطائفي، لا سيما بعد أن زاد الوعي الشعبي لدى اللبنانيين - كما أبرز الحراك - حول مسؤولية النظام الطائفي الطبقي المباشرة في إفقارهم.

ختاماً، يجب الإشارة إلى أن أي محاولة تجاهل أو احتواء مؤقت لهذه التحركات عوضاً عن احتضانها وتقديم معالجة فعليّة ترضي مطالب الناس ستعني حتماً عودتها في المستقبل القريب، لكن بحجم ووزن كبيرين...

* طالبة في الجامعة اللبنانية الأميركية

(مروان بوحيدر)

تفوز الأندية بالألقاب، محليّة كانت أم قارية. يتلقّى مدرب الفريق التحيّة والثناء على ما قدّمه لناديه خلال الموسم الطويل. يفوز اللاعبون بجوائز فردية عدّة، أشهرها جائزة أفضل لاعب في العالم، ولكن يبقى في الظل أحد أهم عناصر النجاح بالنسبة إلى أندية تطمح لبلوغ أبعد ما يمكن في مشوارها في البطولات الأوروبية الكبرى، والحديث هنا عن الأجهزة الطبية

عمل نادي بنفيكا أخيرا على الاهتمام بالقطاع الطبي داخل الأكاديمية (أ ف ب)

سبوت لايت

أصابع الاتّهام تطاول الأجهزة الطبية
سلامة اللاعبين أولوية الأندية

حسن رمضان

في السابق، لم يكن دور الجهاز الطبّي الخاص بأندية كرة القدم كما هو اليوم. خلال السنوات تطور دور هذه الأجهزة، وأصبح واحداً من الأساسات في كرة القدم نظراً للأهمية الكبيرة التي يتمتّع بها هذا القطاع داخل الأندية. في البداية كان الأمر عبارة عن عمل تطوعي، فيأتي مسعف أو طبيب لمساعدة اللاعبين، والكلام هنا يعود الى وقت طويل جداً خاصة في إنكلترا، التي هي مهد كرة القدم.

يندفع «الأطباء المشجعون» إلى أنديتهم التي يحبونها، ويساعدون لاعبيها في الشق الذي يمكن تصنيفه بالأهم في النادي، من دون الطب، لما كان هناك علاج للاعبين، ولا فترة للراحة بطلبها الجهاز الطبي لهذا اللاعب أو ذاك، كما لا وجود للفحص الطبي الذي تقوم به الأندية للاعبين القادمين من فرق ودوريات مختلفة. كل هذه النقاط، لم ولن تكون موجودة رغم أهميتها من دون الجهاز الطبي والمعدين البدنيين داخل الطاقم التدريبي والفني، مع الوقت، بدأت هذه المهنة تأخذ منحى مختلفاً تماماً، لتصبح عملاً كغيرها من الوظائف في المجتمع، لكن الأجور لم تكن مرتفعة إلى هذا الحد. من بين أولى البلدان الأوروبية التي اتخذت قراراً بإشراك الجهاز الطبي في فريق العمل هي بريطانيا. الأخيرة، من أرضها وُلدت اللعبة والرياضة الأكثر شعبية في العالم، ولمّ لا من الأرض عينها، يتم وضع التعديلات على بعض النقاط المهمّة، والتي أصبحت مع الوقت ذات أهمية أكبر وأكبر كالأجهزة الطبية للأندية والمنتخبات.

اليوم، ومع الارتفاع المستمر في أسعار اللاعبين في أوروبا، وتزايد «الضمانات» التي يعد بها النادي، تحركاتهم، وفي نشاطاتهم اليومية، حتى حياتهم الخاصة التي لم تعد كذلك ربما. يضع هذا الجهاز اللاعب تحت المجهر طوال الوقت، كل انتكاسة يتعرّض لها لاعب ما، أي وعكة صحّية يمر بها، تطاول أصابع الاتهام الأجهزة الطبية بشكل مباشر. في حادثة غريبة من نوعها، حصلت مشادّة كلامية بين كل من المدرب الإسباني بيب غوارديولا وطبيب النادي البافاري بايرن ميونيخ مولر فولفهارت (عندما كان غوارديولا مدرب للنادي الألماني) أدّت في نهاية المطاف إلى إعلان الأخير استقالته هو وجهازه الطبي من إدارة النادي الألماني. كلام بيب غوارديولا في هذه الحادثة كان لازعاً وشديد اللهجة، حيث قال «غودين نادياً آخر، بأن لاعبه لن يتعرّض للإصابات وأنه قد اعتمد نظاماً غذائياً وطبياً متقناً للاعبين، أصبح للجهاز الطبي دور أكبر من السابق، وهذا ما يلاحظه الجميع خلال فترات سوق الانتقالات. كثيرة هي الصفقات التي تتعثّر بسبب إشارة وحيدة على «كمبيوتر» أحد الأطباء، والتي تعني بأن هذا اللاعب ليس جاهزاً ليكون في التشكيلة. الفحص الطبي الذي يقوم به اللاعبون قبل انتقالهم إلى أنديتهم الجديدة، أضحى ضرورة لا بدّ منها لإتمام الصفقات والعقود الجديدة.

ارتفع دور الأجهزة الطبية في الأندية، وبات الطبيب والمعالج والاختصاصي الغذائي يتدخلون في نظام اللاعبين الغذائي، وفي تعافي على الفور في أتليتيكو، لماذا لم تتمكنوا أنتم من ذلك؟ لماذا يستغرق تعافي مصابينا دائماً الكثير من الوقت؟». في تلك الفترة، خسر بيب المباراة أمام أتليتيكو مدريد في دوري أبطال أوروبا، وخرج بالتالي من البطولة. حينها، خسر غوارديولا لاعبه الفرنسي فرانك ريبيري بسبب الإصابة. تحدثت صحيفة «بيلد» الألمانية عن مشادّة شديدة اللهجة بين بيب وفولفهارت داخل غرف الملابس، إلا أن تدخل ريبيري حلّ الموقف. في حادثة مشابهة أيضاً، وتحديداً في العاصمة الإنكليزية «ضبابية» لندن، عندما كان المدرب البرتغالي جوزيه مورينيو على رأس العارضة الفنية لـ«بلوز» تشيلسي، في ذلك الوقت، تلفّظ مدرب ريال مدريد السابق بالفاظ لا أخلاقية لإيفا كارنيرو التي كانت إحدى الموفلات في جهاز تشيلسي الطبي (بعد أن دخلت إيفا أرض الملعب لعلاج اللاعب المصاب إيدن هازار خلال المباراة). بعد تلك المشادّة التي حدثت بين مورينيو وإيفا، أعلنت الأخيرة عن استقالتها، ورفعت دعوى قضائية ضد المدرب البرتغالي بعد أن تدخل الأخير في عملها.

اليوم، تبرز من جديد مهنة الجهاز الطبي في الأندية. البطولات أصبحت كثيرة جداً، واللاعبون يخوضون

> **حصلت خلافات كبيرة بين مدربين وأجهزة طبية على خلفية الإصابات المتكررة للاعبين**

مباراتين في الأسبوع بالحد الأدنى، إضافة الى التدريبات، حتى إن هناك لاعبين لا يرتاحون طوال السنة، ففي الشتاء يلعبون في البطولات المحلية والقارية مع الأندية، وخلال الصيف يخوضون البطولات الدولية مع منتخبات بلادهم. ازدحام جدول المباريات والبطولات يؤدي بشكل أو بآخر الى ارتفاع عدد اللاعبين المصابين، وارتفاع نسبة تعرض اللاعبين للإصابة أيضاً، لذلك فإن دور الجهاز الطبي في الأندية والمنتخبات بات أكثر من مهم، وبات هو المسؤول الأول عن الإصابات خاصة العضلية. هناك العديد من الأندية التي شكت من الإصابات أخيراً، بينها بايرن ميونيخ الألماني، وباريس سان جيرمان الفرنسي، والإدارات تُلقي اللوم على الأجهزة الطبية وجدولة المباريات المزدحمة.

لتفادي الإصابات باتت الأندية تلجأ إلى تدعيم الأجهزة الطبية، والتعاقد مع أطباء يُعتبرون من الأبرز والأكثر كفاءة على مستوى العالم. أما الخطوة الثانية والمهمة أيضاً، فهي توسيع دائرة الخيارات في الفريق، عبر التعاقد مع عدد كبير من اللاعبين، والاعتماد على مبدأ المداورة، وإشراك لاعبين في البطولات المحلية، وآخرين في البطولات القارية لتجنب الإصابات والإرهاق.

كرة القدم في تطور مستمر، والأندية التي لا تواكب هذا التطور ستخسر كثيراً، لذلك تقوم الأندية خاصة التي تنافس أوروبياً وقارياً بتطوير نظام عملها، وداخل هذا النظام هناك الأجهزة الطبية. الأندية أيضاً باتت تهتم بالطبابة والتجهيز البدني على مستوى الأكاديميات، وفي الفترة الأخيرة عمد نادي بنفيكا البرتغالي إلى تطوير أكاديميته بشكل كبير جداً، وخصّص قسماً كبيراً للإعداد البدني، والفحوص الطبية داخل الأكاديمية، من أجل الحفاظ على صحة وسلامة اللاعبين منذ بداية مسيرتهم، لأن هذا الأمر يساعد على تجنيبهم الإصابات في المستقبل.

مرصد العنصرية

يايا توريه يخرج عن صمته

الإجراءات التي تتّخذ ليست كافية

اتهم لاعب خط وسط منتخب ساحل العاج أو الـ«كوت ديفوار» وفريق مانشستر سيتي الإنكليزي السابق يايا توريه الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» بعدم الاكتراث بالعنصرية في الملاعب وذلك بعد الصيحات والكلمات العنصرية التي استهدفت لاعبي منتخب إنكلترا في مباراتهم أمام المنتخب البلغاري في تصفيات كأس أمم أوروبا 2020. وقد طغت الـ«تحية النازية» وصيحات تشبه أصوات القردة على المباراة التي أقيمت في منتصف الشهر الحالي في صوفيا، ما أدى إلى إيقافها مرتين خلال الشوط الأول. وانتهى اللقاء الذي أتى ضمن منافسات المجموعة الأولى، بفوز منتخب الأسود الثلاثة بنتيجة كبيرة وصلت إلى ستة أهداف دون رد. ورغم الصيحات العنصرية، اختار اللاعبون الإنكليزيون البقاء في الملعب لإكمال المباراة. وتحدث توريه (36 عاماً) في تصريح للوكالة الفرنسية بعد فوز فريقه كينغداو هوانغهاي الصيني نهاية الأسبوع في دوري الدرجة الثانية، الأمر الذي مكّنه من حجز بطاقة الصعود إلى الدرجة الأولى. وقال متسائلاً حول قرار اللاعبين: «إنه أمر مخز، لماذا تدافعون عن ألوان إنكلترا؟». وأضاف توريه المعروف بمواقفه العلنية ضد العنصرية في الملاعب: «إنهم يتحدثون طوال الوقت، كذا وكذا وكذا، ومن ثم ماذا سيحدث بعد ذلك؟ لا شيء يتغير».

لكن لاعب برشلونة الإسباني السابق والفائز بجائزة أفضل لاعب في القارة الأفريقية أربع مرات متتالية ما بين 2011 و2014، وجّه انتقاداته بشكل أساسي إلى السلطات الكروية العالمية. وقال: «المسؤولون في فيفا لا يكترثون على أي حال. إنهم يتحدثون عن العنصرية، لكنها لا تزال مستمرة في الملاعب. لا أرغب في القول إنني لست قلقاً، أنا قلق فعلاً، وهذا ما يجعلني غاضباً». واعتبر توريه، الفائز بلقب الدوري الإنكليزي الممتاز «البريميير ليغ» ثلاث مرات مع مانشستر سيتي ودوري ابطال أوروبا مع برشلونة، أنه يتعين على لاعبي كرة القدم المستهدفين بالعنصرية الرد على ما يحصل لهم، حيث قال: «عليهم أن يأخذوا المشكلة على محمل الجد، وأن يعمدوا الى اتخاذ إجراءات حازمة، وإلا فإن العنصريين سيستمرون بتصرفاتهم العنصرية. عليهم أن يُخرجوا اللاعبين من الملعب». ورداً على ذلك، قال الاتحاد الدولي لكرة القدم إن «مكافحة العنصرية لها أهمية قصوى للهيئة الحاكمة لكرة القدم في العالم». وبعد انتهاء المباراة ضد بلغاريا، قال رئيس الـ«فيفا» السويسري جاني إنفانتينو إنه يجب «طرد العنصريين من الملاعب». وكان توريه، وفي حديثه بعد فوز فريقه على مضيفه شنغهاي شنجين بنتيجة (2-0) السبت الماضي أمام مئات المشجعين حيث حجز فريقه الذي انضم إلى صفوفه في تموز/يوليو الماضي بطاقته إلى دوري الدرجة الأولى الممتاز، قد تحدّث بأنه لن يبقى في صفوف الفريق العام المقبل. وقال: «أعتقد أنني سأنهي مشواري مع الفريق في كانون الأول/ ديسمبر أو كانون الثاني/ يناير، وبعد ذلك سأخوض تحدّياً جديداً»، مؤكداً أنه يرغب في اللعب حتى بلوغه سن الأربعين. وأضاف: «يعتقد الناس أنني انتهيت، لكنني لم أنته بعد». وأوضح توريه أنه يستمتع بإقامته في الصين، حيث يقول إنه لم يتعرض أبداً لأي شكل من أشكال التمييز العنصري، كما حدث معه في إنكلترا. وأردف قائلاً: «إنها تجربة جيدة للغاية، لأنني اكتشفت أشخاصاً بعقلية مختلفة عن العقلية الأوروبية، على مستوى طريقة لعب كرة القدم والرؤية والسلوك في الملعب». وختم توريه: «عندما ألعب في الملاعب هنا، لا أحد يهتف ضدّي لأنني أسود، إنها ثقافة مختلفة، هناك احترام، وفي أوروبا لا يحترمون أحداً».

(الأخبار)

يريد توريه الاستمرار في اللعب حتى سنّ الأربعين (أ ف ب)

كالتشيو

«فابينيو»... كلمة السرّ في نجاح ليفربول

بعد التعثر أمام مانشستر يونايتد، كثر الحديث عن دخول ليفربول في منعطف مظلم إذا ما تعرض لتعثر آخر أمام توتنهام في الجولة الماضية، رغم تلقيه هدفاً مبكراً في الدقيقة الأولى. عاد «الريدز» في النتيجة بفعل حسن تعامل كلوب مع مجريات اللقاء إضافة إلى عزيمة اللاعبين، على رأسهم متوسط الميدان البرازيلي فابينيو، الذي يثبت يوماً بعد آخر مدى أهميته في منظومة الفريق

حسنية فحص

فور مجيئه إلى ليفربول، وعد المدرب الألماني يورغن كلوب جماهير النادي بحصد الألقاب بعد ثلاث سنوات. خلال هذه الفترة، تمكن المدرب الألماني من إعادة هيكلة الفريق ليصبح أقرب من أي وقتٍ مضى من تحقيق لقب الدوري الإنكليزي الممتاز. صفقاتٌ عديدة أبرمها كلوب، ساهمت في تصدّر الفريق للدوري برصيد 28 نقطة حتى الآن، جاءت من 9 انتصارات وتعادل في أول 10 مباريات.

في بادئ الأمر، اقتصر عمل كلوب على تعزيز الروح التنافسية للاعبين ودعم المنظومة باسماءٍ بعيدة عن الضوء الإعلامي، فجاء كل من المصري محمد صلاح، السنغالي ساديو مانيه، الاسكتلندي آندي روبرتسون وغيرهم من اللاعبين الذين ساهموا في تحقيق نقلة نوعية في صفوف الفريق. تشكيلة «فعّالة» بأقل التكاليف المادية الممكنة، وصلت إلى العديد من النهائيات المحلية والأوروبية، كان أبرزها نهائي دوري الأبطال الذي خسره الفريق أمام ريال مدريد، حاله كحال باقي النهائيات. مع ظهور العديد من نقاط الضعف بين عناصر الفريق مقارنةً بالفرق المتوّجة بالألقاب، رضخ كلوب لمعادلات كرة القدم الجديدة، التي تجبر أي نادٍ يسعى لحصد البطولات على البذخ في أسواق الانتقالات. مبالغ خيالية صرفها ليفربول في الموسم الماضي، جاء على إثرها كلّ من اليسون بيكر والمدافع الهولندي فيرجل فان دايك، تبعهما قدوم العديد من اللاعبين أبرزهم متوسط الميدان نابي كيتا وفابينيو، ليحقق الفريق دوري أبطال أوروبا على حساب توتنهام، وليحتل المركز الثاني في الدوري بفارق نقطة عن البطل مانشستر سيتي. رغم قدوم فابينيو بمبلغ 45 مليون يورو، كان دخوله إلى التشكيلة الأساسية بطيئاً بعض الشيء، نظراً لثبات مستوى القائد جوردان هندرسون، واللاعبين جايمس ميلنر وجورجينيو فينالدوم. مع توالي المباريات، أخذ فابينيو يُثبت ثقله الكروي شيئاً فشيئاً، حتى أصبح حجراً أساساً في رقعة يورغن كلوب التكتيكية.

> **كانت مباراة ليفربول وتوتنهام الأفضل لفابينيو منذ مجيئه إلى الأنفيلد**

يتميز فابينيو بالمرونة والكمال على المستويين الفني والتكتيكي، وذلك بفعل بداية مشواره الكروي كظهير أيمن، ما جعله يُتقن المهامّ الدفاعية والهجومية على حد سواء. في المباراة الأخيرة أمام توتنهام، كان فابينيو اللاعب الأهم في اللقاء. باستثناء الخطأ الذي ارتكبه في التغطية على سيسوكو، والذي جاء منه هدف توتنهام الوحيد في الدقيقة الأولى من توقيع هاري كاين، كانت هذه المباراة هي الأفضل لمتوسط الميدان البرازيلي منذ مجيئه إلى الأنفيلد. قام بتدخلات صحيحة بين اللاعبين المتواجدين على أرضية الملعب، كما أنه كان أكثر من قام بالتحامات صحيحة ساهمت في إرجاع الكرة للفريق. الأداء العالي على الصعيدين الدفاعي والهجومي تبرزه المقارنات بصورة أفضل، إذ قام المدافع الكرواتي ديان لوفرين فقط بتغطيات ناجحة أكثر من زميله البرازيلي، في حين كان الظهيران ترنت الكساندر-أرنولد وآندي روبرتسون الوحيدان اللذان تفوقا على فابينيو في خلق الفرص وعدد التمريرات الصحيحة في الثلث الأخير من الملعب. الأداء العالي لفابينيو في قمة الأحد أظهر أنه غير قابل للمسّ في تشكيلة كلوب، نظراً لاختلاف أسلوب وخصائص لعبه عن أي لاعب آخر من متوسطي الميدان، فيما تبقى معضلة المنتخب البرازيلي هي أبرز ما تواجه فابينيو. رغم الأداء اللافت لابن الـ26 عاماً، لا يزال فابينيو بعيداً عن التشكيلة الأساسية لمنتخب السيليساو. الأداء الثابت لكاسيميرو على مدار السنوات جعل منه خياراً أساسياً في خطط مدرب منتخب البرازيل تيتي، ما أوقع بفابينيو، الذي يشغل مركز لاعب ريال مدريد نفسه، ضحية لقناعات المدرب.

نظراً لشغله مركز الظهير في بداية مسيرته، قد يعتمد تيتي على فابينيو في مركز الظهير الأيمن، على خلفية تقدم داني ألفيس في العمر من دون وجود البديل المناسب له، غير أن السيناريو الأرجح يبقى مشاركة فابينيو من على دكّة البدلاء، بانتظار فرصة سانحة لإثبات جدارته بتمثيل السيليساو كأساسيّ.

كان فابينيو أكثر من قام بتدخلات صحيحة في اللقاء مع توتنهام (أ ف ب)

لا ليغا

عودة برشلونة وريال مدريد تهدّد صدارة غرناطة

بعاود برشلونة وريال مدريد نشاطهما في الدوري الإسباني لكرة القدم بعد غيابهما عن مباريات عطلة نهاية الأسبوع الماضي بسبب إرجاء مواجهة الـ«كلاسيكو» بينهما الى 18 كانون الأول/ ديسمبر، طامحين الى إعادة «النظام» وإزاحة غرناطة عن الصدارة. وتبدو المنافسة في أوجها في مستهل الموسم الجديد، إذ لا يفصل بين غرناطة المتصدر وفياريال السابع سوى ثلاث نقاط مع وجود ريال سوسييداد في خضم الصراع بين الكبار أيضاً باحتلاله المركز الثالث بعد عشر مراحل.

وسيكون أتلتيكو مدريد الرابع أول الحاصلين على فرصة إزاحة غرناطة عن صدارة الترتيب حين يفتتح المرحلة الـ 11 اليوم بضيافة ديبورتيفو ألافيس (عند الساعة 20,00 بتوقيت بيروت) الرابع عشر، باحثاً عن فوزه السادس قبل مواجهته المرتقبة السبت في الأندلس ضد إشبيلية الخامس.

> يفخر مدرب غرناطة ديبغو مارتينيز بلاعبيه والنقاط العشرين التي جمعوها

لكن تصدر فريق المدرب الأرجنتيني ديبغو سيميوني في حال الفوز على ألافيس، لن يدوم سوى لساعتين فقط لأن برشلونة حامل اللقب يلعب اليوم أيضاً على أرضه ضد بلد الوليد (22,15) التاسع وهو مرشح لتحقيق فوزه الخامس توالياً منذ الهزيمة التي تعرض لها على يد غرناطة صفر-2 في 21 أيلول/ سبتمبر، ولا سيما أن النادي الكاتالوني فاز بمبارياته الست الأخيرة على أرضه ضد بلد الوليد ولم يخسر أمام الأخير في «كامب نو» منذ 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 (1-2).

ولا يختلف الوضع بالنسبة الى ريال مدريد الذي يحتل حالياً المركز السادس بفارق نقطتين عن غرناطة المتصدر، إذ يخوض مباراة غداً (22,15) ضد ليغانيس الأخير بفوز وحيد وخمس نقاط فقط وهو مدرك أنه لا مجال لهفوات مماثلة للتي ارتكبها في مباراته الأخيرة حين مني بهزيمته الأولى في الدوري على يد ريال مايوركا (صفر-1)، ما فتح الباب أمام برشلونة للتصدر ومن بعده غرناطة.

ويبرر المدرب الفرنسي زين الدين زيدان الخسارة أمام مايوركا بالمعاناة «أكثر من مرة في دخول أجواء المباريات. كنا نعرف أننا سنلعب ضد فريق يلعب جيداً على أرضه ويستحق المزيد في جدول ترتيب المسابقة. عانينا في صناعة الفرص. فرضنا سيطرتنا بعض الشيء، لكننا لم نخلق الفرص لتسجيل الأهداف».

من جهته، يأمل غرناطة مواصلة «قصته الخيالية» هذا الموسم والإبقاء على الصدارة من خلال تحقيقه فوزه الثالث توالياً، والرابع في آخر خمس مراحل، وذلك حين يحل ضيفاً على خيتافي (الخميس 22,15) مع الأمل بمواصلة تفوقه على الأخير بما أنه فاز بالمواجهات الثلاث الأخيرة بينهما ولم يخسر أمامه منذ 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

ولا يمكن للمدرب ديبغو مارتينيز أن يكون «أكثر فخراً بلاعبي فريقي. نحن لا ننظر الى موقعنا في الترتيب، بل الى النقاط العشرين التي جمعناها حتى الآن» بحسب ما قال بعد الفوز على ريال بيتيس (1-صفر) الأحد، مضيفاً «أمل أن نفوز بالمزيد من المباريات وأن نواصل تحسّننا، لكننا نستمتع بهذه الرحلة والجمهور يستمتع بها معنا».

ويدرك مارتينيز الذي يشرف على غرناطة منذ صيف 2018 ونجح في إعادته هذا الموسم الى دوري الأضواء، أن الاستحالة ليست مرتبطة وحسب بالبقاء متصدراً، بل حتى الحصول على مراكز مؤهلة للمشاركة القارية يبدو بعيد المنال في ظل وجود فرق متخصصة مثل إشبيلية الخامس (19 نقطة) الذي يحلّ غداً ضيفاً على فالنسيا (20,00) صاحب البداية الصعبة هذا الموسم (يحتل المركز الثاني عشر بثلاثة انتصارات).

والأمر ذاته ينطبق على ريال سوسييداد الذي يلتقي غداً مع ضيفه ليفانتي (20,00) باحثاً عن فوزه الثالث توالياً.

ويلعب غداً أيضاً أتلتيك بلباو مع إسبانيول (21,00)، وريال بيتيس مع سلتا فيغو (22,00)، على أن يلتقي الخميس ريال مايوركا مع أوساسونا (20,00)، وإيبار مع فياريال (20,00).

سيكون اتلتيكو مدريد اول الحاصلين على فرصة إزاحة غرناطة عن صدارة الترتيب (ا ف ب)

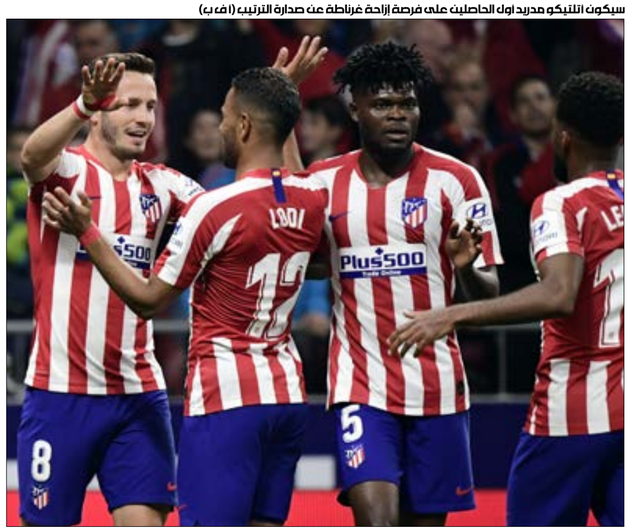

كالتشيو

يوفنتوس وإنتر للتعويض ومواجهة مرتقبة في «سان باولو»

يسعى يوفنتوس المتصدر وحامل اللقب وغريمه إنتر ميلان إلى التعويض، حين يتواجهان مع جنوى وبريشيا توالياً في المرحلة العاشرة من الدوري الإيطالي لكرة القدم، فيما سيكون ملعب «سان باولو» على موعد مع مواجهة مرتقبة بين نابولي وصيف البطل وضيفه أتالانتا.

على ملعب «اليانز ستاديوم»، قد يدخل يوفنتوس الأربعاء مباراته مع ضيفه جنوى (غداً عند الساعة 22,00 بتوقيت بيروت) وهو في المركز الثاني عوضاً عن الصدارة، بما أن إنتر ميلان يحلّ اليوم ضيفاً على بريشيا (22,00)

> يخوض فريق «السيدة العجوز» مباراة الغد باحثاً عن الثأر من جنوى

وفوز فريق المدرب أنتونيو كونتي سيجعله في المركز الأول بما أن الفارق حالياً بين الغريمين نقطة واحدة.

وفرّط إنتر السبت بفرصة انتزاع الصدارة من يوفنتوس حين اكتفى بالتعادل على أرضه مع بارما 2-2، بعد أن سبقه فريق «السيدة العجوز» بالتعادل أيضاً مع مضيفه ليتشي 1-1.

وراى كونتي بعد المباراة التي أنهى فيها إنتر الشوط الأول متخلفاً 1-2، بأنه لا يمكنه لوم اللاعبين «لأنها مباراتنا الثالثة في ستة أيام ولدينا دائماً التشكيلة نفسها بسبب عدة مشاكل. وأنا لست سعيداً بهذا على الإطلاق».

وقال «على سبيل المثال، واجه (الهولندي) ستيفان دي فراي مشكلة في عضلات المحالب، و(الغاني) كوادوو أساموه في ركبته. مع كل هذا يصبح من الصعب اللعب كل ثلاثة أيام (...) الموضوع مرهق على المستويين الذهني والبدني. يتعين علينا كفريق تقييم وفهم ما يمكننا تحسينه».

ومن المتوقع الا يواجه إنتر صعوبة في حسم مباراته الاولى مع بريشيا منذ عام 2011 نتيجة هبوط الأخير الى الدرجة الثانية، لا سيما أن ضيفه حقق فوزين فقط في تسع مباريات ولم يحصل سوى على نقطة واحدة من مبارياته الثلاث بين جماهيره.

وفي معسكر يوفنتوس، يخوض فريق «السيدة العجوز» مباراة الغد باحثاً عن الثأر من جنوى الذي انتزع نقطة من معقل البطل الموسم الماضي بالتعادل معه ذهاباً 1-1 قبل أن يسقط إياباً في «لويجي فيراريس» بهدفين نظيفين.

لكن على يوفنتوس الذي يخوض في نهاية الأسبوع مباراة الدربي في ملعب جاره تورينو، أن يكون أكثر فعّالية إذا أراد الإبقاء على صدارته والفوز على جنوى، الذي لم يحقق سوى فوز وحيد في المراحل السبع الأخيرة.

وهذا ما شدد عليه مدربه ماوريتسيو ساري بعد التعادل المخيّب مع ليتشي، قائلاً «سمحنا لأنفسنا بأن ننجرّ إلى مباراة غريبة. كنا بحاجة إلى الحفاظ على تركيزنا بشكل أفضل لأننا لعبنا بشكل جيد وصنعنا عشر فرص، لكننا لم نكن قادرين على استغلالها».

وواصل «كنا بحاجة إلى أن نكون أكثر إصراراً وعقلانية بعد أن سجّلنا» في إشارة إلى تقدم فريقه من ركلة جزاء للأرجنتيني باولو ديبالا، لكن ليتشي عادل بعد خمس دقائق بالطريقة نفسها أيضاً، مضيفاً «لم تعجبني الطريقة التي لعبنا بها بعد التقدم، تأخرنا كثيراً. يجب أن نتحسن دفاعياً، على الرغم من أننا لا نمنح الخصم العديد من الفرص من اللعب المفتوح».

أما قلب الدفاع ليوناردو بونوتشي، فرأى أنه «كانت لدينا الكثير من الفرص لكن لم نتمكن من استغلالها. عندما تصنع الكثير ولا تنجح في التهديف، يمكن أن تتحول المباراة بسهولة إلى الأسوأ. علينا أن نكون أكثر تصميماً وأن نتعلم بسرعة، وإلا قد ينتهي بنا المطاف إلى إهدار نقاط مهمة. هذا ما حدث اليوم (السبت). لحسن الحظ، لدينا فرصة للعودة مباشرة إلى الفوز يوم غدٍ».

من جهته، وبعد أن ظهر بوجهين مختلفين أمام مانشستر سيتي الإنكليزي في دوري الأبطال ثم أودينيزي في الدوري المحلي حين خسر المباراة الأولى 1-5 ثم فاز بالثانية 7-1، يحل أتالانتا غداً ضيفاً على نابولي (20,00) وصيف البطل باحثاً عن تكرار سيناريو زيارته الأخيرة إلى «سان باولو» حين خرج منتصراً 1-2.

ويثبت أتالانتا أن نيله المركز الثالث الموسم الماضي أمام عمالقة مثل إنتر ميلان وجاره ميلان وقطبي العاصمة روما ولاتسيو، لم يكن وليد الصدفة إذ حقق حتى الآن ستة انتصارات، بينها أربعة من خمس مباريات خاضها بعيداً عن جمهوره (المباراة الأخرى انتهت بالتعادل أمام لاتسيو 3-3) وإحداها على روما 2-صفر في المرحلة الخامسة.

ومن المتوقع أن يكون أتالانتا ضيفاً ثقيلاً جداً على نابولي المطالب بأن يكون، على غرار يوفنتوس، أكثر فعّالية أمام المرمى حسبما أوضح مدربه كارلو أنشيلوتي عقب التعادل مع سبال، رافضاً «انتقاد الفريق على الأداء»، لأن «اللاعبين أظهروا أنهم في مستوى جيد ولم يكونوا مرهقين من المباريات الكثيرة».

وفي المباريات الأخرى، تُفتتح المرحلة اليوم بلقاء بارما وفيرونا (20,00) على أن يلعب غداً كالياري مع بولونيا (22,00)، لاتسيو مع تورينو (22,00)، ساسوولو مع فيورنتينا (22,00)، اودينيزي مع روما (22,00)، وسمبدوريا مع ليتشي (22,00).

وتُختتم المرحلة الخميس بلقاء ميلان وسبال (22,00).

فوز فريق المدرب انتونيو كونتي سيجعله في المركز الاول (ا ف ب)

رجّح النروجي أولي غونار سولسكيار مدرب مانشستر يونايتد الإنكليزي أن لاعب وسط فريقه ومنتخب فرنسا لكرة القدم بول بوغبا المصاب في كاحله، لن يعود إلى الملاعب قبل كانون الأول/ديسمبر المقبل. وقال سولسكيار في معرض رده على سؤال عقب فوز فريقه على مضيفه نوريتش سيتي (3-1) في المرحلة العاشرة من الدوري المحلي الأحد حول عودة بوغبا «أعتقد أننا لن نراه قبل كانون الأول/ديسمبر». وأضاف «إنه غائب منذ فترة. هو بحاجة إلى الوقت للتعافي تماما من الإصابة، وبالتالي لا تتوقعوا أنه سيعود إلى الملاعب لخوض المباراة ضد شيفيلد يونايتد (في 24 تشرين الثاني/نوفمبر المقبل) عقب فترة التوقّف الدولي، ولكن على الأرجح في كانون الأول/ديسمبر».

استراحة

كلمات متقاطعة 3294

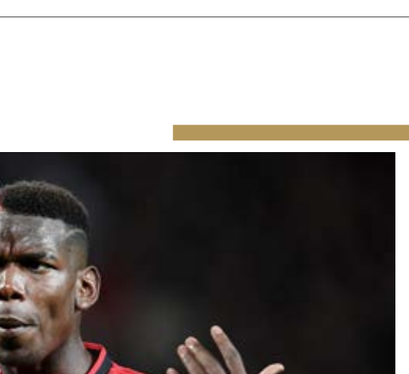

أفقيا

1- عائلة كاتب سيناريو فرنسي راحل ومخرج ومنتج وممثل ارتبط إسمه في فترة ببرجيت باردو – حَب – 2- من الحيوانات – دولة في جنوب أفريقيا هي باسوتولاند سابقاً – 3- عاصمة توغو على خليج بنين – حرف عطف – تهيّأ للحملة في الحرب – 4- هر بالأجنبية – عاصمة غينيا على الأطلسي – 5- تحت الرماد – حيوان يُشبه الهرّ – 6- من كان عمره بين الثلاثين والخمسين تقريباً – ربط وشدّ الثوب – ترشح الخابية – 7- خمس – جناح طائر بالعامية – إثنان بالأجنبية – 8- عائلة حارس مرمى إكوادوري – بيت بالأجنبية – 9- فصيلة حشرات لسعاتها مؤلمة – 10- رئيس جمهورية أميركي راحل

عمودياً

1- فنان لبناني من أغانيه «ليه الجرح» – للتاوَه – 2- نُصب صخري جنائزي في مصر لصنم فرعوني هائل رابض أمام أهرام الجيزة – 3- مساندة ومساعدة في معركة – قطعة من الأرض ذات جدار وحدّ معلوم – عائلة مهندس فرنسي راحل أوّل من صنع آلة طار بها – 4- صفة توجّه الى الشخص الذي يتعرّض للناس بشرّه – قربى – 5- سئم ويئس – مدينة مغربية – 6- مدينة صينية – محلات مرتفعة يرتقيها الخطباء للكلام – 7- مرض تشوش الفكر – أنت بالأجنبية – 8- نوتة موسيقية – ماركة سجائر – مقبرة الفرعون – 9- مدينة كندية – 10- سياسي فرنسي راحل لعب دوراً بارزاً في سياسة التقارب مع المانيا وفي توحيد إقتصاد الأسرة الأوروبية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- حرب الخليج – 2- سجون – نابلس – 3- بيرّ – نجمَل – 4- سنجر – عكا – 5- بلعام – نهار – 6- نمير – رس – را – 7- طود – سفّ – مال – 8- لص – حل – جهبذ – 9- بي – مَزنوه – 10- لعنة وطن – كب

عمودياً

1- حسين بن طلال – 2- رجب – لموص – 3- بور سعيد – بن – 4- ان – نار – حيّة – 5- نجم – سل – 6- خنجر – رف – مط – 7- لام – نس – جرن – 8- يبلعه – مهن – 9- جل – كارابوك – 10- سوار الذهب

sudoku 3294

			9	1	6	7	8	
6	1					3		
	9		4					2
	7			8			3	
9	5	1				2	4	
	6			2			1	
7			8	4	2	5	9	
	8							
	4		7		3			6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3293

7	9	4	6	8	5	2	1	3
6	2	1	3	7	4	9	8	5
5	3	8	1	2	9	6	4	7
3	8	9	2	4	6	5	7	1
2	5	6	7	1	8	3	9	4
4	1	7	5	9	3	8	2	6
1	4	5	9	6	2	7	3	8
8	6	2	4	3	7	1	5	9
9	7	3	8	5	1	4	6	2

مشاهير 3294

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سياسي وشاعر وروائي مغربي إشتغل في الصحافة والمجال السياسي الذي قاده الى مسؤوليات نيابية وحكومية منها تولي منصب وزير الثقافة. من أعماله «القوس والفراشة»

5+6+7+2+1+4+11 = ميناء كويتي ■ 8+9+10 = يكلل الرأس ■ 3+10 = طعم الحنظل

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: ويليام هولدت

حول العالم

مواجهتان قويّتان في كأس رابطة الأندية الإنكليزية

تتجه الأنظار غداً إلى ملعبَي «أنفيلد رود» و«ستامفورد بريدج» اللذين يستضيفان قمتَي الدور ثمن النهائي لمسابقة كأس رابطة الأندية الإنكليزية المحترفة في كرة القدم، بين ليفربول وضيفه أرسنال (عند الساعة 21,30 بتوقيت بيروت)، وتشلسي وضيفه مانشستر يونايتد (22,05).

في المباراة الأولى، يحل أرسنال ضيفاً على ليفربول للمرة الثانية هذا الموسم بعد الأولى قبل شهرين عندما خسر أمامه 1-3 في المرحلة الثالثة من الدوري، علماً بأن الفريق اللندني لم يفز على ليفربول في المباريات التسع الأخيرة التي جمعت بينهما، حيث خسر خمس مرات مقابل أربعة تعادلات. وعلى ملعب «ستامفورد بريدج»، يسعى تشلسي إلى ردّ الاعتبار لخسارته المذلّة أمام مانشستر يونايتد صفر-4 على ملعب «أولد ترافورد» في المرحلة الأولى من الدوري في 11 آب/ أغسطس الماضي.

ويفتتح مانشستر سيتي حامل اللقب الدور ثمن النهائي باختبار سهل اليوم أمام ضيفه ساوثمبتون (21,45). ويحل ليستر سيتي ضيفاً على بورتون ألبيون من الدرجة الثانية (21,45) الذي أطاح ببورنموث من الدور الثالث.

وتبرز أيضاً مباراتا إيفرتون مع واتفورد (21,45)، وأستون فيلا مع ولفرهامبتون (21,45).

خيبة في دورة باريس للتنس

أعلن السويسري روجيه فيدرر، المصنف ثالثاً عالمياً، انسحابه من دورة باريس للتنس، آخر دورات الماسترز للألف نقطة، وذلك من أجل تحضير نفسه للعام المقبل. وقال فيدرر (38 عاماً) الفائز الأحد بدورة بازل السويسرية للمرة العاشرة في مسيرته: «أشعر بخيبة أمل شديدة بسبب الانسحاب من دورة باريس، لا بد لي من

إعفاء نفسي لأنني أريد أن ألعب لأطول فترة ممكنة. أنا آسف لكل المشجعين في فرنسا، لكنني سأراهم العام المقبل في رولان غاروس». وبدوره، قال مدير الدورة غي فورجيه «من الواضح أنني أشعر بخيبة أمل إزاء هذا الانسحاب المتأخر وخاصة بالنسبة إلى الجمهور». وتعدّ هذه النسخة من دورة باريس مثيرة ومليئة بالتحديات كونها ستحسم البطاقتين الأخيرتين المؤهلتين لبطولة الماسترز الختامية في لندن، وصدارة تصنيف اللاعبين المحترفين لنهاية العام.

وستكون صدارة الصربي نوفاك ديوكوفيتش مهددة من الإسباني رافايل نادال بحسب نتائجهما في الدورة، علماً بأن إمكانية المواجهة بينهما لن تكون إلا في المباراة النهائية.

سوريا

مع استكمال الجيش السوري انتشاره على امتداد أكثر من 100 كلم في ريف الحسكة الشمالي، على الحدود مع تركيا، يستمر الضغط العسكري من الأخيرة على ريف راس العين، لقضم مزيد من المناطق قبل وضوح مستقبل العملية العسكرية، خاصة مع انتهاء مهلة 150 يوماً لانسحاب القوات التركية مساء اليوم (الثلاثاء)، وبالتوازي، تجري التحضيرات لمحادثات «اللجنة الدستورية» المزمع عقد جلستها الاولى غدافي جنيف

انتهاء مهلة الانسحاب الكردي اليوم
أنقرة تهدّد باستئناف العملية العسكرية

وزير الخارجية التركي: «قسد» لم تنسحب من كامل الشريط الحدودي مع سوريا (أ ف ب)

رأس العين ــ **أيهم مرعي**

تنتظر الساعاتُ المقبلة أحداثاً مهمة في الشرق السوري لجهة استكمال الجيش انتشاره على كامل الشريط الحدودي في السادسة من مساء اليوم (الثلاثاء)، وسط تهديدات تركية باستئناف العملية واتهامات لـ«قسد» بعدم سحب قواتها. ورغم دخول المهلة المفترضة ساعاتها الأخيرة، فإن انتشار الجيش السوري اقتصر على ما يقارب 100 كلم من الشريط الحدودي، مع توقعات باستكمال الانتشار من ريف عامودا حتى المالكية.

وتكشف آلية تطبيق «سوتشي» عن تباين في الآراء وخلافات بين كل من الأكراد والجانب الروسي والحكومة، ما يهدد بعودة الخطر إلى مناطق الشريط الحدودي. فالأكراد يتمسّكون بالحفاظ على وحدات الأمن الداخلي «الأسايش» وكل مؤسسات الإدارة الذاتية بما فيها «هيئة الدفاع والداخلية»، متكئين على دور أميركي مرتقب بعد قرار بقاء قوات أميركية في دير الزور وقرب حقول النفط، فيما تؤكد دمشق ضرورة الإمساك بالطرقات العامة بين المدن الرئيسية (طريق القامشلي ـ الحسكة، الحسكة ـ تل تمر)، مع استلام معبر اليعربية مع العراق، ونشر وحدات للشرطة السورية في مدن وبلدات المحافظة، وهو ما يبين الرغبة الحكومية في حل «قسد» و«الإدارة الذاتية» ودمجهما في المؤسسات الرسمية. ولعلّ بيان الخارجية السورية الأخير، المرحب بانسحاب «قسد» من الحدود، أعطى رسالة واضحة بتأكيدها أن «سوريا ستعمل على احتضان أبنائها وتقديم العون إليهم، بما يضمن اندماجهم بالمجتمع السوري، ويفسح المجال للعودة إلى الوحدة الوطنية أرضاً وشعباً».

في هذا السياق، يؤكد مصدر كردي أن قواتهم «ستبقى ممسكة بملف النفط والثروات بالتنسيق مع الجانب الأميركي، ما يجعلها بمنأى عن أي هجمات عسكرية»، لافتاً إلى أن «الموافقة على سوتشي جاءت لوقف إراقة الدماء، ونزع حجج أنقرة للاستمرار في احتلال الأراضي السورية». ويكشف المصدر، في حديث إلى «الأخبار»، أنهم «تلقوا وعوداً روسية بإطلاق حوار جدي مع الحكومة السورية على أساس الاحترام المتبادل»، مبيناً أنهم «أبلغوا موسكو باستمرار عمل الإدارة الذاتية، واستمرار سيطرة الأسايش على مراكز المدن والبلدات دون تغيير». كما يوضح أن الأكراد «اشترطوا على الروس أن تكون تحركات الجيش السوري وإمداده بعلم من، والتنسيق مع، قيادة قسد».

> من المقرر عقد المحادثات الاولى بشأن «اللجنة الدستورية» غدا في جنيف

أمام هذا الواقع، تكشف هجمات «الجيش الوطني» المدعوم تركياً على مناطق في أرياف رأس العين وتل أبيض عن ضغط تركي لإنهاء أي وجود لـ«قسد» ضمن مناطق انتشار الجيش السوري. وهو ما يفسّره تصريح وزير الخارجية التركي، مولود جاويش اوغلو، بأن «قسد لم تنسحب من كامل الشريط الحدودي»، ما يهدد باستئناف العملية التركية. ولفت أوغلو إلى «زيارة وفد عسكري روسي إلى تركيا لمتابعة تطبيق بنود اتفاق سوتشي، وآلية تسيير دوريات مشتركة على الحدود». كما يُتوقع أن يشهد مساء اليوم تسيير دوريات روسية ـ تركية مشتركة للتأكد من انسحاب «قسد» من كامل الشريط الشمالي.

إلى ذلك، طالب مبعوث الأمم المتحدة الخاص بسوريا، غير بيدرسون، بتمديد وقف إطلاق النار شمال شرقي سوريا. وقال بيدرسون إنه سيلتقي مع وزراء خارجية تركيا وإيران وروسيا في جنيف اليوم، أي قبل يوم من أول اجتماع لـ«اللجنة الدستورية» السورية، مضيفاً: «ننادي بضرورة احترام وقف إطلاق النار ونطالب كذلك بسريانه في عموم البلاد». وتابع في مؤتمر أمس: «نعتقد أن القتال الدائر دليل آخر على أهمية الشروع في عملية سياسية جادة يمكن أن تساعد في حل المشكلات في ربوع سوريا، بما في ذلك شمال شرق البلاد وأيضاً إدلب».

الجيش يستكمل الانتشار... والنازحون يعودون

يزرع الجندي السوري راية بلاده فوق تلة في قرية تل ذياب في ريف الحسكة الشمالي معلناً عودة الجيش إلى الحدود السورية ـ التركية للمرة الأولى منذ أكثر من سبع سنوات. وعلى امتداد الطريق بين تل تمر وبلدة أبو راسين، وصولاً إلى الطريق الحدودي الذي يربط رأس العين بالدرباسية، تنتشر نقاط للجيش السوري لمنع تقدم مسلحي «الجيش الوطني» المدعوم من أنقرة باتجاه الدرباسية وتل تمر. لكن على بعد لا يزيد عن 500 متر عن بلدة أبو راسين، يُسمع دوي قذائف تسقط بشكل متقطع في محور قرى باب الخير وأم عشبة والمضبعة، مع هدير طائرات الاستطلاع التي تحلق بكثافة في الجو. فالهدنة المخترقة تركياً لا تبدو صامدة، إذ تستمر العمليات العسكرية.

فعلى رغم انتشار وحدات من الجيش السوري على امتداد خطوط التماس في ريف رأس العين الجنوبي والشرقي، تستمر الاشتباكات والقصف في انتهاك مستمر لاتفاق سوتشي الأخير. مع ذلك، بدأ عدد من سكان البلدات الواقعة بين تل تمر وأبو راسين العودة إلى منازلهم التي فرّوا منها في بداية العملية التركية بعد انتشار الجيش السوري هناك.

وخلال إشرافه على نشر نقاط الجيش الجديدة، يؤكد ضابط سوري رفيع أن الجيش سيستكمل انتشاره في كامل الشريط الحدودي وصولاً إلى الحدود العراقية في اليعربية. ويضع المصدر استمرار القصف التركي في إطار «عرقلة استكمال الجيش انتشاره في المنطقة وإعادة سيادته على الأراضي السورية»، كما يؤكّد أن «الانتشار سيساهم في عودة المهجرين، والاستقرار إلى كل منطقة يصلها الجيش». ويلفت أخيراً إلى أن «مشاهد استقبال المدنيين لقوافل الجيش على الطرقات العامة وفي القرى والبلدات تعكس ثقة السوريين بجيش بلادهم».

تقرير

جثة البغدادي في البحر... وعلى الطريقة الإسلامية!

نقلت وكالة «فرانس برس» عن مصدر في وزارة الدفاع الأميركية أنه تم التخلّص من جثة زعيم تنظيم «داعش»، أبي بكر البغدادي، برميها في البحر بعد مقتله بغارة في إدلب منذ يومين. ولم تتكشّف تفاصيل عن كيفية ووقت التخلّص من الجثة، لكن وكالة «رويترز» نقلت عن ثلاثة مسؤولين أميركيين قولهم إن «أشلاء زعيم تنظيم الدولة الإسلامية... دُفنت في البحر بعد شعائر مطابقة للشريعة الإسلامية». كما أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أنه ينوي نشر مقاطع للهجوم الذي قتل فيه البغدادي شمال غربي سوريا. وقال ترامب أمس: «نفكر في ذلك، هذا وارد»، مضيفاً: «يمكن أن نأخذ مقاطع ونبثها».

(الأخبار)

العراق

يوم رابع من الاحتجاجات
الحكومة ترفض الانتخابات المبكرة

تواصلت أمس، لليوم الرابع على التوالي، في العاصمة بغداد والمحافظات الجنوبية، الاحتجاجات الشعبية الداعية إلى رحيل حكومة عادل عبد المهدي. وعلى رغم تحذير رئيس الوزراء، أول من أمس، من تعطيل العمل أو الدراسة تحت طائلة «العقاب الشديد»، إلا أن طلاباً في المدارس والجامعات تحدّوا التحذير الحكومي، وخرجوا إلى الشوارع، بعدما دعت «نقابة المعلمين العراقيين» إلى إضراب عام تضامناً مع المتظاهرين حتى نهاية الأسبوع الجاري.

وتراجعت أمس، كما في خلال يوم الأحد، حدّة أعمال العنف بين القوات الأمنية والمتظاهرين، لكن مع ذلك أفيد عن سقوط 6 قتلى وأكثر من 100 جريح في اشتباكات بين الطرفين في بغداد، وقتيل سابع و53 جريحاً في كربلاء، ليرتفع بهذا عدد ضحايا الموجة الثانية من الاحتجاجات، منذ يوم الجمعة الماضي، إلى 82 قتيلاً. واضطرت السلطات العراقية، بفعل تلك التطورات، إلى إعلان حظر التجوال في العاصمة، اعتباراً من منتصف ليل الإثنين - الثلاثاء، حتى السادسة من صباح اليوم.

في هذا الوقت، واصلت السلطات العمل على محاولة امتصاص غضب الشارع، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبيل الشهر الحالي. وفي هذا الإطار، أعلن مكتب رئيس الوزراء جاهزية الأخير للتعديل الوزاري بمجرد عقد جلسة برلمانية للتصويت عليه، لكن لا يبدو - إلى الآن - أن في يد عبد المهدي القوة اللازمة لإجراء التعديل، خصوصاً في ظلّ تلقّي رئاسة البرلمان طلبات استجواب لرئيس الوزراء وأربعة وزراء هم النفط والكهرباء والمالية والصناعة. ومن المقرر أن يتم استجواب وزيري النفط والصناعة الشهر المقبل بعدما «تم استكمال الإجراءات من الناحيتين الشكلية والموضوعية»، وفق ما أعلن أمس رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي. ويعني ذلك أن موقف عبد المهدي سيكون أكثر حراجة، ولا سيما أنه كان قد فشل، عقب الموجة الأولى من الاحتجاجات، في تمرير تعديله الوزاري.

وما يزيد من تعقيد الوضع أمام عبد المهدي هو الموقف «السلبي» الذي يتخذه زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، على رغم استمرار شراكته في الحكومة، واكتفائه إلى الآن بالإيعاز بالتحول إلى المعارضة، في خطوة أثارت استهجان شركائه في الائتلاف الحكومي. ويوم أمس، وفي مقترح سارعت الحكومة إلى رفضه، دعا الصدر إلى انتخابات نيابية مبكرة بإشراف أممي، و«من دون مشاركة الأحزاب الحالية إلا من ارتضاه الشعب»، في استثناء لم يوضح مقصوده منه. كما انتقد القرارات التي اتخذها البرلمان يوم أمس، واصفاً إياها بـ«الصورية» وبأنها «لم تتطرق إلى محاسبة الفاسدين». وكان البرلمان صوّت على حلّ مجالس المحافظات، وإلغاء مخصصات مالية وامتيازات للرئاسات الثلاث وأعضاء مجلس النواب وكبار مسؤولي الدولة، فضلاً عن تشكيل لجنة، «تمثل كافة المكونات»، تتولى مهمة إجراء تعديلات على الدستور، وتسليمها إلى البرلمان خلال مدة لا تتجاوز 4 أشهر.

> دعا الصدر إلى انتخابات نيابية مبكرة من دون مشاركة الأحزاب الحالية

(الأخبار)

سقط أمس ضحايا جدد في اشتباكات بين القوات الأمنية والمتظاهرين (أ ف ب)

تقرير

مبادرة جديدة للحلّ في ليبيا
الأولويّة خلف توافق داخلي

في مؤتمر صحافي عقده أمس في طرابلس، أعلن رئيس «المجلس الأعلى للدولة»، خالد المشري، عن مبادرة للحل السياسي تتكون من خمسة محاور، ويمتدّ تطبيقها لأربعة عشر شهراً، وتتوافق مبادرة المشري مع مبادرة كانت قد أطلقتها حكومة «الوفاق» قبل أشهر لكنها تتفاعل أيضاً مع مطالب محور خليفة حفتر في ظلّ تركيز على إحداث توافق داخلي، وتحجيم دور الفاعلين الخارجيين

تطغى، منذ أشهر، التحركات الدولية حول ليبيا على نظيرتها المحلية، حيث صار الاهتمام متركّزاً حول مواقف الدول الكبرى والإقليمية الداعمة لطرفَي النزاع. في هذا السياق، يجري التحضير لعقد ندوة تحتضنها ألمانيا وتجمع الدول الفاعلة في الملف الليبي، بالتوازي مع عقد مؤتمر محلي يجمع الليبيين. وقد جاءت زيارة وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، لليبيا، أول من أمس، للدفع في ذلك الاتجاه. لكن يبدو أن تلك التحركات لا ترضي جميع الأطراف في ليبيا، حيث خرج أمس رئيس «المجلس الأعلى للدولة» بمبادرة تركّز على خلق توافق داخلي، وتحصر الأدوار الخارجية بالأمم المتحدة، وهي مبادرة شخصية، ولا تمثّل المؤسسة التي يرأسها صاحبها. والمشري هو قيادي سابق في جماعة «الإخوان المسلمون»، وقد أعلن استقالته منها مطلع العام الجاري لأسباب ترتبط بتأخر الجماعة في تطبيق إصلاحات وعدت بها سابقاً.

وتحوي المبادرة خمسة محاور: المسار الدستوري، المسار السياسي، المسار الأمني، معالجات حكومية عاجلة وإجراءات بناء وتعزيز الثقة. لكلّ محور تفصيلات، فالمسار الدستوري بالنسبة إلى المشري لا يمكن أن يتم الآن على نحو طبيعي، أي عبر إجراء استفتاء على الدستور الذي أنجزته هيئة منتخَبة من الشعب، بل عبر تفعيل الباب الخاص بنظام الحكم في «الإعلان الدستوري المؤقّت»، الصادر بعد إسقاط نظام القذافي والمعتقد قاعدةً للمسار السياسي. ويقوم هذا الأخير على سلسلة من الإجراءات، تبدأ باجتماع مجلس النواب المنقسم الآن بين شطري البلاد، وتغيير هيكلة المجلس الرئاسي وفصله عن الحكومة عبر تكليف رئيس وزراء واختيار كبار الإداريين على رأس المؤسسات الحساسة (مصرف مركزي، مؤسسة النفط، إلخ). ويلي ذلك إصدار قوانين تنظيم الانتخابات، بناءً على الاتفاق السياسي الموقع في مدينة الصخيرات المغربية (2015) وغير المفعّل، ثم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مع فواصل زمنية بينها.

في المحور الأمني، تقترح المبادرة وقف إطلاق النار، مع انسحاب قوات حفتر إلى خارج طرابلس الكبرى وترهونة، وهذا مطلب وضعته حكومة «الوفاق» كشرط مسبق في مبادرتها لحلّ الأزمة في شهر حزيران/ يونيو، لكنها تقترح أيضاً إعطاء ضمانات لمدينة ترهونة بعدم اقتحامها من طرف قوات «الوفاق». وجاء في هذا الباب أيضاً اقتراح إصدار تشريع خاص بالقوى العسكرية، يتمّ على أساسه توحيد الجيش واستيعاب الميليشيات داخله بناءً على مواصفات يتم الاتفاق عليها. أما النقطة الأهم في هذا المحور، فتتعلق بفرض حظر للطيران الحربي تساعد الأمم المتحدة في تطبيقه، وتطالب المبادرة حكومة «الوفاق» وحكومة شرق البلاد، في المحور الرابع، بتسهيل تطبيق الإجراءات السابقة، مع وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي، ووضع الميزانية، وإعطاء صلاحيات حقيقية وتمويلات للبلديات، وتنفيذ الإصلاحات الأمنية، إلى حين تسليم السلطة للحكومة الجديدة الموحدة. أما المحور الخامس، المتعلق بإجراءات بناء وتعزيز الثقة، فيدعو إلى إيقاف التحريض الإعلامي من الجانبين، والالتزام بذلك عبر توقيع «ميثاق شرف إعلامي»، وتبنّي خطاب ديني معتدل تشرف على تنفيذه مؤسسات الأوقاف من الجهتين، وتكوين لجان مصالحة اجتماعية تشمل أعياناً وقادة محليين، وتبني الشفافية في صرف المال العام ومكافحة الفساد، وإطلاق إصلاح إداري لتحسين الخدمات والعدالة في توزيعها.

بصفة إجمالية، تتبنى مبادرة خالد المشري مقاربة تتّجه إلى الداخل الليبي، وذلك على عكس المبادرات السائدة التي ترى الحل في كبح المتقاتلين عبر الضغط عليهم من الخارج، ولجم داعميهم الإقليميين والدوليين. وتحاول المبادرة الإمساك بالعصا من المنتصف، عبر ترضية محور شرق البلاد بإعطاء دور مركزي للبرلمان المنقسم والمغيّب عن التأثير وإزاحة حكومة «الوفاق» تدريجياً، وإرضاء محور غرب البلاد بإخراج قوات حفتر من المناطق التي سيطرت عليها منذ نيسان/ أبريل الماضي. قد تمثّل المبادرة فرصة أخيرة لفرملة التدويل المتعاظم للملف الليبي، لكن ذلك مشروط بتقديم تنازلات من طرفَي النزاع، واقتناعهما بعدم وجود حلّ عسكري، ومنحهما الثقة لمؤسسات البلاد الهشّة.

(أ ف ب)

فلسطين

«حماس» جاهزة لخوض الانتخابات... بشروط

غزة ــ **هاني إبراهيم**

أعادت حركة «حماس» الكرة إلى ملعب رئيس السلطة، محمود عباس، الذي كان قد دعا إلى إجراء انتخابات جديدة مطلع الشهر الجاري، مُبلِغةً وفد «لجنة الانتخابات المركزية»، والذي التقى قياداتها وقيادات الفصائل الأخرى في غزة، أمس، جاهزيتها لخوض الانتخابات. وعلمت «الأخبار» من مصدر «حمساوي» أن الحركة ربطت موافقتها بـ«إجراء حوار للاتفاق حول الانتخابات وآلياتها وضماناتها والقانون الذي ستُجرى على أساسه». وأضاف المصدر إن رئيس «لجنة الانتخابات»، حنا ناصر، أُبلغ أنه في حال الجلوس والاتفاق على الآليات والقانون، فإن «حماس مستعدة لدخول الانتخابات فوراً، مع ضمان إجرائها بعيداً عن سيطرة أحد أو تغوّل جهة على أخرى»، مشيراً إلى أن الحركة اقترحت عقد اجتماع فصائلي موسّع خلال أسبوعين.

وخلال اللقاء بين وفد «لجنة الانتخابات» وقياديّي «حماس»، قالت الأخيرة إنها توافق على اعتبار الانتخابات بوابة يمكن منها إعادة بناء النظام السياسي كلياً، ولذلك يجب أن تُجرى على نحو متزامن. وأكد رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، «(أننا) جاهزون الآن قبل الغد لخوض الانتخابات، ونحترم نتائجها حال توفر كلّ شروط النزاهة والشفافية، وليس لدينا أي قلق من الدخول في عملية انتخابية شاملة، وقد عبّرنا عن احترامنا للجنة ونزاهتها وقدرتها على تنظيم الانتخابات السابقة والآتية، ومتمسكون بإجراء انتخابات شاملة (رئاسية، وتشريعية، والمجلس الوطني)». أما ناصر فأشار إلى «(أننا) سنعود غداً (اليوم) إلى رام الله، ولدينا شعور بأننا سائرون في الاتجاه الصحيح، وقد اقتربنا كثيراً من الانتخابات الرئاسية والتشريعية».

من جهتها، ركّبت «فتح» بإعلان «حماس» جاهزيتها للانتخابات، واصفةً إياه بأنه «موقف في الاتجاه الصحيح». وقال القيادي الفتحاوي، إبراهيم أبو النجا، في تصريحات صحافية أمس، «(إننا) نرحب بهذا الإعلان، (لكن) لا بد من أن يكون صوتنا واضحاً بضرورة إجراء الانتخابات التشريعية ثم الرئاسية ثم الاتفاق على انتخابات مجلس وطني»، واصفاً الدعوات إلى انتخابات شاملة بـ«الخاطئة». أما الأمين العام لحركة «المبادرة الفلسطينية»، مصطفى البرغوثي، فدعا إلى أن تكون «موافقة حماس فاتحة للقاء وطني جامع، للاتفاق على جميع آليات الانتخابات بما يضمن نزاهتها وديموقراطيتها»، فيما أكد مسؤول «الجبهة الشعبية» في غزة، جميل مزهر، أن هناك «إجماعاً فصائلياً على إجراء انتخابات شاملة... ووجود الضمانات لنزاهة الانتخابات، والالتزام بنتائجها وحرية العمل بها».

الحدث

«حجّ» أميركي إلى تل أبيب و إسرائيل تدخل اليمن دائرة مخاوفها

على رغم محاولات المسؤولين الأميركيين الرفيعي المستوى، الذين يزورون تل أبيب حالياً، طمأنة الإسرائيليين إلى أن الولايات المتحدة ماضية في مواجهة إيران، إلا أن ذلك لم يمنع بنيامين نتنياهو من التعبير ولو - ضمناً - عن امتعاضه من الاستراتيجية الأميركية في هذا الإطار، ورفع مستوى التحريض ضد طهران من بوابات عديدة، لعلّ أكثر ما يلفت فيها هذه المرة هو اليمن

يحيى دبوق

تحريض إسرائيلي جديد للولايات المتحدة ضد إيران، قابلته محاولة طمأنة أميركية من خلال تأكيد فاعلية الضغط الاقتصادي، الذي تخشى تل أبيب عدم كفايته، في ظلّ انكفاء واشنطن عن المنطقة. هذه هي خلاصة لقاءات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مع الوفدَين الأميركيَين في تل أبيب أمس: الوفد الاقتصادي برئاسة وزير الخزانة ستيفن منوتشين، والوفد السياسي - الأمني برئاسة مستشار الرئيس جاريد كوشنير، وعضوية الموفد الخاص لشؤون إيران برايان هوك.

في لقاءاته أمس، قال نتنياهو إن «إيران تشكل أكبر تهديد للسلام والاستقرار في كل أنحاء الشرق الأوسط»، لافتاً إلى أنها «تعمل جاهدة على إنتاج صواريخ بالستية دقيقة مع هامش خطأ لا يتعدّى خمسة أمتار، باستطاعتها أن تطال أيّ هدف في المنطقة، وهي تعمل أيضاً على نشر صواريخ دقيقة في أماكن مختلفة، ومن بينها اليمن، كي تستهدف الأراضي الإسرائيلية». وأشار إلى أن «إيران أطلقت صواريخ على المملكة العربية السعودية، وتدخلت في الممرات المائية الدولية للنقل الدولي، وهاجمت الأميركيين وقتلتهم خلال العقد الماضي، سواء في أفغانستان أو أماكن أخرى». وإذ أثنى على العقوبات الاقتصادية الأميركية على الجمهورية الإسلامية، فهو حثّ الولايات المتحدة على «بذل المزيد والمزيد والمزيد». من جهته، أكد منوتشين أن بلاده ستواصل تكثيف الضغط، من دون أن يذكر تفاصيل محددة، إلا أنه أضاف: «لقد جئت للتوّ من غداء عمل مثمر للغاية مع فريقك (نتنياهو)، الذي قدّم لي سلة أفكار محددة للغاية سنعمل على متابعتها».

بناءً على تلك التصريحات، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- تمثّل زيارة وزير الخزانة الأميركي إلى تل أبيب، ولقاؤه المسؤولين الإسرائيليين، وفي المقدمة نتنياهو ووزيرا خارجيته وماليته، فائدة لإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في اتجاهين: الأول، طمأنة الإسرائيليين إلى أن الولايات المتحدة لن تتخلّى عنهم وعن مساعدتهم على رغم الانكفاء عن سوريا والمنطقة، كما يرد على لسان ترامب نفسه، والثاني نقل هذه الطمأنة إلى ناخبي ترامب أيضاً، والتأكيد لهم أن ما يجري للحلفاء في المنطقة لا يسري على الحليف الإسرائيلي.

- مع ذلك، تأكّد، في سياق الطمأنة الأميركية، أن لا تغيير في استراتيجية الولايات المتحدة ضد إيران، وتحديداً في الاتجاه الذي كانت تل أبيب تأمل أن تصل إليه، وهو المواجهة العسكرية بين الجانبين. فالواضح من كلام منوتشين أن استراتيجية ترامب ثابتة في تمحورها حول الضغط الاقتصادي فقط، والابتعاد عن المواجهة العسكرية أو ما من شأنه التسبب فيها.

- النقطة المتقدمة هي التي تمثل مدعاة قلق لتل أبيب من زاويتين: الأولى أصل الانكفاء الأميركي عن مواجهة إيران خارج الضغط الاقتصادي، وهو في ذاته يقلّص فرص نجاح خطط احتوائها وصدّ نفوذها وتناميه في الإقليم؛ والثانية أن حالة اللافعل الأميركي من شأنها التأكيد لإيران أنها قادرة على التحدّي، من دون أن تدفعها الولايات المتحدة، صاحبة القدرة المادية الوحيدة، ثمن ذلك عسكرياً.

- هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها نتنياهو علناً عن «رغبة إيران» في استخدام الأراضي اليمنية لشنّ هجمات ضد إسرائيل، الأمر الذي يطرح أكثر من علامة استفهام حول رغبة تل أبيب في توسيع ساحات استهدافها المحور المقابل، لتشمل أيضاً الأراضي اليمنية، و/أو خشيتها من حلّ سياسي في اليمن لا ينهي قوة حلفاء إيران في هذا البلد ومكانتهم، الأمر الذي يُعدّ إسرائيلياً تهديداً لا يقلّ خطورة عن غيره من التهديدات في المنطقة.

- في التحريض الإسرائيلي، ثمة محاولة واضحة جداً لدفع الأميركيين وأطراف في المنطقة إلى التعامل مع إيران بوصفها عدواً مباشراً لهم، على اعتبار أن تهديدها لهم لا يقلّ عن تهديدها لإسرائيل نفسها. وفي هذا، تعمّد نتنياهو استحضار «الهجمات الإيرانية على الأميركيين وقتلهم» في العقد الماضي. زيارة الوفدَين الأميركيَين إلى تل أبيب، وإن كانت مشبعة بإشارات الشراكة وتأكيد المواجهة الثنائية لإيران وحلفائها في المنطقة، إضافة إلى التشديد على حفظ أمن إسرائيل ومصالحها، إلا أنها أيضاً تثبيت لتباين بين الجانبين، هو عبارة ملطّفة خلاف حول أسلوب مواجهة طهران، فيما هو في الواقع رفض أميركي للتورط العسكري في المنطقة مهما كانت مسبّباته، الأمر الذي لا يتساوق مع المصلحة الأمنية لتل أبيب، ومن شأنه أن يزيد إغراء أعدائها بالمضيّ قدماً في اتجاه تعزيز قوتهم وحضورهم ومكانتهم في المنطقة، على حساب مصالح إسرائيل وحلفائها.

تأكّد، في سياق الطمأنة الأميركية، أن لا تغيير في استراتيجية الولايات المتحدة ضد إيران

حثّ نتنياهو الولايات المتحدة على «بذل المزيد والمزيد والمزيد» (أ ف ب)

فرنسا: لنقاش معمّق مع إيران

أمل وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، أمس، قيام «نقاش في العمق مع إيران»، من أجل خفض التصعيد في الخليج. وقال لودريان، في ندوة عقدت في أبو ظبي، إن الإمارات وفرنسا تدعوان إلى «خفض التصعيد» و«إعادة الأولوية للدبلوماسية» في الملف الإيراني. وأضاف «(أننا) نأمل أن تبدأ مع إيران مباحثات في العمق تتيح التطرق، ليس فقط إلى البرنامج النووي، بل أيضاً إلى رهانات الأمن الإقليمي». وأشاد بقرار الإمارات «البدء بإعادة نشر قواتها» في اليمن، معبّراً عن ارتياحه للاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين حلفاء، كلّ من الرياض وأبو ظبي، معتبراً أنه «يحفظ وحدة البلاد». كما أشاد بعرض الهدنة الذي قدّمته «أنصار الله»، لافتاً إلى أن «السعوديين أظهروا حياله انفتاحاً نريد تشجيعه».

(الأخبار)

مصر

بحثٌ عن قروض جديدة... من «النقد الدولي» وآخرين

بعد عشرة أسابيع من تسلّم مصر الشريحة الأخيرة من قرض «صندوق النقد الدولي»، والبالغ 12 مليار دولار، أعلن وزير المالية المصري، محمد معيط، رسمياً، تفاوض بلاده مع الصندوق على اتفاق مالي جديد يُتوقع الوصول إليه خلال الربيع المقبل على أقصى تقدير، وهو تصريح مغاير لما أدلى به معيط في مجلس النواب في حزيران/ يونيو الماضي، قبل إقرار مشروع موازنة العام المالي الجاري؛ إذ أعلن آنذاك أن زيارات بعثة الصندوق خلال العامين المقبلين ستكون ما بين ست إلى ثماني زيارات لـ«متابعة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتقديم استشارات فنية» فقط. ويرتبط موقف معيط الأخير بالسعي نحو الحصول على مزيد من القروض لدعم الموازنة التي خُصّص ثلثاها في العام المالي الجاري لسداد القروض وفوائدها، في وقت جدّد فيه «البنك المركزي»ودائع سعودية تصل قيمتها إلى ستة مليارات دولار لتظلّ ضمن الاحتياطي النقدي في البنك، على أن يكون أجل استحقاقها عام 2021، وهي جزء من الودائع الخليجية التي دخلت «المركزي» بعد وصول عبد الفتاح السيسي إلى الحكم في عام 2014، من أجل دعم الاقتصاد قبل تحرير سعر الصرف في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

جدّد «البنك المركزي» وديعة سعودية بقيمة ستة مليارات دولار حتى 2012

بموجب التقارير الاقتصادية، يفترض بمصر أن تُسدّد في النصف الثاني من العام الجاري نحو 14,5 مليار دولار، منها فوائد بقيمة 1,8 مليار، و1,48 مليار للدول الأعضاء في «نادي باريس»، إلى جانب الودائع السعودية وودية كويتية بقيمة تناهز مليارَي دولار، علماً بأن «المركزي» سيسدّد نحو 3,5 مليارات دولار خلال كانون الأول/ ديسمبر المقبل. يأتي ذلك فيما الحكومة تواجه مشكلات في توفير العملة الصعبة بسبب خروج استثمارات ضخمة خلال المدة الماضية، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ليُسجل 5,9 مليارات دولار فقط في نهاية العام المالي المنقضي (أقلّ بـ1,9 مليار عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام السابق)، الأمر الذي يخالف توقعاتها بجذب نحو عشرة مليارات دولار سنوياً، إذ كانت الدولة تعوّل على انتعاش العائدات السياحية التي سجّلت أفضل أرقام منذ 2011، وهي في تزايد مستمر، خاصة مع اكتمال خطة إحكام السيطرة الأمنية على المطارات ومدينة شرم الشيخ الأكثر جذباً للسياح، إلى جانب توفير تسهيلات لرحلات الطيران الوافدة من أسواق جديدة.

والآن، تسعى الحكومة إلى قروض وسندات بقيمة ما بين أربعة وثمانية مليارات دولار خلال العام المالي الجاري، جزء منها سيكون من دولة جديدة، وذلك على أن يُختار «التوقيت المناسب» لطرحها وفقاً لرؤية وزارة المالية التي سيقدم وزيرها إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تقارير مفصلة عنها خلال الأيام القليلة المقبلة، علماً بأن السندات ستكون من بينها سندات باليورو ولن تقتصر على الدولار، بل ربما تشمل سندات بعملات أخرى. لكن سيكون على الحكومة الحصول على موافقة مجلس النواب قبل الحصول على القروض وإقرارها، وهي خطوة روتينية، بل سبق أن حصلت الحكومة على قرض الـ12 ملياراً من دون انتظار موافقة البرلمان. ويتوقع أن تصل قيمة القرض الجديد إلى نحو مليارَي دولار على الأقل، علماً بأن الرقم قابل للمضاعفة، لكن مع مزيد من الإجراءات الاقتصادية التي تنهي الدعم الحكومي.

إلى ذلك، قال «النقد الدولي»، في تقرير له بعنوان «آفاق الاقتصاد الإقليمي»، صدر أخيراً، إن الاقتصاد المصري «انتعش مع تحسّن قطاع السياحة وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي»، مشيراً إلى أن هذا «الانتعاش جاء بنموّ أسرع جعله من أعلى المعدلات على مستوى المنطقة»، وهو ما يبدو أنه يحفز الحكومة على مزيد من القروض من دون اعتبار لنتائجها المستقبلية.

تقرير

المهلة الأخيرة قبل «القائمة السوداء»: انقسام في إيران حول «فاتف»

تصاعدت الخلافات في إيران، مجدداً، حول الانضمام إلى اتفاقيّتَي «باليرمو» و«سي أف تي»، جاء ذلك بعدما أمهلت «FATF»، التي تتخذ من باريس مقرّاً لها، في جلستها التي عقدت يوم 18 تشرين الأول/ أكتوبر، إيران أربعة أشهر (حتى منتصف شباط/ فبراير 2020)، في مهلة سادسة وأخيرة، كي تصادق على جميع القوانين المتعلقة بأساليب «FATF»، تحت طائلة إعادتها إلى «القائمة السوداء» للمجموعة

طهران ـ محمد خواجوئي

في أعقاب المهلة التي منحتها «مجموعة العمل المالي» (FATF) لإيران، أعلن النائب الأول للرئيس الإيراني، إسحاق جهانغيري، أنه «نظراً إلى المصادقة على لائحتَي باليرمو وسي أف تي في جلسة رؤساء السلطات الثلاث، وتأييد قائد الثورة الإسلامية (المرشد علي خامنئي)، يتعين على مجمع تشخيص مصلحة النظام أن يصادق على هاتين اللائحتين بأسرع ما يمكن». لكن «مجمع تشخيص مصلحة النظام»، الذي يتولى وفقاً للدستور مهمة التحكيم في الخلافات التي تنشب بين «مجلس الشورى الإسلامي» (البرلمان) و«مجلس صيانة الدستور»، نفى في بيان تصريحات جهانغيري حول موافقة خامنئي على التصديق على اللوائح المتعلقة بـ«فاتف». وقال إن المرشد «لم يُدلِ بأي تصريح أو شيء مكتوب يدل على الموافقة على المصادقة وتنفيذ لائحتَي باليرمو وسي أف تي». كما أكد المجمع أنه «سيتابع جلساته ومناقشاته بخصوص هذه اللوائح بمنأى عن أيّ ضغوطات وممارسة نفوذ عليه، ومع الأخذ بعين الاعتبار المصالح القومية». من جهة أخرى، نفى المتحدث باسم السلطة القضائية، غلام حسين إسماعيلي، أن تكون تمّت المصادقة على هذه اللوائح في جلسة رؤساء السلطات الثلاث.

في الجانب الآخر، يصرّ مسؤولو الحكومة على ضرورة التصديق على هاتين اللائحتين. وقال رئيس الجمهورية، حسن روحاني، في اجتماع مجلس الوزراء، إنه يجب عدم السماح بتوجيه تهمة غسل الأموال لنا في ما يخص النظام المصرفي، وهذا مضرّ للبلاد. وتساءل: «لماذا يقوم البعض بوضع عراقيل أمام أربع لوائح صادقت عليها الحكومة ومجلس الوزراء، ويقفون بوجه الحكومة والبرلمان؟ إن إجراءات كهذه لا تخدم مصلحة البلاد». ويشير بذلك روحاني إلى اللوائح التي وضعتها الحكومة في ما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتمت المصادقة عليها في البرلمان.

ومن بين اللوائح الأربع التي قدمتها حكومة روحاني لخروج اسم إيران بشكل دائم من القائمة السوداء لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن مصير لائحتين يواجه بعض التعقيدات. تمت المصادقة على هذه اللوائح في البرلمان، لكن «مجلس صيانة الدستور» رفضها، ولذلك أرسلت إلى «مجمع تشخيص مصلحة النظام» لبتّها، لكن اتخاذ القرار النهائي في شأنها في «مجمع تشخيص مصلحة النظام» أرجئ لعدة مرات. وهاتان اللائحتان تشملان «باليرمو» (الانضمام إلى «معاهدة مكافحة الجريمة المنظمة المتعددة الأطراف») و«سي أف تي» (الانضمام إلى «معاهدة مكافحة تمويل الإرهاب»). وتُعدّ اتفاقية «باليرمو» إحدى المعاهدات التي تدعمها الأمم المتحدة، والتي صودق عليها بهدف مكافحة الإتجار بالأشخاص والإنتاج غير الشرعي للسلاح والعتاد وتهريبهما. أما اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب أو «سي أف تي»، فتُعدّ هي الأخرى إحدى معاهدات الأمم المتحدة التي تلزم الأعضاء بالحدّ من تمويل «المجموعات الإرهابية»، وذلك من خلال مراقبة التبادلات المالية.

مؤيدون

بعد الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة «5 + 1»، قبلت إيران بأن تخرج من «القائمة السوداء» لـ«فاتف» من خلال قبول القوانين الدولية الخاصة بمكافحة الجرائم المالية، وأن تستفيد من المزايا المالية لذلك، إذ صدّق البرلمان على لائحتَي مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال، وأيّدهما «صيانة الدستور»، لكن لمّ تتم الموافقة النهائية حتى الآن على اللائحتين المتعلقتين باتفاقية «باليرمو» و«سي أف تي».

الموافقون على انضمام إيران إلى هاتين الاتفاقيتين، وهم من حكومة روحاني وحماتها، يرون أن هذا الإجراء ضروري للتعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى، ولا سيما في مجال العلاقات المصرفية، وفي ما عدا ذلك، فإن الضغوطات الاقتصادية على إيران ستزداد. وفي معرض انتقاده للتوقف عن تصديق اللائحتين، قال مدير مكتب روحاني، محمود واعظي: «للأسف، لقد قاموا بتسييس هاتين اللائحتين المصرفيتين والاقتصاديتين، والذين يعارضونهما يجب أن يتحملوا مسؤولية هذه المعارضة». وفي ما يخص تمديد المهلة أربعة أشهر، لفت إلى أنه «إن لم يتم خلال هذه المهلة اتخاذ هذه الإجراءات، فإنه لن تعقد جلسة أخرى، وسنوضع في القائمة السوداء بصورة تلقائية، ونكون بذلك قد فرضنا حظراً على أنفسنا

المعارضون يرون أن الانضمام إلى الاتفاقيات يقطع طريق الالتفاف على العقوبات

روحاني: يجب عدم السماح بتوجيه تهمة غسل الأموال لنا في ما يخص النظام المصرفي (أ ف ب)

بأيدينا بشأن العلاقات المصرفية مع العالم». من جهته، اعتبر المتحدث باسم الحكومة، علي ربيعي، أن إدراج إيران على «القائمة السوداء» يعني أن «الهيمنة الاستخبارية للأجانب علينا ستزداد». وأضاف أنه «عندما نوضع على القائمة السوداء، فإنه سيتم تعقب الأموال التي نرسلها حتى لتوفير نفقات سجين إيراني واحد في دولة أخرى».

معارضون

في المقابل، المعارضون، ومعظمهم من القوى القريبة من التيار المحافظ وحرس الثورة، يرون أن الانضمام إلى هاتين الاتفاقيتين يؤدي إلى المزيد من مراقبة العلاقات الاقتصادية لإيران من قِبَل الدول الغربية، وبالتالي قطع طريق الالتفاف على العقوبات، والذي يُعدّ حاجة مُلحّة لإيران في الظروف الحالية. كذلك يقول المعارضون إنه في الوقت الذي لم تنتفع فيه إيران بشيء من التزاماتها في الاتفاق النووي، فإنها يجب أن لا تتقبّل التزاماً جديداً، ولا سيما أن القائمين على «فاتف» يقولون صراحة إنه لا توجد أيّ ضمانات لخروج إيران بالكامل من «القائمة السوداء» بعد انضمامها إلى هاتين الاتفاقيتين.

ويرى مجتبى ذو النوري، رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، أن إدارة البلاد ستصبح أكثر صعوبة بكثير في حالة التصديق على اللوائح المتعلقة بـ«فاتف». وقال، في تصريح إلى وكالة «فارس»، إن «الغرب وأميركا يقرّان اليوم بأنه لا جدوى من العقوبات الأميركية على إيران، والحقيقة أن المصادقة على هذه اللوائح تفتح طريقاً لإحياء العقوبات الأميركية، إذ يريدون من خلال سي أف تي تحديد وغلق المسارات والطرق التي نقوم من خلالها بالالتفاف على العقوبات ولم تستطع أميركا غلقها».

كذلك اعتبر غلام رضا مصباحي مقدم، عضو «مجمع تشخيص مصلحة النظام»، في حوار مع صحيفة «جام جم»، أن الاتفاقيتين «أداة بيد أميركا»، وأن المصادقة عليهما تُعدّ بمنزلة «أن نفرض نحن عقوبات على أنفسنا». واستبعد أي تخفيض في العقوبات مع الانضمام إلى هذه الاتفاقيات: «لا تتوافر إمكانية التبادل عن طريق جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (سويفت)، وأبواب سويفت موصدة بوجهنا، في حين أن إيران تخضع لأشد العقوبات وتراجعت مبيعات النفط بشدة، لكننا نصدّر 40 مليار دولار من السلع غير النفطية سنوياً ونستورد ما يساويها من سلع، أي إننا نعيش في هذا العالم وتحت ضغط العقوبات، لذلك فإن الانضمام إلى هذه الاتفاقيات هو بمنزلة إيجاد متاعب لأنفسنا وعدم التمتع بالالتفاف على العقوبات».

في المحصلة، تشي القرائن بأنه في الوقت الذي تمارس فيه الولايات المتحدة سياسة «الضغوط القصوى» على إيران، ولم تتمكن الأطراف الأوروبية من اتخاذ إجراءات مهمة للتعويض عن تبعات انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، فإن من المستبعد أن تكون طهران جاهزة لقبول التزامات جديدة، بما فيها الانضمام إلى اتفاقيّتَي «باليرمو» و«سي أف تي»، ولا سيما إن كان مقرراً أن لا تحصل في مقابل ذلك على امتيازات.

تقرير لم يكن تحذير اليمين من عودة اليسار إلى الحكم في الأرجنتين إلا عاملاً حاسماً في فوز البرتو فرنانديز في انتخابات الأحد. فرنانديز، الذي سيرثُ تركة اليمين الثقيلة، يدرك أنه سيواجه تحدّيات صعبة، بعدما أسهمت سياسات ماوريسيو ماكري في إفقار الناس وارتفاع معدلات التضخم إلى نسب قياسية

اليسار الأرجنتيني ينتصر: وداعاً زمنَ البؤس

لم تكن التجربة اليمينية المتعثّرة في الأرجنتين هي الوحيدة التي أثارت الأزمات في أميركا اللاتينية (أ ف ب)

مسيونس ــ علي فرحات

«تونكا ماس»، أو «لن تتكرّر أبداً» بالعربية. هكذا حوّل الأرجنتينيون شعارهم الانتخابي إلى أغنية نصرهم في احتفالية «مار ديل بلاتا» بعد السقوط المدوّي لليمين الحاكم، وفوز تحالف البرتو فرنانديز وكريستينا كيرشنر برئاسة الأرجنتين من الجولة الأولى. لم يتأثر الناخبون الأرجنتينيون بحملات التهويل التي قادتها كبرى المؤسسات الإعلامية وجهات اقتصادية حذّرت من خطر عودة اليسار إلى الحكم في بيونس آيريس. حملاتٌ ترافقت مع انهيار مفاجئ في العملة، في الوقت الذي كانت فيه استطلاعات الرأي تؤكد تقدّم فرنانديز، وتراجع حظوظ الرئيس المنتهية ولايته، ماوريسيو ماكري. لكن الضغوط الثقيلة لم تثنِ الأرجنتينيين عن قرارهم الحاسم: «تونكا ماس».

القرار الشعبي الأرجنتيني جاء على وقع الأزمات المتتالية التي عاشتها البلاد منذ تسلّم ماكري الرئاسة في كانون الأول/ ديسمبر 2015. فالرئيس اليميني اعتمد سياسات اقتصادية متهوّرة، كما وصفها خبراء اقتصاديون، حيث عمد إلى تخصيص كبرى مؤسسات الدولة، وفتَح أسواق بلاده على مصراعيها، ما سمح للشركات المحلية والعالمية بنقل أموالها إلى الخارج. كما لجأ إلى استدانة 50 مليار دولار من «البنك الدولي» بفوائد مرهقة لمنع التضخّم. إلا أن ذلك لم يمنع زيادة التضخم بسرعة قياسية، إذ وصل إلى 54,5% الشهر الماضي، متسبّباً بتواصل انهيار الطبقة الوسطى، فيما ارتفعت نسبة الفقر المدقع إلى 38%.

يدرك فرنانديز أن إرث اليمين ثقيل جداً، وأنه سيواجه مع شريكته كيرشنر تحدّيات صعبة، أبرزها إعادة جدولة الدين العام (المفترض تسديده قبل نهاية عام 2021)، وضبْطَ الحياة في السوق الأرجنتينية، بالإضافة إلى إعداد سلسلة الرتب والرواتب لتتماشى مع التضخم وغلاء الأسعار، عدا عن العلاقات الدولية التي دمّرها ماكري على مدى سنوات حكمه، من خلال انتهاج التبعية المطلقة للولايات المتحدة الأميركية، واتباع سياسات خاطئة مع المحيط الإقليمي، وخصوصاً في الملف الفنزويلي.

يقول المقربون من فرنانديز إن الرئيس العتيد تعهّد، في خطابه الأول بعد صدور النتيجة، إهداء فوزه إلى الزعيم البرازيلي المعتقل، لويس إيناسيو دا سيلفا، في دلالة على التغييرات السياسية

> يدرك فرنانديز أن إرث اليمين ثقيل جداً، وأنه سيواجه مع شريكته كيرشنر تحدّيات صعبة

التي ستنتهجها بلاده بعد تولّيه السلطة في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر المقبل. وتُعدّ تلك إشارةً أيضاً إلى اتّباع الرئيس المُنتخب نهجَ دا سيلفا الاقتصادي، الذي حقّق إنجازات كبيرة في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية. كذلك، يشكّل الملف البرازيلي عقدة إضافية في ظلّ وجود الرئيس اليميني، جايير بولسونارو، والذي يجاهر بالعداء لفرنانديز، لدرجة أنه رفض توجيه تهنئة لنظيره الأرجنتيني، معرباً عن حزنه الشديد لهزيمة حليفه، ماوريسيو ماكري. أما نائبة الرئيس، كريستينا كيرشنر، العائدة من تجربة دوترين رئاسيتين، فقد ركّزت على الملف الاقتصادي الحساس، وحذرت ماكري من التخلي عن مسؤولياته في المقبل من الأيام لتفادي الأسوأ. تحذيرٌ لاقى تجاوباً من قِبَل البنك المركزي، الذي أصدر تعميماً يفيد بأن لكل مواطن أرجنتيني الحق في شراء مئتي دولار فقط شهرياً للحفاظ على العملة الأجنبية في البلاد. كما وعدت الرئيسة السابقة الأرجنتينيين بالعمل مع فرنانديز على إزاحة الكارثة عن كاهل البلاد.

لم تكن التجربة اليمينية المتعثّرة في الأرجنتين هي الوحيدة التي أثارت الأزمات الاقتصادية والسياسية في أميركا اللاتينية. ففي تشيلي، التي وُدّعت قبل أربع سنوات رئيستها السابقة ميشالي باشليت بالورود والدموع، خرجت اليوم في تظاهرات مليونية لتتلو فعل الندامة على استقدام اليمين الذي أطاح كل إنجازات باشليت، وأفقر التشيليين بعد سنوات من الازدهار والبحبوحة. المثال نفسه تعيشه الإكوادور التي هتفت باسم رئيسها اليساري السابق، رافاييل كوريا، وثارت ضدّ سياسات الإفقار التي يمارسها لينين مورينو، ورفع الدعم الحكومي عن الاحتياجات الأساسية للطبقات الفقيرة.

أما اليسار، فقد حقّق في أسبوع واحد فقط ثلاثة انتصارات مهمة على الصعيد اللاتيني، أوّلها انتصار الرئيس البوليفي، إيفو مورالييس، على تكتّل اليمين الذي خاض الانتخابات بإمكانات ضخمة، وثانيها فوز البرتو فرنانديز على ماكينة الإعلام ومراكز النفوذ الداخلية والخارجية في الأرجنتين، وفي الأوروغواي حيث يتّجه المرشح اليساري، دانيال مارتنيز، إلى الفوز بالرئاسة في الجولة الثانية التي ستجرى في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، بعد حصوله على 40% من الأصوات في الجولة الأولى التي جرت أول من أمس.

في المحصلة، يُجمع الخبراء على أن اليمين اللاتيني يعيش أكبر أزماته في الحكم، فقد فشل هذا التيار في الاستفادة من أخطاء خصومة اليساريين، وسارع إلى اتباع النماذج المتوحّشة في الاقتصاد والتبعية في السياسة الخارجية، ما أفقد بلاده قرارها السيادي، وجعلها تدفع ثمن مواقف لا تتوافق مع مصالح شعوبها. تجربةٌ قد تبعد حلفاء واشنطن عن الحكم لعقود، وتعيد خصومها إلى الواجهة، بعدما بات واضحاً أن مصلحة الفقراء والمتعبين في أميركا اللاتينية لا يمكن أن تلتقي مع المصالح الاستعمارية للولايات المتحدة.

فرنانديز يطوي «الصفحة المشينة»

في المهرجان الانتخابي الأخير له يوم الخميس الماضي، قال ألبرتو فرنانديز: «مع تصويت الأحد، علينا أن نبدأ طيَ الصفحة المشينة التي بدأت كتابتها في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2015»، يوم فوز ماوريسيو ماكري. واقعاً، تحقّق فوز اليسار الأرجنتيني في الانتخابات التمهيدية في آب/ أغسطس الماضي، وهي انتخابات يتفرّد بها النظام الأرجنتيني، إذ لا صفة رسمية لنتائجها سوى أنها ترسم صورةً لتوزّع القوى المتنافسة. ويوم الأحد، فاز فرنانديز من الدورة الأولى في مواجهة ماكري، جامعاً 48,1% من الأصوات، في مقابل 40,3% لخصمه، بحسب ما بيّنت النتائج شبه النهائية. وللفوز من الدورة الأولى، كان على فرنانديز الحصول على أكثر من 45% من الأصوات، أو على أكثر من 40% شرط أن يكون الفارق بينه وبين المرشح الذي يحلّ وراءه أكثر من عشر نقاط مئوية. وأمام الآلاف من أنصاره، ألقى فرنانديز كلمة بعد فوزه، قال فيها: «لن تكون الأيام القادمة سهلة. ما يهمّنا هو وقف معاناة الأرجنتينيين». وفي ظلّ المستوى الذي تدهورت إليه الأوضاع المعيشية خلال الأشهر الأخيرة في الأرجنتين، كشف الرئيس المُنتخب عن خطة لدعم المواد الغذائية الأساسية التي تضاعفت أسعارها، واعداً بالقضاء على أسعار الفائدة المرتفعة التي تدفعها المصارف على السندات، وتخصيصها لبرامج المساعدات الاجتماعية.

(الأخبار)

وفيات

اولاد الفقيدة كارول زوجة محمد ابو درويش وعائلتهما
نللي
اشقّاؤها عائلة المرحوم جورج البيطار
كليم البيطار وعائلته
جوزيف البيطار وعائلته
نبيل البيطار وعائلته
منيح البيطار
شقيقتها منى البيطار
سلفها مدحت حبيب وعائلته
وعموم عائلات البيطار، حبيب، مطر، ابو درويش وانسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون اليكم فقيدتهم المرحومة
ناديا ابراهيم البيطار
ارملة المرحوم الدكتور روجيه حبيب
المنتقلة الى رحمته تعالى يوم الأحد الواقع فيه 27 تشرين الأول 2019 متممة واجباتها الدينية.
تقبل التعازي اليوم الثلاثاء في 29 الجاري ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً في صالون الكنيسة.
الرجاء ابدال الاكاليل بالتبرع للكنيسة
واعتبار هذه النشرة اشعاراً خاصاً

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلبت سارة عتر لموكليها محمد عتر وأسامة الأسمر سند تمليك بدل ضائع للعقار 3221/22 زيتون طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب حسين العثماني لمورثته زينب ذوق سندات تمليك بدل ضائع 2565 و2566 و2567 زيتون طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب محمد رشاد احمد الحاوي لمورثه محمد رشاد حسن الحاوي سند تمليك بدل ضائع 98 السويقة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب المحامي طلال علي لموكلية عبدالله ومحمد هاشم مواس سندي تمليك بدل ضائع 1560/17 بساتين طرابلس و593/15 القبة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلبت أمل المصري لموكلتها هدى محمد بدر الدين المصري سند تمليك بدل ضائع للعقار 614/10 بساتين طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب شوكت حولا لموكله شادي فرنسيس المعروف بفرنسوا نوجا المعروف بالياس سند تمليك بدل ضائع 897/25 c بساتين الميناء.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب سيمون سامي قره بتيان سند تمليك بدل ضائع للعقار B 606/25 بساتين طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
تعلن بلدية علي النهري عن تلزيم مشروع إنشاء خطوط صرف صحي وذلك بطريقة المناقصة العمومية، على الراغبين الاشتراك في المناقصة الاستحصال على دفتر الشروط من البلدية.
يبدأ تقديم العروض من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية يوم الخميس في: 2019/10/31 وينتهي عند انتهاء الدوام الرسمي من يوم الجمعة في: 2019/11/15.
جلسة فض العروض الساعة العاشرة صباحاً يوم الاثنين في: 2019/11/18.
رئيس بلدية علي النهري
أحمد مصطفى المذبوح

إعلان
تعلن بلدية علي النهري عن تلزيم مشروع تنظيم ملف فني وخرائط تنفيذية واستصدار الترخيص لزوم بناء المركز الصحي لبلدية علي النهري وذلك بطريقة المناقصة العمومية، على الراغبين الاشتراك في المناقصة الاستحصال على دفتر الشروط من البلدية.
يبدأ تقديم العروض من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية يوم الخميس في: 2019/10/31 وينتهي عند انتهاء الدوام الرسمي من يوم الجمعة في: 2019/11/15.
جلسة فض العروض الساعة الحادية عشرة صباحاً يوم الاثنين في: 2019/11/18.
رئيس بلدية علي النهري
أحمد مصطفى المذبوح

تقرير

البرلمان البريطاني يرفض الانتخابات المبكرة: تأجيل أوروبي ثالث لـ«بريكست»

اخيراً وافق الاتحاد الأوروبي على ثالث تأجيل لـ«بريكست». في الوقت الذي مُني فيه بوريس جونسون بهزيمة جديدة أمام البرلمان البريطاني الذي رفض دعوته إلى انتخابات مبكرة

اتفق أعضاء الاتحاد الأوروبي، أمس، على تأجيل انسحاب بريطانيا من التكتل لثلاثة أشهر، في قرار اتُّخذ قبل 90 ساعة من الموعد المقرر للانفصال، والذي كان يمكن لبريطانيا أن تخرج فيه على عجل ومن دون اتفاق. وكان رئيس الحكومة البريطانية، بوريس جونسون، بدفع باتجاه المغادرة في نهاية الشهر الحالي، لكنه اضطر إلى التخلّي عن ذلك. وبعدما قررت بروكسل تمديد موعد الخروج مرة ثالثة، دعا جونسون، أمس، الاتحاد الأوروبي إلى استبعاد أيّ تمديد آخر لـ«بريكست». وفي رسالة إلى رئيس المجلس الأوروبي، دونالد توسك، قال جونسون إنه يقبل بقرار التمديد، لكنه «يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى توضيح أنه من غير الممكن تمديد الموعد مرة أخرى بعد الـ31 من كانون الثاني/ يناير»، والذي حدّدته الدول الأوروبية أمس.

وأعلن رئيس المجلس الأوروبي، دونالد توسك، عبر موقع «تويتر»، أن دول «الاتحاد السبع والعشرين ستوافق على طلب بريطانيا تمديد مهلة بريكست حتى الـ31 من كانون الثاني/يناير 2020». وأشار إلى أنه «من المتوقع أن يصبح القرار رسمياً من خلال الموافقة الخطية»، بعد لقاء لسفراء الدول الأعضاء في بروكسل. واستناداً إلى نسخة من الاتفاق الأوروبي، يمكن أن يُنفذ «بريكست» في الـ30 من تشرين الثاني/ نوفمبر أو الـ31 من كانون الأول/ ديسمبر، في حال توصّل جونسون إلى إقناع البرلمان بإقرار الانفصال بطريقة ودّية. ولكن بتعيّن في هذه الأثناء على لندن أن تعين مفوضاً لدى المفوضية الأوروبية الجديدة، وأن توافق على أنه لن يعاد التفاوض حول اتفاق الانسحاب الذي وقعه جونسون في الـ17 من تشرين الأول/ أكتوبر، وفق النص الذي وافق عليه التكتل. وأوضح مصدر أوروبي أن الخطوة التالية يجب أن تكون موافقة لندن الرسمية على التأجيل، وبعدها يطلب توسك من العواصم الأوروبية التوقيع عليه. وأضاف:

> يمكن أن يُنفذ «بريكست» في الـ30 من تشرين الثاني أو الـ31 من كانون الأول

«نأمل أن يُنجَز ذلك الثلاثاء أو الأربعاء».

وكان من الممكن الاتفاق على التأجيل في الأسبوع الماضي، لكن الأمر تأخر بفعل تحفّظ باريس وإبدائها القلق من أن هذه الخطوة لن تعزّز فرص بريطانيا في تقرير كيفية التعامل مع نهاية علاقة دامت خمسة عقود بالاتحاد الأوروبي. كذلك، أرادت فرنسا انتظار الجدول الزمني للانتخابات البرلمانية البريطانية، إلا أن دبلوماسيين أوروبيين أكدوا أنهم لن ينتظروا بعد الآن، وسيصدرون قراراً من دون مزيد من التأخير، بعدما تعهّدت بريطانيا بأنها لن تحاول تغيير اتفاق الانسحاب. وقال مصدر دبلوماسي فرنسي في باريس: «لقد تم تحديد شروط التمديد وتعزيزها، لا سيما وأن الاتفاق غير قابل للتفاوض».

في هذه الأثناء، مُني جونسون بهزيمة جديدة أمام البرلمان، الذي رفض إجراء انتخابات مبكرة في 12 كانون الأول/ ديسمبر. وعلى رغم أن مقترح رئيس الوزراء، في هذا الشأن، نال تأييد 299 نائباً، إلا أنه لم يحصد أغلبية الثلثين اللازمة بحسب القانون لتمريره. وكان جونسون يسعى إلى تعزيز إمساكه بمقاليد الحكم من خلال تنظيم انتخابات مبكرة، أملاً في الفوز بغالبية في البرلمان. لكن المعارضة رفضت منح أصواتها لمقترحه، ما لم يسحب تهديده بـ«بريكست» من دون اتفاق.

(الأخبار، أ ف ب)

يجب أن تكون الخطوة التالية موافقة لندن الرسمية على التأجيل (أ ف ب)

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 29 تشرين الأول 2019 العدد 3895

اليوم الثاني عشر

(مروان طحطح)

(هيثم الموسوي)

(مروان طحطح)

(مروان طحطح)

(هيثم الموسوي)

(مروان بو حيدر)

(مروان طحطح)

(هيثم الموسوي)